STARDOM UNIVERSITY

جامعة ستاردوم

الشرق الأوسط على صفيح ساخن حرب تعيد خرائط النفوذ

- تحليل التحولات والتحديات الراهنة في المنطقة -

قسم مجلات ستاردوم العلمية المحكمة

العدد الخاص - المجلد الرابع 2026م

فهرس الباحثين

أ. د سعيد البطوطي:
استاذ اقتصاديات السياحة بجامعة فرانكفورت وعضو المجلس الاستشاري للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا عضو مجلس الأمناء جامعة ستاردوم

الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران: تداعيات تقلب العالم وربما تعيد رسم خريطة الاقتصاد العالمي - برلين

م. حسن العبد عبيد
عضو مجلس أمناء وعضو مجلس الإدارة في جامعة ستاردوم

إعادة هندسة المدن بعد الحرب (قطاع غزة) نموذجاً,,,
تركيا

أ. د.عوض إبراهيم عوض
بروفيسور في الإعلام وعلوم الاتصال

نوايا المستعمرين تجاه الإسلام

المملكة العربية السعودية

أ. د.يس البشير
نائب رئيس جامعة ستاردوم للشئون الأكاديمية

هل يتكلّم التابع؟ الصوت والصمت في رواية "مسيح دارفور" لبَرَكَة ساكِن▪
قراءة ما بعد استعمارية في سرديات الحرب- تركيا

أ.د محمد محمود مصطفى
عميد علم النفس الإسلامي

صدمات الأطفال والمراهقين والتعليم تحت ضغط الحروب والمنازعات
دراسة وصفية تحليلية- تركيا

الباحث: علي فرجاني
باحث وأكاديمي في السياسات الرقمية والذكاء الاصطناعي

السيادة الرقمية في مواجهة العقوبات الدولية
تحولات القوة والنزاع القانوني في الفضاء السيبراني - مصر

Prof. Luís Castanheira
The Transdisciplinary Research Centre in Education and Development

FROM BOMB SHELTERS TO BLOCK CENTERS: RETHINKING PRESCHOOL TEACHER TRAINING IN THE MIDDLE EAST UNDER FIRE - Portogal

الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران: تداعيات تقلب العالم وربما تعيد رسم خريطة الاقتصاد العالمي

أ.د سعيد البطوطي

المستشار الاقتصادى لمنظمة السياحة العالمية– برلين

و عضو مجلس الأمناء– جامعة ستاردوم الأمريكية

بغضّ النظر عمّا يُثار حول الأبعاد الثيولوجية للحرب التي تشنّها الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران، والتي تناول بعضُ تفاصيلها عددٌ من الكُتّاب، من بينهم الكاتبة الألمانية *باشا ميكا* (Bascha Mika)، رئيسة تحرير صحيفة *فرانكفورت روندشاو* (Frankfurter Rundschau)، المتخصّصة في الأدب الألماني والفلسفة وعلم الأعراق؛ إذ أشارت في مقال مطوّل إلى أنّ المتطرّفين المسيحيين في الولايات المتحدة يتحوّلون إلى تهديد عالمي، في ظلّ تحالف التيار القومي المسيحي مع سلطة الرئيس ترامب. كما يرى الصحفي *أرند هينز* (Heinz Arndt)أنّ هذا التحالف من أخطر الأيديولوجيات على مستوى العالم، وقد وصف الحرب على إيران بأنها "هبة من الله". ويؤكد أنّ نفوذ الشبكات الإنجيلية يمتد إلى داخل الحكومة والجيش، محذّرًا من خطورة هذا التداخل.

أما وزير الدفاع الأمريكي *بيت هيجسيث* (Pete Hegseth)، وهو عسكري سابق خدم في غوانتانامو والعراق وأفغانستان، فقد ألّف قبل تولّيه منصبه في إدارة ترامب كتبًا عن "المحارب المسيحي"، منها كتاب *The War on Warriors*. ويُقدَّم بوصفه أنموذجًا للمحارب ذي النزعة الذكورية الصارمة في فهمه للمسيحية. ويسعى هيجسيث إلى "تطهير" الجيش مما يراه معوّقات للصلابة العسكرية، وإعادة تشكيله ليكون جيشًا من "محاربين أشدّاء". وفي إفطار الصلاة الوطني الأخير، ألقى خطابًا وعد فيه الجنود بالحياة الأبدية إن ماتوا "في سبيل وحدتهم ووطنهم وخالقهم."

وبعيدًا عن هذه الخلفيات، فإنّ الواقع يشير إلى أنّ إسرائيل خطّطت وأوعزت إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأنّ الحرب على إيران ستكون حملة قصيرة تمهّد لتقويض النظام وتغييره، غير أنّ مجريات الأحداث سارت في اتجاه أكثر تعقيدًا. فقد اتّسع نطاق المواجهة ليتحوّل إلى صراع على الطاقة ومضيق هرمز، متأثرًا بالاعتبارات العالمية المرتبطة بأسعار النفط وإمداداته.

العالم اليوم يواجه منعطفًا حادًا يتمثّل في نقص إمدادات الطاقة ومستلزمات الإنتاج، وارتفاع الأسعار، وزيادة معدلات التضخم، واضطراب حركة السفر الدولي.

في دول الخليج، انقلبت الأوضاع من كونها من أكثر المناطق استقرارًا إلى بيئة عالية المخاطر؛ فتراجعت السياحة، وهربت الاستثمارات، وبدأت رؤوس الأموال في المغادرة، ما دفع بعض الدول إلى سنّ تشريعات للحدّ من ذلك. وفي المقابل، تعاني أوروبا من ارتفاعات حادة في أسعار الطاقة، ونقص في الإمدادات، ومخاوف من موجات هجرة جديدة.

ويتسرّب أثر هذه الحرب بعمق إلى الاقتصاد العالمي، مع تصاعد كبير في أسعار الطاقة وارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يضغط على الشركات والأسر ويغذّي التضخم. وقد بدأت التداعيات بالظهور في قطاعات متعددة، مثل الطيران والتأمين والسياحة والغذاء والأسمدة، حيث شهدت أسعار النفط والغاز قفزات حادة، ما حوّل الأزمة من صدمة إقليمية إلى ضغط تضخمي عالمي.

والمقلق أنّ غياب اتفاق دائم قد يدفع نحو تحوّل الحرب إلى حرب استنزاف، رغم كلفتها الاقتصادية الباهظة. فبعد شهرين من الهجوم المشترك الذي شنّته الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران، تبدو المفاوضات في طريق مسدود، في ظل استمرار التوتر حول مضيق هرمز، وبقاء ملف البرنامج النووي الإيراني دون حل. ورغم سريان وقف إطلاق النار منذ 8 أبريل، لا تزال جميع الخيارات العسكرية مطروحة، ويحذّر مراقبون من احتمال نشوء "صراع مجمّد"، يُستخدم فيه مضيق هرمز كورقة ضغط استراتيجية.

وبحسب تقرير حديث صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يؤثر هذا الصراع في فرص العمل وسبل العيش في إيران والمنطقة والعالم، نتيجة تعطّل النشاط الاقتصادي وسلاسل الإمداد وارتفاع معدلات التضخم. كما أدّت اضطرابات الشحن إلى تأخير شحنات الحبوب، مما يفاقم أخطار انعدام الأمن الغذائي.

وتُعدّ صناعة السياحة والسفر من أكثر القطاعات تضررًا، إذ تعرّض قطاع الطيران لضغوط من ثلاثة اتجاهات: ارتفاع أسعار الوقود، واضطراب الإمدادات، وإطالة مسارات الطيران. وقد ارتفعت تكلفة وقود الطائرات بشكل ملحوظ، مما انعكس على أسعار التذاكر.

وفي ظلّ حالة عدم اليقين، يتراجع الطلب على السفر والسياحة، وتتأثر أرباح الفنادق وشركات الطيران، فضلًا عن الاقتصادات المحلية المعتمدة على السياحة الدولية.

كما أن تكلفة هذه النزاعات لا تزال قيد التقدير، غير أنّ ارتفاع تكاليف الوقود والعمالة غالبًا ما يُحمَّل على المستهلك النهائي، ما يعني استمرار ارتفاع أسعار السفر والإقامة.

ويُعدّ قطاع السياحة، الذي يساهم بنحو 11.7 تريليون دولار سنويًا في الاقتصاد العالمي، من أكثر القطاعات المهدّدة، في ظل مخاوف من امتداد الصراع أو تحوّله إلى حرب أوسع.

وتُعدّ منطقة الشرق الأوسط الأكثر تضررًا، ولا سيما دول الخليج، التي قد تسجّل خسائر كبيرة نتيجة تراجع السياحة، رغم اعتمادها على معايير الأمان والاستقرار. كما أنّ المنطقة تمثّل مركزًا عالميًا للنقل الجوي، حيث تمر عبر مطاراتها نسبة كبيرة من حركة العبور الدولية.

وتستقبل دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من 70 مليون سائح سنويًا، ويُعدّ القطاع السياحي ركيزة أساسية لتنويع اقتصاداتها. غير أنّ التقديرات تشير إلى خسائر قد تصل إلى 50 مليار دولار نتيجة تراجع أعداد السياح.

كما يخسر قطاع السياحة في الشرق الأوسط نحو 600 مليون دولار يوميًا، مع تأثر مطارات رئيسة مثل دبي وأبوظبي والدوحة والبحرين، التي تعمل حاليًا بطاقات منخفضة.

ولا تقتصر التداعيات على المنطقة، بل تمتد إلى أوروبا، حيث شهدت دول مثل سويسرا والنمسا والمملكة المتحدة تراجعًا في أعداد السياح، خاصة من آسيا والخليج، نتيجة اضطراب الرحلات الجوية.

في المقابل، تستفيد بعض الوجهات السياحية مؤقتًا، مثل مصر والمغرب وتونس وإسبانيا، باعتبارها بدائل آمنة.

كما أثّرت الحرب على أسعار الغذاء عالميًا، حيث ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، مع زيادات في أسعار الحبوب واللحوم والزيوت. كذلك ارتفعت أسعار الأسمدة، خاصة اليوريا، نتيجة تعطّل الإمدادات عبر مضيق هرمز.

STARDOM UNIVERSITY

STARDOM UNIVERSITY
S
D U

إعادة هندسة المدن بعد الحرب

(قطاع غزة) نموذجاً،،

إعداد الباحث:

م. حسن عبيد

عضو مجلس الأمناء و عضو مجلس الإدارة

جامعة ستاردوم الأمريكية

مقدمة :

لا تنحصر إعادة بناء المدن المدمرة بعد الحرب على بناء جدران ومنشآت، وبنى تحتية، وحدائق فتلك متطلبات عاجلة وضرورية لصناعة الحياة من جديد، وخلق ظروف إنسانية أكثر توازناً وعدلاً. بل تشمل عملية البناء إعادة صياغة العلاقات وترسم خرائط جديدة للنفوذ تفرض نفسها بهدوء لا يقل عن هدير الطائرات وضجيج المدافع ، بذلك تبدو إعادة الإعمار امتداداً للحرب، ولكن بأدوات مختلفة .

ما أنتجته السنوات الأخيرة من الحروب لم يقتصر على تدمير البني التحتية والمباني السكنية، بل شملت استهداف الفضاء الحضري بوصفه حاضنة للحياة الاجتماعية والسياسية ، وبيئة ناجزة لإدارة قوية لحماية الأرض والقيم والمبادئ الوطنية من الاعتداءات والتصدي لمخططات قوى غاشمة تهدف لاستلاب الأرض وسحق البشر دون أدنى اعتبار للقانون الدولي وحق الإنسان في حياة كريمة على تراب وطنه، ومحضن عمره، وتقاليده بأبعادها التاريخية والإنسانية، وثقافته التي تمثل قناعاته، وأدوات بقاءه.

وتمثل حالة فلسطين بشكل عام ومنذ النكبة، وقطاع غزة بشكل خاص مثالاً لهذه الإشكالية، والتي تعرّض لها القطاع على مدى عقدين من اجتياحات وحروب لم يسلم منها الشجر والحجر والبشر، وغدت عملية البناء وإعادة الإعمار فعلاً مستمراً لا ينقطع، تعايش مع الناس على تلك البقعة الصغيرة كما يتعايشون مع أنفاسهم، مدفوعين برغبة لا تخبو في الحياة رغم كل ما يثقلها، من صبر على المعاناة والحاجة الملحة لإعادة الحياة.

وفي هذا المقال نسلط الضوء على ما تواجهه عملية إعادة الاعمار من تحديات محلية، إقليمية، ودولية، مع الإشارة إلا أن إعادة الإعمار ليست مجرد استجابة إنسانية لحاجة ملحة، بل عملية معقدة تتقاطع فيها إرادات مختلفة، يمكن حصر أبرزها فيما يلي:

- جهات محلية وطنية تسعى لإعادة الحياة، والتخفيف من معاناة الناس.
- ممولون دوليون يفرضون شروطهم، وهذا يعكس توجهات سياسية معينة .
- سلطة احتلال تتحكم فيما هو مسموح ، وما هو ممنوع .
- شكلت جهات عربية، خصوصاً من دول الخليج، وجهاً مضيئاً في تنفيذ مشاريع الإسكان والبنى التحتية، وقد انعكست نتائجها إيجاباً وبشكل ملموس على حياة الناس.

وبين كل تلك الأطراف تشكل العمران بوصفه نتيجة تفاوض غير متكافئ لا يعكس بالضرورة احتياجات السكان، بقدر ما يعكس توازنات النفوذ .

وللحديث عن متطلبات الاعمار وآلياته يجب معرفة التكوين الديموغرافي والبيئة الزراعية والصناعية في قطاع غزة منذ احتلال القطاع عام 1976 وما آلت اليه الأوضاع بعد الحرب الأخيرة ، فيما يلي توضيح لذلك :

أولاً : الحالة الديمغرافية:

تبلغ مساحة قطاع غزة (365 كيلو متر مربع) بطول (41 كيلو متر) وعرض يتراوح بين (6-12 كيلو متر).

شهد قطاع غزة تحولات ديمغرافية عميقة منذ احتلال عام 1967م، فقد كان عدد السكان آنذاك محدوداً نسبياً، حيث بلغ عدد سكان قطاع غزة (356.300 نسمة) يشمل المدن والقرى، والمخيمات والبادية، وبمرور الزمن تضاعفت معدلات النمو السكاني نتيجة ارتفاع معدلات المواليد وخاصة في مخيمات اللاجئي ، ومع بداية القرن الحادي والعشرين أصبح قطاع غزة من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم ، بمجتمع فتي يغلب عليه صغار السن، إذ يشكل الشباب النسب الأكبر وفي الوقت الراهن يتجاوز عدد سكان القطاع مليوني نسمة، ويعاني من ضغط ديمغرافي شديد على مساحة محدودة ما أدى إلى تفاقم مشكلات السكن والبطالة والفقر، كما تسببت الحروب المتكررة في موجات نزوح داخلية واسعة وتغيرات في توزيع السكان.

ثانياً : البيئة الزراعية وتحولاتها:

كانت الزراعة قبل عام 1997 تشكل العمود الفقري لاقتصاد غزة، إذ ساهمت بنحو 33% من الناتج المحلي، ووفرت فرص عمل لحوالي ثلث القوى العاملة، كما مثلت نحو 90٪ من الصادرات، خاصة من الحمضيات والخضروات، إلا أن هذا القطاع شهد تراجعاً حاداً خلال سنوات الاحتلال نتيجة عدة عوامل أبرزها:

- مصادرة الأراضي الزراعية والتوسع الاستيطاني.
- القيود على المياه والموارد الطبيعية.
- تدمير البنية التحتية الزراعية خلال الحروب.
- إغلاق الأسواق وتقييد التصدير.
- التمدد السكاني العشوائي للمناطق الزراعية.

أدت العوامل المشار إليها مع بداية الثمانينات من القرن الماضي إلى تراجع المساهمة الزراعية إلى 13% من الناتج المحلي، واستمر التدهور لاحقاً خصوصاً مع الحصار المفروض منذ 2007م، وبعد الحروب المتكررة وخاصة الأخيرة تعرض القطاع الزراعي لدمار واسع، حيث تشير التقديرات الى تدمير نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية والبنية الإنتاجية، ما أدى إلى تراجع الاكتفاء الذاتي الغذائي وزيادة الاعتماد على المساعدات.

ثالثاً : البيئة الصناعية:

لم يكن قطاع الصناعة في غزة متطوراً بشكل كبير قبل الاحتلال، وكان يعتمد على الصناعات الخفيفة والحرفية مثل النسيج والصناعات الغذائية ومواد البناء وخلال الفترة (1976 –1994) خضع النشاط الصناعي لسيطرة الاحتلال مباشرة وارتبط الإنتاج والتسويق وإصدار التراخيص بسلطات الاحتلال .

ومع تولي السلطة الفلسطينية إدارة القطاع في التسعينات تطور القطاع الصناعي نسبياً، لكن بقي محدوداً وضعيفاً بسبب:

- عدم توفر مواد طبيعية.
- ضعف الاستثمار.
- القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على استيراد المعدات اللازمة لتطوير البنية الصناعية.
- القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على أصناف كثيرة من المواد الخام.
- القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على تصدير المنتجات الفلسطينية.
- عدم توفر طاقة كهربائية قادرة على تحمل الجهد المطلوب للمعدات والآلات الصناعية.

ومع فرض الحصار بعد عام 2007م ، تعرض القطاع الصناعي لضربة قاسية، حيث أغلقت العديد من المصانع بسبب نقص المواد الخام وانقطاع تام للكهرباء، وتسببت الحروب المتكررة في تدمير جزء كبير من المنشآت الصناعية، أما في المرحلة الراهنة فقد وصل القطاع الصناعي الى انهيار كامل، إذ تشير تقديرات حديثة الى تدمير ما يصل 90 % من هذا القطاع مما أدى إلى وقف الإنتاج وتحول معظم العاملين إلى بطالة.

رابعاً : البيئة الاقتصادية والاجتماعية:

يمكن تلخيص التحولات الكبرى في قطاع غزة منذ عام(1967) فيما يلي :

1. من اقتصاد إنتاجي إلى اقتصاد هش، حيث انتقل القطاع من الاعتماد على الزراعة والإنتاج المحلي إلى اقتصاد يعتمد على المساعدات، وتمويل أجنبي لمشاريع غير منتجة تخدم برامج تثقيفية وتعليمية محدودة، ومؤسسات حقوقية وديموقراطية يستفيد منها بعض النخب الثقافية فقط.
2. تدهور مستمر في مستوى المعيشة : حيث وصلت معدلات البطالة في السنوات الأخيرة إلى مستويات مرتفعة جداً تجاوزت 80 % مع انهيار دخل الفرد بشكل حاد، أو معدوم تماماً.
3. تأثير الحروب والحصار : أدت الحروب المتكررة الى تدمير البنية التحتية الاقتصادية، وصنفت الأوضاع الحالية بالأسوأ من بداية الاحتلال عام 1967.

التحول الديمغرافي والاقتصادي:

التحول الديمغرافي والاقتصادي في قطاع غزة بعد الحرب يتطلب النظر إليه " كصدمة مركبة "تعيد تشكيل المجتمع والاقتصاد في آن واحد، وليس مجرد تغيير تدريجي. وينقسم هذا التحول إلى محورين:

الأول: التحول الديمغرافي:

أ- انخفاض جزئي في عدد السكان مع نزوح واسع وهجرة محتملة.

ب- اختلال في التركيبة العمرية :(زيادة الأطفال والأرامل) مقابل تراجع فئة الشباب.

ج- انتشار تجمعات سكنية مؤقتة وغير منظمة(خيام ومراكز إيواء).

د- تراجع الترابط الاجتماعي، وتغير أدوار الأسرة خصوصاً زيادة مسؤوليات النساء والأطفال.

الثاني: التحول الاقتصادي:

أ- تدمير واسع للقطاعات الإنتاجية والبنية التحتية.

ب- الاعتماد المتزايد على المساعدات بدل الاقتصاد الذاتي.

ج- ارتفاع البطالة وتوسع العمل غير الرسمي.

د- تحول الاستهلاك إلى الاحتياجات الأساسية وانكماش الطبقة الوسطى.

هـ- خسارة كبيرة في الممتلكات، وظهور تفاوتات في توزيع الموارد.

و- تشكل مجموعات من اللصوص والتجار الفاسدين التي أدت إلى زيادة الأسعار وتراجع الطلب على القليل المتوفر.

خامساً : التوزيع السكاني حسب المحافظات (2023):

بلغ سكان قطاع غزة قبل الحرب (2023) حوالي (2,230,000) مليونان ومئتان وثلاثون ألف نسمة، يتوزع السكان على خمس محافظات كما يلي:

- محافظة غزة 750 – 760 ألف نسمة.
- محافظة شمال غزة 400–420 ألف نسمة.
- محافظة الوسطى (دير البلح) 300 –320 ألف نسمة .
- محافظة خانيونس 430– 450 ألف نسمة.
- محافظه رفح 270 – 280 ألف نسمة.

كما شهدت التقديرات السكانية لعام 2024 وما بعده انخفاضاً ملحوظاً بسبب الحرب ، وحدث تغير في الوضع الديمغرافي لكافة المحافظات بسبب النزوح المتكرر من منطقة إلى أخرى.

سادساً : توزيع المشافي والمراكز الصحية (2023):

يوجد في قطاع غزة (35) مستشفى، وبسبب الحرب خرجت غالبية المشافي عن الخدمة، في سبتمبر 2025 أفادت إحصائية بأن (13) مستشفى فقط تعمل بشكل جزئي مما يشير الى انهيار في المنظومة الصحية في ظل دخول محدود جداً للأدوية والمستلزمات الطبية التي يمنع الاحتلال دخولها .

ويستفيد سكان محافظات القطاع من الخدمات الصحية في (35) مستشفى بمعدل 1.59 مستشفى لكل (100) ألف نسمة منها (13) مستشفى حكومي و (20) خاص وغير حكومي، ومستشفيان بتعاون وزارة الداخلية والأمن الوطني، وتتوزع المشافي على خمس محافظات . منها (18) داخل مدينة غزة ،(6) مدينة خانيونس ،و (5) شمال غزه (3) في دير البلج ، (3) رفح ، ويبلغ عدد الأسرّة المتاحة (3412) سريراً، بمعدل 15.53 سرير لكل عشرة آلاف نسمة ، ويصل إجمالي القوى العاملة في القطاع الصحي (16925) موظف من الطواقم الطبية والإدارية كما يوجد في قطاع غزه (824) صيدلية مرخصة، (3816) صيدلي حاصل على ترخيص مزاولة مهنة معدل 17.4 صيدلي لكل 10 ألاف نسمة .

سابعة الجامعات :

حدث في السنوات الأخيرة تطور في منظومة التعليم العالي في قطاع غزة وباتت جامعات القطاع تستوعب خريجي الثانوية العامة في مختلف التخصصات العلمية والإدارية والطبية والعلوم الإنسانية والشرعية، وأهم هذه الجامعات :

- الجامعة الإسلامية
- جامعة الأزهر
- جامعة الأقصى
- جامعة فلسطين
- جامعة القدس المفتوحة

ثامناً المدارس :

يوجد في قطاع غزة حوالي (700) مدرسة حكومية، وأخرى تابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA) ومدارس خاصة، وتجاوز عدد الطلاب خمسمائة ألف طالب (500.000) طالب في المراحل الأساسية والثانوية.

تعاني معظم المدارس من الاكتظاظ مما يستدعي تطبيق نظام الفترتين، في كثير من المدارس لعدم توفر مباني كافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة للطلاب كل عام .

ومن الضروري في هذا المقال الإشارة إلى جوانب مهمة على المستوى العمراني تفرض دينامية تستجيب لحاجات السكان تنبع من تقاليدهم وثقافتهم الجمعية ، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.الملكية الخاصة للعقار(الأرض) التي سيقام عليها المنشأ.

2.رغبة العائلة في التواجد ضمن مبنى واحد متعدد الأدوار من طابقين الى أربع أو خمسة طوابق، حسب حجم العائلة.

3.نزعة التفرد لمن يملك المال الكافي للعيش في سكن مستقل (فيلا) أو منشأ محدود الأدوار محاط بسور، وبداخله حدائق وأشجار وخدمات أخرى .

4.توجه الكثير لامتلاك شقة سكنية في المباني العالية (أبراج) في أحياء أكثر رقياً في مدينة غزة، وتتوفر فيها حياة أكثر جودة وخدمات المياه والكهرباء المستدامة .

بناء على ما تقدم، فإن عملية إعادة الإعمار والتخطيط لا يجب ألا تكون معزولة عن السياق المحلى والتقاليد التي تمثل قواعد أساسية في حياة السكان، وبالتالي الخروج من هذا النمط يؤدي إلى نوع من الانفصال العمراني بين الشكل الجديد والذاكرة المكانية للسكان .

ويجب الإشارة إلى أن هناك مساحة واسعة لإعادة تخطيط وترميم المجمعات السكنية التي تعرضت لدمار جزئي أو كلي والتي نفذت بأموال خليجية ومصرية في أنحاء مختلفة من قطاع غزة ومنها :

- مشاريع حمد السكنية (خانيونس)
- مشروع الشيخ زايد (بيت لاهيا)
- مشروع أبراج العودة (بيت لاهيا)
- مشروع الندى (بيت لاهيا)
- المشروع السعودي (رفح)
- المشروع السعودي (بيت لاهيا)
- مشروع المقوسي (غزة)
- مشروع المخابرات (غزة)
- مشروع الندى (بيت لاهيا)
- المشاريع المصرية (بيت لاهيا ، والمنطقة الجنوبية)
- مشروع الإسكان النمساوي (خانيونس)
- مشروع الإسكان الإيطالي (رفح)
- مشروع الإسكان الإماراتي (رفح وخانيونس)

وهنا يظهر البعد الأكثر تعقيداً حيث من الصعب وضع الخطط بعيداً عن محددات الأمر الواقع وتقاليد وثقافة الناس التي تتعارض بالمطلق مع أفكار مطروحة من الجهات الدولية المعنية بإعادة الإعمار حسب رغبات غربية لا تنطلق من لغة الأرض وتاريخها وثقافتها وذاكرتها، وهذا يتطلب استبعاد أي مظاهر للنفوذ والتحكم في نوعية المشاريع وأولويات الشروع في تنفيذها، ما لم يتعارض ذلك مع متطلبات تقنية أو ملكية خاصة مثبتة بمستندات رسمية.

من القضايا التي تشكل تحدياً كبيراً قبل الشروع في إعادة الاعمار والبيئة الصحية العامة هي كمية الركام والأنقاض الناتجة عن الحرب والتي تقدر بحوالي (70) مليون طن تقريباً، حسب تقديرات الأمم المتحدة، وهذا يتطلب تخطيط عبقري لإزالته في مدة زمنية قصيرة، وإعادة تدويره واستخدامه لما يحتويه من كميات هائلة من الحديد، وكابلات الكهرباء، والمواد الخرسانية، والأسمنتية .

ينبغي الإشارة إلى حجم الدمار الهائل الذي تسببت به الحرب، وطبقاً لتقارير دولية، وصحفية، وحكومية محلية، فقد تم رصد الدمار فيما يلي:

- تدمير أو تضرر جزئي نحو (90%) من المباني السكنية.
- تدمير أو تضرر جزئي نحو (97%) من المدارس.
- تدمير أو تضرر جزئي نحو (164) موقع أثري.
- تدمير أو تضرر جزئي نحو (90%) من المباني الخاصة والمؤسسات التعليمية، منها (60) مبنى جامعي تحتوي على المختبرات والمكتبات والبنية البحثية.
- تدمير (17) مدرسة تدميراً كاملاً.
- تدمير أو تضرر جزئي (35) مستشفى.
- تدمير أو تضرر جزئي (990) مسجداً.
- تدمير واسع لشبكات المياه والطرق وخطوط الكهرباء والصرف الصحي.

توصيات لمراحل إعادة الإعمار، تركز على المراحل التالية:

تقوم التوصيات على قاعدة:

إغاثة ← استقرار ← إعادة بناء ← تنمية اقتصادية

المرحلة الأولى:

1. فتح المعابر التجارية بدون قيود لإدخال المواد والأفراد من الكفاءات العلمية.
2. العمل على المحافظة على حياة السكان بتوفير عاجل للمياه النظيفة والغذاء، مساكن مؤقتة، تشغيل المشافي وتزويدها بالطاقة الكهربائية.
3. تثبيت الاستقرار الأمني، وعدم إحداث أي دمار جديد.
4. توفير الأموال اللازمة لإعادة الإعمار، بحيث تكون تحت رقابة دولية ومحلية مشتركة.
5. فصل إعادة الإعمار عن الصراع السياسي والتجاذبات الفصائلية على الساحة الفلسطينية.
6. عدم انتزاع الملكيات الخاصة سواء الأراضي الفارغة، أو تلك التي كانت تحتوي على مبانٍ تعرضت للدمار.

7. الشروع في دراسة ميدانية لكافة المباني القائمة وتقدير الأضرار، وحاجتها لإعادة الإعمار أو الترميم، وإزالة أي مبنى آيل للسقوط وللانهيار.

8. تعويض أصحاب العقارات التي دمرت أو تضررت، في حالة رغبة أصحابها تولي إعادة إعمارها بأنفسهم.

9. عدم استخدام الأراضي الزراعية لبناء مشاريع جديدة عليها، نظراً لما تعرضت له من انحسار في مساحتها خلال العقود الأخيرة.

المرحلة الثانية:

1. الشروع في بناء وحدات سكنية مؤقتة، مناسبة للحياة والعيش في فصلي الصيف والشتاء، خاصة عملية إعادة الإعمار تتطلب عدة سنوات.
2. المباشرة في تنفيذ محطات تحلية المياه، وإصلاح الخطوط الناقلة لها أو ترميم المتضرر منها.
3. إعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي، وشبكات صرف السيول.
4. البدء بتنفيذ مشاريع محطات الطاقة الكهربائية، وعمل شبكات طاقة شمسية مستدامة، وترميم أو إعادة إنشاء خطوط الطاقة على أسس حديثة.
5. توفير أماكن مجهزة لاستقبال الطلاب في المدارس والجامعات وتنشيط العملية التعليمية بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية.

المرحلة الثالثة:

1. الشروع في بناء الأحياء السكنية الجديدة، وترميم المباني المتضررة في المشاريع الخليجية والعربية التي تم ذكرها.
2. تنفيذ بنية تحتية متطورة تشمل المياه والصرف والكهرباء والهاتف، والطرق، والأسواق.
3. البدء في تنفيذ وإصلاح الجامعات والمدارس وتزويدها بالاحتياجات المطلوبة من مختبرات ومكتبات، وتأهيل البنية البحثية.
4. العمل على إنشاء مطار وميناء بحري، وتنسيق هذا الأمر بين كل الجهات المعنية وتحت الإشراف الإداري والأمني للسلطة الفلسطينية.

الخاتمة :

تُظهر قضية إعادة الإعمار في قطاع غزة حجم التحديات الإنسانية والتنموية التي خلفها الدمار الواسع، وما يرافقه من تعقيدات سياسية وأمنية ومادية تعيق سرعة التعافي، مما يتطلب تنسيق الجهود الدولية والإقليمية والمحلية، لضمان دعم فعال ومستدام، حيث أن عملية إعادة الإعمار هي مشروع متكامل لإعادة الحياة بكل أبعادها الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، ومن القضايا التي يجب أن تكون ضمن أولويات إعادة الإعمار هو دمج أبناء غزة من مهندسين وفنيين وعمال للمساهمة الفاعلة والسريعة لما يتمتعون به من خبرة وحرص على توفير حياة كريمة لأهلهم ومواطنيهم، مما يساعد في تقليص البطالة خلال فترة الإعمار.

***ملاحظة: الأرقام والنسب والأعداد المذكورة في هذا المقال تعود لتقارير دولية ومنظمة الصحة العالمية، وصحافة محلية وعربية ودولية، وبيانات الحكومة المحلية.**

STARDOM UNIVERSITY
S
D U

نوايا المستعمرين تجاه الإسلام

ورقة بحثية أعدها:

أ.د. عوض إبراهيم عوض

أستاذ الإعلام بجامعة الملك خالد، أبها، المملكة العربية السعودية

استهلال

شهدت منطقة الشرق الأوسط ولا تزال خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة في طبيعة الصراعات الدولية والإقليمية، حيث لم تعد أشكال الهيمنة مقتصرة على النماذج الاستعمارية التقليدية التي عرفها القرنان التاسع عشر والعشرون، بل أخذت تتجدد في صور أكثر تعقيدًا وتداخلًا، تجمع بين النفوذ العسكري والاقتصادي والتكنولوجي والإعلامي. وفي هذا السياق، برزت التوترات المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، بوصفها أحد أبرز ملامح هذا المشهد في الوقت الحاضر، لما تحمله من انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الدول العربية والإسلامية. وسبقتها الهجمة التدميرية من إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية على قطاع غزة الفلسطيني وجنوب لبنان.

وتحليل هذه التوترات لا يمكن فصله عن البنية الأوسع للنظام الدولي، ولا عن تاريخ طويل من التدخلات الخارجية في شؤون المنطقة، الأمر الذي يدفع إلى إعادة قراءة مفهوم الاستعمار نفسه، ليس بوصفه حدثًا تاريخيًا منتهيًا، بل باعتباره نمطًا متجددًا من أنماط السيطرة وإعادة تشكيل المجال الجيوسياسي بما يخدم مصالح القوى الكبرى. فالحروب غير المباشرة، والعقوبات الاقتصادية، وإدارة الصراعات بالوكالة، وتوظيف الخطاب الأمني، كلها أدوات حديثة تعكس التحولات المستمرة والمتجددة في آليات الهيمنة.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الورقة إلى استكشاف أبعاد ما يمكن تسميته بالاستعمار القديم المتجدد، من خلال دراسة تفاعلات الصراع الأمريكي الإسرائيلي مع إيران، والإبادة التي حدثت لسكان غزة وتأثيراتها على العالم العربي والإسلامي، مع التركيز على آليات النفوذ، وأنماط التدخل، والتحولات في أدوات السيطرة. كما تحاول الورقة تقديم إطار تحليلي يربط بين الماضي الاستعماري والحاضر الجيوسياسي، بما يسهم في فهم أعمق لطبيعة التحديات التي تواجهها الدول الإسلامية في سياق عالمي متغير.

وبالعودة إلى بدايات هذا القرن الحادي والعشرين برزت في مؤتمر قادة منظمة المؤتمر الإسلامي OIC الذي انعقد بالعاصمة الماليزية كوالا لمبور في الفترة من 27 إلى 30 يونيو عام 2000م من خلال الحديث عن التسلح النووي العديدُ من المخاوف الحقيقية حول مستقبل الإسلام في ظل النظام العالمي الجديد. وأشار عددٌ من المحاورين الذين تقاطروا من مختلف أنحاء العالم الإسلامي وبعض الدول غير الإسلامية التي دُعيت للمؤتمر إلى حقائق خطيرة عايشتها الأمة الإسلامية طوال مسيرتها مع المستعمرين القدامى والجدد. كما تحدث الكثيرون عن المخاطر التي ترتبت على تلك الحقب الاستعمارية وما أفرزته على الأمة الإسلامية التي ينتظرها الكثيرُ من التضعضع والتمزق والانفلات إذا هي لم تُدرك خطورة الموقف الذي ظهر من خلال أطروحات النظام العالمي الجديد وتتأهب له[1]. ولما كان كاتب هذه الورقة أحد المراقبين لتلك الجلسات فقد أحسَّ بخطورة الموقف وجسامةِ المسؤوليةِ الملقاة على عاتق أبناء الأمة في توضيح الحقائق ووضع الأصبع على مكامن الداء حتى يتم استنباطُ الحلول المناسبة لهذه المأساة قبل فوات الأوان. ولذلك تتراءى من خلال سطور هذه الورقة عددٌ من المخاوف خصوصاً عند استعراض التاريخ القريب الذي برزت فيه المؤامرات

[1] متابعة شخصية من الباحث الذي كان حاضراً لذلك المؤتمر في كوالالمبور 27-30 يونيو 2000م.

ضدَّ الإسلام. وما أحدثه الغربيون من خلال الرؤية الاستعمارية لا تدارك آثاره المستقبلية إلا بالوقوف على حقيقتها ثم توظيفها للبحث عن المخارج من هذا المأزق الحقيقي. ولذلك لا بد من النظرة الفاحصة لواقعِ الأُمة الإسلامية، واستنباط رؤيةٍ مستقبلية لوضع المسلمين في خارطة العالم المتوقع خلال العقود القادمة. وتظهر المفارقة عندما يقف الإنسانُ على ادِّعاء القوى الاستعمارية في كثير من المحافل الدولية بأنها قدمت خدمةً تاريخيةً للشعوب المتخلفة عندما استعمرتها في القرنين التاسع عشر والعشرين. وادَّعت أنها حققت لهذه الشعوب كثيراً من المكاسب التي ما كان لها أن تحققها بدون مساعدة الدول المستعمرة وعلى رأسها احترام حقوق الإنسان[2]. وهذه المكاسب المزعومة تتمثل في:

[1] تكوين طبقة عاملة في الدول المُسْتَعْمَرَة.
[2] الاستفادة من الخبرات الغربية في التطور التقني.
[3] تغيير المجتمعات الرعوية إلى مجتمعات منتجة اقتصادياً.
[4] نقل التجربة السياسية الليبرالية لتكونَ بديلاً عن النظم المتخلفة خصوصاً في البلاد الإسلامية.
[6] فتح قنواتٍ للتطور الفكري لدى سكان هذه البلدان.
[7] ربط هذه الشعوب بالعالم المتحضر في الغرب من شتى النواحي.
[8] تشجيع الأبحاث العلمية لتطوير العمل الإنتاجي.
[9] توسيع رقعة التعليم المدني على أنقاض التعليم الديني المتخلف.

وبالنظر إلى هذه المكاسب المُدَّعاة، والتي ظلت تتحدث عنها المجتمعات الأوروبية في تبريرها لاستغلال البلاد الإسلامية عبر التاريخ نجد أنها لم تكن في واقع الأمر إلا ادعاءات لا يدعمها الواقع بأي حالٍ من الأحوال. حيث إنَّ خلق الدول الاستعمارية لطبقة عاملة في المستعمرات لم يكن إلا بغرض استغلال الطاقات البشرية الرخيصة لتنفيذ المشاريع الاستعمارية لخدمة خزائن الامبراطوريات الأوربية. والدليل على ذلك أنَّ أولئكَ المستعمرين لم يُطوروا ملكات السكان الفنية ولا مهاراتهم إلا بالقدر الذي احتاجوا إليه في تسيير دولاب العمل اليومي الذي انصبَّ في مصلحة الدول المستعْمِرة بتخطيط دقيقٍ ومدروسٍ بكل العناية. وكان اضطهادُ العمال في الحقول والمشاريع الزراعية والمناجم أمراً واضحاً للعيان في جميع المستعمرات الإسلامية وغيرها.

كما أنَّ نقل التكنولوجيا إلى هذه الدول لم يكن إلا فريةً وأكذوبةً لم تنطلِ على أحد. حيثُ ظلتْ معظمُ بقاع العالم الإسلامي في إفريقيا وآسيا خاضعةً لسيطرة الغرب طوالَ عقودٍ من الزمان قبل أن يخرج المستعمرون منها بنهايات عقد الستينيات من القرن العشرين. ولم يظهر ذلك التطور التكنولوجي الذي تدَّعيه دول الغرب.

[2] محمد خير رمضان، (1990م)، من خصائص الإعلام الإسلامي، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، العدد 97، السنة التاسعة، ص 66.

أما في مجال نقل التجربة الليبرالية إلى الدول، فيمكن القول إنَّ بعض الدول قد أخذت بهذه التجربة إما قسراً وإما رغبةً في التغيير والتجريب. ولكن لم تكن النتيجة دائماً في صالح الادعاء الاستعماري. حيث إنَّ نشأة هذه الأنظمة الليبرالية في العالم الإسلامي قد سبقت موجة التدخلات الأوروبية في المنطقة بفترةٍ وجيزة. حيثُ عرفت مصر الليبرالية منذُ أيام الخديوي إسماعيل باشا الذي أنشأ أول مجلسٍ للشورى والنواب في 25 نوفمبر من عام 1866م. ثم قامت في سوريا انتخاباتُ المؤتمر السوري العام الذي بدأت أعماله في عام 1919م. وقد أنشأه الأمير فيصل بغرض تكريس حكمه في البلاد. إلا أنَّ المؤتمر سرعان ما تنكر له، ودعا إلى قيام نظامٍ برلمانيٍ دُستوريٍ يرعى شؤون البلاد. وكادت الأزمة أن تُطيح بالفيصل ذاته لولا قيام الحرب مع فرنسا، مما أدى لشلل المؤسسات الدستورية بأكملها وفي النهاية إلى سقوط الدولة. وفي السودان تبنى الوطنيون النظام الليبرالي بمجرد إعلان الاستقلال في الأول من يناير عام 1956م، حيثُ اعتبره الدستورُ أساساً للديموقراطية النيابية. وبدأت الممارسة قُبيل خروج الإنجليز كجزءٍ من اجراءات جلاء المستعمرين وانتقال السلطة للوطنيين. وقامت وفقاً لذلك أولُ انتخاباتٍ تكونت بموجبها أول حكومة وطنيةٍ انتقالية بزعامة الرئيس إسماعيل الأزهري في عام 1954م. وتكونت وفقاً لها أول جمعية تأسيسية وطنية قامت بدور الجهاز التشريعي الذي كان بمثابة البرلمان.

ثم جرت الانتخابات الثانية بعد خروج الإنجليز وجاءت بحكومة السيد عبد الله خليل التي دعمها حزب الأمة الذي كانت قاعدته الأساسية من طائفة الأنصار الدينية التي ورثت الفكر المهدوي للإمام محمد أحمد المهدي. ولم يستمر الوضع الليبرالي طويلاً، حيثُ سرعان ما خاض النظام في الفوضى التي رمى كثيرٌ من السودانيين باللوم فيها على النظام الليبرالي القائم على ديموقراطية وست منستر البريطانية. ولذلك سرعانَ ما أطاح الفريق إبراهيم عبود بالحكومة الحزبية في 17 نوفمبر عام 1958م بعد سريان الكثير من الأقاويل التي أكدت إنَّ رئيس الوزراء السيد عبد الله خليل هو الذي أوعز للمؤسسة العسكرية أن تستولي عليها في ذلك الانقلاب [3].

وبعد ذلك عادت الليبرالية إلى حكم البلاد بعد ثورة شعبية بيضاء في أكتوبر عام 1964م وانفرط عقد النظام من جديد عندما ظهرت أخطاء الممارسات السياسية. وانهارت النظام الليبرالي مرةً أخرى لتتسلم مقاليد الحكم المؤسسة العسكرية في 25 مايو عام 1969م بقيادة اللواء جعفر محمد نميري. ثم عادت الليبرالية مرةً ثالثة في أبريل 1985م، لتصل إلى نفس النتيجة باستيلاء المؤسسة العسكرية عليها في 30 يونيو 1989م بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير. وكان الشعور بالإحباط قوياً، حيثُ بدا التذمرُ واضحاً لدى الساسة والعسكريين على السواء، حتى ظهر ما سُمِّيَ بمذكرة القوات المسلحة لرئيس الوزراء المنتخب السيد الصادق المهدي. ومرةً أخرى تولت المؤسسة العسكرية أمر النظام، وقضت على الليبرالية الثالثة في السودان[4] .

[3] عوض إبراهيم عوض، (2014م)، الفاتح بشارة الضبط الدهاء والوفاء، دار المؤتمن للطباعة والتأليف والنشر، الخرطوم.
[4] محمد أبو القاسم حاج حمد، (1996م)، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، المجلد الأول، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص ص 136-140.

ومن خلال هذا النموذج يمكننا أن نضعَ خطوطاً تحت الادعاء الاستعماري بنقل التجربة الديموقراطية القائمة على الأساس الليبرالي للمستعمرات. حيثُ واكب تجربةَ الغرب كثيرٌ من النجاح عندما طُبقت في البلاد الأوربية تحت الظروف التي يعلمها الجميع، ولكن هل نجحت التجربة بنفس القدر في البلاد الإسلامية التي أخذنا السودانَ نموذجاً لها؟

ربما تحتاج الإجابةُ إلى كثيرٍ من إمعان النظر في التجارب المختلفة للبلاد الإسلامية، ولكن مما لا شكَّ فيه أنَّ ذلك الادِّعاء قد ظلَّ مثارَ لغطٍ طويل لدى المحللين لتطور الأمور في البلاد الإسلامية، وكانت المحصلة في أحسن فروضها أنَّ ادِّعاءَ نقل الديموقراطية إلى العالم الإسلامي ووضعها مكان الأنظمة الرجعية السابقة ادِّعاءٌ جانبه الصواب، ولم يكن صحيحاً لا في جانبه التاريخي ولا في جانبه الواقعي. وتبقى بقية المكاسب المزعومة التي أشرنا إليها في هذه المقدمة موضوعاً للدراسة والتمحيص بالحقائق والأرقام والشواهد من خلال هذه الورقة البحثية. ويبقى السؤالُ الذي ظلَّ يطرح نفسه بإلحاحٍ على مدار السنين، وهو لماذا ظلَّ المسلمونَ خلال هذه الحقب هدفاً لهيمنة الدول الاستعمارية حتى اندفعت بكلياتها للسيطرة عليهم والاستماتة في كسبهم إلى جانبها؟ ستكونُ الإجابة عن هذا السؤال من خلال استقراء مسار الحركات الاستعمارية عبر التاريخ وسيطرتها على البلاد الإسلامية طوال الحقب المختلفة. ثم نستعرض بعض الشواهد على وقوع الأمة بأسرها فريسةً لهذه الأطماع، ونضعُ بعد ذلك تصوراً للخروج من هذا المأزق التاريخي الذي ترك آثاره الواضحة على الأجيال الحاضرة وأثَّرَ على العقيدةِ نفسها في نهاية المطاف.

طبيعة النوايا تجاه الإسلام

إذا نظرنا لطبيعة الاستعمار القديم الذي قاد الأمة الإسلامية إلى ما هي فيه الآن نلاحظ أن هذه الأمة تَعرضت إلى أبشع أنواع الاستعمار الذي تَعارف الناسُ على مُصطلحه من خلال المعاجم التي أوضحت أنَّ مدلوله اللغوي الذي يعني استصلاح وتعمير الأراضي والأماكن المهملة يخالف مدلوله السياسي الذي يشير إلى توسع بعض الدول ذات النفوذ فيما وراء حدودها القومية المشروعة على حساب شُعوبٍ أخرى هي في أغلب الأحيان شعوب ضعيفة مادياً وعسكرياً [5].

والاستعمار بهذا المفهوم الذي هو مناط هذه الدراسة المقتضبة تركَ كثيراً من الآثار السلبية على الأمة الإسلامية سواءٌ منها سكان الدول التي اكتوت بنيران اغتصاب أوطانها في الماضي أو الذين اقتنعت زعاماتُهم الحاضرة بأطروحات دول الاستكبار الجديدة من خلال ما سُميَ بالنظام العالمي الجديد New World Order. فالبلاد الإسلامية تعرضت لكثير من الحملات الاستعمارية منذ وقتٍ بعيد. حيث استولت الإمبراطورية الرومانية ذات النفوذ العسكري والاقتصادي والسياسي أكبر دولة استعمارية عرفها العالم في التاريخ القديم على أراضٍ واسعةٍ من بلاد المسلمين في شمال إفريقيا والشرق الأدنى بعد أن أخضعت عدداً

[5] البرت الريحاني ومجموعة من الأساتذة، (1955م)، الموسوعة العربية، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، صفحة 138.

من الدويلات الأوربية لنفوذها. واقتحمت الجيوش الرومانية هذه البلاد بأعداد كبيرة مخلفةً وراءها آثاراً سلبيةً جسيمة أضرت بالسلوك البشري في هذه الدول المسلمة التي بَنَتْ موروثاتها وعاداتها وتقاليدها على أساسِ الدين. فتمكن الرومان من طمسِ كثيرٍ من هذه الموروثات قبل أن يتمكن الوطنيون من صدهم وإخراجهم طوعاً أو كرهاً من أراضيهم.

وكانت المرحلة الثانية من استعمار بلاد المسلمين قد بدأت في أُخريات القرن الخامس عشر الميلادي عندما انطلقت حركات الاستكشاف البحرية التي كانت تهدف إلى الوصول إلى الهند وبلاد الشرق وجنوب القارة الإفريقية. فبعد أن اكتشف كولمبس الدنيا الجديدة في النصف الغربي للكرة الأرضية سار البرتغاليون عبر المحيط الأطلسي إلى أن وصلوا إلى رأس الرجاء الصالح. ثم واصلوا تقدمهم عبره حتى وصلوا إلى الهند بادئين مرحلةً جديدة من عمر البشرية اتسمت بخروج عدد من دول أوربا من إطارها الجغرافي بحثاً عن أراضٍ جديدة تساعدها في جلب الموارد الاقتصادية والتجارية [6] وتفرض عليها نفوذها العسكري والسياسي والفكري.

الدوافع الاستعمار قديماً وحديثاً

كانت ملابسات اجتياح عدد من الدول مدعاةً لأن يقف العالمُ متأملاً في دوافعها وأسبابها. وعند إعمالِ مقاييس المنطق والواقع ثبتَ أنَّ هناك بعض الدول الغربية كانت تستميت زوراً وبُهتاناً في دفاعها عن حقٍ مزعومٍ لها في بعض بقاع العالم خصوصاً في آسيا وأفريقيا. وبعضُها قد احتمى بالمواثيق الدولية في الحفاظ على المستعمرات القائمة وكأنها جزءٌ حقيقي من كيان الدولة الجغرافي رغماً عن بُعد المسافات، واختلاف السحنات، وانقطاع الروابط الطبيعية. وقد تركزت كل هذه الادعاءات في ثلاثة محاور رئيسية هي: 1/ المحور السياسي، 2/ المحور الفكري، 3/ المحور الاقتصادي.

المحور السياسي

لعلَّ من أهم ما عُنيت به الدول الاستعمارية هو المصلحة العسكرية والسياسية التي أولتها أكبر الأهمية. وقد تعددت وتباينت الأهداف السياسية التي حدت بكل دولة من هذه الدول إلى توسيع نفوذها ونشاطها الاستعماري. حيثُ استخدمت معظمُها العنف والغلظة مع أبناء المستعمرات المغلوبين على أمرهم حتى لا يحاولوا الفكاك من قبضتها الحديدية. ولم تَكْتَفِ بعضُها كبريطانيا بإحكامِ تلك القبضة القوية على المستعمرات القائمة، بل زحفت أيضاً نحو بلادٍ أُخرى شعرت بضرورة الاستيلاء عليها بغرض تأمين موقفها وتثبيت مواقفها العسكرية. ورغم كل ذلك الحرص إلا أنَّ بريطانيا قد فقدت في أُخريات القرن الثامن عشر أهمَّ مستعمراتها في أمريكا الشمالية بعد حرب الاستقلال التي خاضها القاطنون في تلك البقاع والتي ظهرت

6 هربرت جورج ويلز (1967م)، موجز تاريخ العالم، ترجمة عبد العزيز توفيق، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، صفحات 49-60.

على أثرها دولة الولايات المتحدة الأمريكية كإحدى القوى الكبرى التي أثرت فيما بعد على واقع الأمة الإسلامية أكثر من تأثير القوى الاستعمارية القديمة.

وتكالبت دول أوربا على العالم الإسلامي بشكل فظيع بعد ثمانينات القرن التاسع عشر، لأنَّ الخطط المرسومةَ كانت أن تستأثر هذه الدول بتملك زِمَام السيادة في البلاد التي تستعمرها لتضمن التبعيةَ لها كترسانةٍ بشريةٍ في الحروب، وعُمقٍ استراتيجي في أيام السِلْم. وكانت أولى الدول التي نفذت تلك الاستراتيجية السياسية هي فرنسا عندما احتلت تونس في عام 1881م. إلا أنَّ إيطاليا، ورغماً عن أنفِ الفرنسيين، احتفظت بالأغلبية بين الأوروبيين في تونس لأسباب عديدة كان على رأسها دخول الإيطاليين بأعداد كبيرة ومتوالية في الأراضي التونسية قبل احتلال الفرنسيين لها. ورغم ذلك فقد أصدرت فرنسا مرسوماً في عام 1882م قضى ببسط السيادة على الأراضي البور في تونس وضمها لملكية الدولة وتوزيعها على المستوطنين الفرنسيين [7].

وكانت البلادُ الإسلامية في شمال شرق أفريقيا قد شهدت هي الأخرى صراعاً استعمارياً شرساً بغرض تضارب مصالح المستعمرين السياسية فيها لمواقعها الاستراتيجية. فقد تنازلت تركيا عن مستعمرة إرتريا لمصر في عام 1866م بعد احتلال إنجلترا لمصر. وانتهزت إيطاليا موقف انسحاب القوات التركية من السودان على أثر الثورة المهدية فأرسلت جنودها واحتلت مُصَوَّعْ في عام 1885م، وأخرجت منها الحامية العسكرية المصرية الوحيدة التي كانت قد أقيمت هناك. فما كان من إيطاليا إلا أن ضمت إليها إريتريا في نفس العام قُبيل أن تلتئم جراح المواطنين الذين عانوا أقسى ويلات الاستعمار.

ثم جاءت القوات البريطانية مرةً ثانية واحتلت البلاد في الفترة ما بين عامي 1941–1952م. ثم بعد ذلك قررت هيئة الأمم المتحدة بناءً على توصية لجنة التحري ضمَّ إريتريا إلى دولة إثيوبيا في اتحادٍ فِدرالي ظلَّ ساريَ المفعول طوال فترة الإمبراطور هيلاسيلاسي. ورغم سريانه طوال تلك الفترة إلا أنَّ الصراعات والحروب الأهلية قد استمرت في المنطقة حتى نالت إريتريا استقلالها بموجب الاستفتاء الذي أعقب قيام الثورة الإثيوبية التي أطاحت بحكم الرئيس الإثيوبي الأسبق منقستو هايلي مريام في مطلع عقد التسعينات من القرن العشرين المنصرم [8]. ولم يقف أمر الاستعمار عند ذلك الحد بل ظهرت آثاره السلبية بشكلٍ أكثر فظاعةً على المسلمين عندما احتلت إيطاليا ليبيا في عام 1911م. وأصدرت بعد ذلك بثلاث سنوات أي في عام 1914م مرسوماً خاصاً بحرمان الأهالي المسلمين عن التمتع بدور العبادة وإخراجهم حتى من مساكنهم وأراضيهم الزراعية التي آلت بموجب ذلك المرسوم للمستعمرين وأصبحُ أهلها عبيداً فيها ليس إلا. حيثُ نصَّ المرسوم على السماح للسلطات ببسط سيادتها على الأراضي الأميرية ومنحِها لأي إيطالي يرغبُ في استثمارها. وبدأت حينئذ المقاومة الليبية ضدَّ هذا المرسوم الذي اعتبرته عائقاً للمسلم في ممارسة شعائره الدينية، وجائراً،

[7] عبد الخالق عبد الله (1989م)، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، صفحة 96.

[8] صحيفة السودان الحديث، (12 يوليو 1993م)، دار السودان الحديث للطباعة والنشر، الخرطوم، صفحة 2.

ومُهيناً للإنسانِ بينَ أهله وعشيرته، وسالباً لسيادة الإنسانِ على بلاده [9]. وما كان من الإيطاليين إلا أن قمعوا كل محاولةٍ لرفض هذا الواقع المرير وساموا الناس عذاباً بدعوى أنهم بدأوا يتكتلون ضدَّ القانون وأنهم يتعاونون مع المقاومة المحظورة.

وكانت النتيجة أن تمادت السلطات الإيطالية بنزع ملكية جميع الأراضي الزراعية من المواطنين الرافضين لهذا الوضع وضمتها للمساحات المتاحة للإيطاليين. وكانت الهيمنة الإيطالية على الليبيين قد أغرت أبناء القارة الأوروبية، لأنَّ البلاد مازالت بكراً في ذلك الوقت وظلت تُعطي ثمارها في كل حين. وكان مما ساعد على ذلك موقعها الجغرافي ومناخها الملائم لكل أنواع الاستثمار الطبيعي. كما كان قربها من إيطاليا قد جرَّ عليها كثيراً من الويلات بحكم أنَّ الإيطاليين لم يكونوا محتاجين لأكثر من ركوب البحر أياماً معدودات حتى يصلوا إلى شمال أفريقيا. ولذلك تمسك الإيطاليون باستعمارهم لليبيا رغم مقاومة الوطنيين التي كانت بمثابة الغصة في حلقهم طوالَ السنوات.

وكان أصعب ما واجهه الطليانُ هو بروز الدين كأحد عناصر المقاومة خصوصاً وأنَّ صدى تعاليم المناضل الفقيه عمر المختار قد كانت نبراساً للوطنيين الذين ساروا على نهجه بغرض تحرير العقيدة نفسها من محاولات الطمس والتهميش التي لجأ إليها الطليانُ في ضربهم للإسلام. وحينئذٍ لم يكن أمام المستعمرين غير القضاء على تلك المقاومة بأشد أنواع التنكيل لكي يخلو لهم الجو لبسط سيطرتهم على المزيدِ من البقاع بعيداً عن تأثير حمية العقيدة الإسلامية أو النضال من أجل المقدسات. ولم يكن القضاء على تلك المقاومة بالأمر الهين بعد ضِيقِ الوطنيين بإذلالِ مُقدساتهم، خصوصاً عندما تفتحت عقول الشباب في خلاوى القرآن الكريم والمساجد والمدارس والمحافل الوطنية على ما كان يُحاكُ ضدَّ الإسلامِ والمسلمين. ولما لم يُجدِ ذلك الأسلوبُ القمعي لجأت إيطاليا إلى أسلوبٍ آخر هو تشجيع الاستيطان الأوروبي في البلاد بغرض تمكين البيض وفرضهم كأمرٍ واقع. وهذا هو الأسلوبُ الوحيدُ الذي تستطيعُ من خلاله فرض السلوك الأوربي، والديانة المسيحية، والقضاء على الموروث الإسلامي في البلاد.

وتضاعف حجمُ الهجرات الاستيطانية التي بلغت ذروتها في عام 1932م. حيثُ كانت كلها من المسيحيين، ومصحوبةً بالمبشرين الذين كان همهم تنصير الشباب المسلم وإخراجه من ربقة الإيمان والتمسك بالإسلام. وقد بلغ عدد المهاجرين المسيحيين من إيطاليا إلى ليبيا 20.000 مهاجر سنوياً. واستمرت تلك الهجرة المتزايدة حتى بلغ العدد الكلي للمستوطنين أكثر من مائة ألف عام 1939م في حين تناقصَ عددُ المسلمين بسبب الطرد والظروف الصحية المتردية والفقر والجوع والمرض. وفي عام 1951م استقلت ليبيا سياسياً بدعم من الإنجليز الذين سعوا جاهدين لتسليم السلطة للسنوسيين. وكان 80 % من السكان حينئذٍ يعملون

[9] العالم العربي في القرن العشرين، (1997م)، سلسلة عالم المعرفة، صفحة 14.

بالزراعة والرعي [10]. بعد ذلك ظهر النفطُ في عام 1955م فتحولت الدولةُ سريعاً إلى دولةٍ مُصدرةٍ للنفط، وسرعانَ ما سالَ لعابُ المستعمرين الذين خرجوا تواً لهذه الثروة الجديدة فبسطوا أياديهم من جديد لاحتواء الأمر بالأساليب الدبلوماسية والمراوغات السياسية حتى تمكنوا من التأثير على الحكومة الليبية مما جعلها مغلولة الأيدي في تطوير ذاتها من عائدات ثروتها النفطية. ولما كانت سيطرة السنوسيين قويةً على البلاد في تلك الفترة فقد كان ذلك سنداً للإيطاليين وغيرهم من البلاد الأوربية التي أسهمت في تسليمهم السلطة بعد الاستقلال كمكافأةٍ لهم على عدم انخراطهم في المقاومة التي استشرت في عقد الثلاثينيات وما بعده.

وكانت جحافل المهاجرين من أوربا قد تزايدت في تلك الحقبة التي تفاقمت فيها أزمة المسيحية على المستوى العَقَدي وأزمة تمويل المشاريع على المستوى الاقتصادي. حيثُ كانت أوربا أكثر تأثراً بتلك الأزمة بحكم تفاقم آثار الاضطهاد الديني الذي أشرنا إليه آنفاً. فتوجه البعضُ إلى قارة أمريكا، في حين توجه البعضُ الآخر نحو أفريقيا التي يسهلُ استقطابها في نظر المستعمرين نحو أي ديانةٍ تُقادُ إليها [11].

المحور الفكري

كان الاضطهاد الديني الذي ظهر في أوروبا في القرن الخامس عشر نتيجةً لتعسف سلطة الكنيسة والممارسات الاقطاعية التي كانت تُحاكُ باسم المسيحية سبباً في خروج المستعمرين من بلادهم والتوجه نحو المستعمرات. حيثُ إنه عندما ظهرت صكوكُ الغفران لدى رجال الكنائس، وجُعِلَ الولاءُ المطلق للزعامات الأرستقراطية معبراً إلى إرضاء يسوع المسيح وجوازاً إلى النعيم المقيم في الدار الأخرى تأثر أتباعُ المسيحيةِ سلباً عندما شعروا بتلك الأخاديع. وقد انعكس ذلك الأمر على جميعِ مرافق الحياة حتى مسيرة الفكر وحرية التعبير والمساحات المتاحة لطرح الآراء والأفكار في المدن الأوربية. وتأثرت بذلك قنوات الاتصال التي أضرت بها تلك الممارساتُ الدينيةُ المتعسفة التي تبنتها الكنيسة، والتي لم تكن إلا انعكاساً لسلوك السلطات الأرستقراطية في تعاملها مع أدوات الرأي ووسائل الإعلام.

وبرزت نتيجةً لذلك النظريةُ السلطوية للاتصال Authoritarian Theory التي كانت أسوأ نموذجٍ للحرمان وكبت الحريات خلال تاريخ البشرية الطويل. حيثُ كانت وسائلُ الاتصال قنواتٍ لكبت الحريات، ومُحاباة السلطة، وتمجيدها، من خلال الدعاية المضللة والتمجيد الزائف. وقد ملأت تلك الأساليب صفحات الكتب والجرائد والمنشورات والرسائل الإخبارية التي كانت هي الوسائل المتاحة للإعلام في تلك المرحلة. وانعكس ذلك الواقع التعسفي في سلوك العامة الذي سعى لإرضاء السلطات بشتى الأساليب. وعندما شعر الناسُ بشدة الوطء عليهم وتزايد الاضطهاد الاجتماعي والسياسي والفكري المتسربل بثياب الدين وعدم الخضوع

[10] أنظر حقائق أساسية عن الأمم المتحدة، (1972م)، الترجمة العربية (الأمم المتحدة في ميدان التقدم الاقتصادي والاجتماعي)، صفحات 57-61.

[11] عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، (1993م)، حبال ودمى بداية العلاقات العربية الأمريكية، دار الأصالة، الخرطوم، صفحات 109-120.

لسلطة الكنيسة تمرد البعضُ بالخروج على سلطة الدولة والكنيسة على السواء. وأصبحَ ذلك دافعاً قوياً للكثيرين منهم للتوجه نحو المستعمرات لا سيما وأنَّ المبشرين كانوا قد سبقوا الفاتحين إلى تلك البقاع النائية ومارسوا أسوأ الأساليب في استمالة المسلمين إلى جانب الكنيسة.

وعندما انهزمت بعضُ هذه الدول مثل فرنسا على سبيل المثال في بدايات القرن الثامن عشر فقدت سيطرتها وهيمنتها على بعض البقاع التي حاولت احتواءها والمحافظة عليها مثل ما حدث في الهند وكندا اللتين ثارتا على القوات الفرنسية وخرجتا من إسار قبضتها الحديدية. وقد أثار هذا الموقف مخاوف الدول الأوروبية الأخرى خاصةً إنجلترا التي توجست خوفاً من فقدان تلك المستعمرات. وفي السودان اشتعلت نيران الثورة ضد الوالي التركي الذي سام الناس عذاباً باسم الولاء الديني للإمبراطورية التي أحكمت قبضتها على مدى ستة عقود من الزمان. وخرجت تجوبُ شوارع المدن جحافل الثورة المهدية بقيادة الإمام محمد أحمد المهدي الذي قاد جيوشه من منطقة الجزيرة أبا في أواسط البلاد وزحف بهم غرباً ليحارب القوات الاستعمارية التي قادتها بريطانيا ممثلةً في قائدها هكس باشا Hex Pasha لنصرة الحكومة التركية المسيطرة على مقاليد الأمور في السودان. حيثُ كانت الإمبراطورية التركية قد احتلت السودان عام 1821م بدعوى نشر وتحكيم الإسلام في البلاد على أساس الوصاية التي ورثتها الدولة التركية من دولة الخلافة الإسلامية. وظهرت بعد ذلك النوايا التي قادت الخديوي محمد علي [12] لغزو السودان.

كانت الحملاتُ الاستكشافية التي قادها نجله إسماعيل باشا قُبيل الاحتلال دليلاً على الأطماع الاقتصادية والعسكرية وليس لها علاقة البتة بالفتوحات الإسلامية. وللتأكيد على ذلك فإنَّ محمد علي نفسه قد أشار في مذكراته إلى تلك الأطماع التي تمثلت في شيئين أولهما جلب الذهب من جبال بني شنقول التي كانت تروج الشائعات حول تكدسها بذلك المعدن النفيس، وثانيهما جلبُ العبيد من الأماكن الواقعة في أعالي نهر النيل [13]. وكان محمد علي قد أراد أن يُجهز جيشه من أولئك النفر الأشداء ذوي البأس الذين اشتُهروا بقوة الشكيمة والصبر على القتال. والدليلُ على مخالفة النوايا لذلك الهدف المعلن هو أنَّ بلاد السودان كانت في الأصل تَدينُ بالإسلام الذي دخل إليها منذُ هجراتِ الصحابة الأوائل الذين نشروا الدين وحكَّموهُ بين

[12] لم يكن محمد علي باشا تركياً وإنما كان ألبانياً حكم مصر باسم الإمبراطورية التركية. وقد استغل حمية الدين التي طرحتها الدولة العثمانية لتحقيق مآربه السياسية والعسكرية من خلال غزوه للسودان.

[13] أنظر حسن أحمد إبراهيم، (1991م)، رحلة محمد علي باشا إلى السودان، 15 أكتوبر 1838-14 مارس 1839م دار جامعة الخرطوم للنشر، الطبعة الثانية، صفحات 12-22.

الناس [14]. حيث كان لوجود الممالك والمشائخ الإسلامية مثل الفونج، والفور، والعبدلاب، أثر كبير في إزكاء روح الدين بين الأهالي. الشيء الذي لم يكن محتاجاً لفتحٍ جديد يُدخل الناس في دين الإسلام [15].

وكانت قاصمةُ الظهر هي تلك الممارسات المنافية للأخلاق والعقيدة التي مارسَها عُملاءُ محمد علي في السودان، وتمثلت في الاستبداد والنهب وتعذيب الأبرياء من السكان. فاستشرى الخوف من السلطان، وساد الجهلُ بين الناس، وانتشر الفقر والمرض. وقد قادت تلك الممارساتُ في نهاية المطاف محمد أحمد المهدي لتنظيم الجيوش وقيادة الحملات ضدَّ أولئك الغُزاة ومناصريهم من البريطانيين حتى انتصرت الثورةُ الإسلامية وحكمت البلاد بالشريعة الإسلامية بعد أن حررتها من السيطرة الاستعمارية عام 1885م.

وكان من آثار الثورة المهدية على دولة بريطانيا مقتل أحد أكبر قوادها العسكريين الجنرال غوردون باشا Gordon Pasha في سراي الحاكم العام بالخرطوم، وقبله مقتل الجنرال هكس باشا Hex Pasha في غابة شيكان بإقليم كردفان الواقع في غرب البلاد [16]. وقد أثار ذلك حفيظة الإنجليز الذين جهزوا أكبر حملةٍ عسكرية في وقتها لاحتلال السودان عام 1898م بقيادة لورد كتشنر Lord Kitshiner. وبذلك دخلَ السودان مرحلةً جديدة من الاستعمار سميت بفترة الحكم الثنائي، إشارةً إلى بريطانيا ومصر التي كانت تحكم رمزياً في حين استأثرت بريطانيا بالسيطرة على مقاليد الحكم في البلاد. وفي هذه المرة كانت الحرب على الإسلام أشد ضراوةً بدعوى أنَّ الحكومة البريطانية أرادت القضاء على المهدويين حتى لا يُفكروا في استعادة دولة المهدية. وكان من بين أساليب هذه الحرب على الدين منع الناس من قراءة راتب المهدي [17]، ومنع التجمعات الدينية إلا لأداء الفرائض الظاهرية التي كانت تُقامُ تحتَ رقابة السلطة ثم تشجيع اللغة الإنجليزية ومحاربة اللغة العربية التي هي لغة القرآن الكريم، وإزكاء روح القبلية بدلاً من التكتل وراء الولاءات الدينية الموروثة والتي ظهرت من خلال الطرق الصوفية والطوائف الدينية والجمعيات الإسلامية المتعددة. وحاول البريطانيون أيضاً تشكيك الناس في موروثاتهم العقدية عندما منعوا السودانيين من حفظ النصوص بدعوى أنَّ الحفظَ وسيلةٌ مُتخلفةٌ للتحصيل العلمي ويُعطلُ الذهن عن التفكير. وكانت الحقيقة أنَّ الإنجليز إنما أرادوا بذلك أن يُوقفوا الأطفال والكبار على السواء من حفظ القرآن الكريم الذي يمثلُ خطراً على بقائهم بالبلاد [18].

---

[14] كانت أولى هجرات المسلمين إلى بلاد الحبشة التي هي جزءٌ من بلاد السودان القديم، وقد أشار البروفيسور عبد الله الطيب في محاضرةٍ ألقاها في يوم 15 يناير عام 1983م بالميدان الشرقي لجامعة الخرطوم ونقلها تلفزيونُ السودان إلى أنَّ تلك الهجرة كانت لبلاد السودان الحاضرة والتي هي الحبشة وليست إلى إثيوبيا الحالية كما يوهم ظاهر النص.

[15] محمد صالح محي الدين، (1972م)، مشيخة العبدلاب وأثرها في حياة السودان السياسية 910-1236هـ / 1504-1821م، الدار السودانية الخرطوم ودار الفكر بيروت، صفحة 253.

[16] لمزيدٍ من التفاصيل أنظر عصمت حسن زلفو، (1976م)، شيكان تحليل عسكري لحملة الجنرال هكس، مطابع نيتكو، أبو ظبي.

[17] راتب المهدي هو كتيبٌ صغير يحوي مجموعةً من الآيات القرآنية والأذكار والأدعية والأوراد التي يستخدمها الأنصار وهم أتباع الإمام محمد أحمد المهدي. ويقومون بقراءته بشكلٍ منتظم شأنهم شأن بقية المريدين من أتباع الطرق الصوفية المختلفة في السودان وغيره.

[18] عوض إبراهيم عوض، (2001م)، المنبر وسيلة اتصال جماهيرية، دار المؤتمن للطباعة والتأليف والنشر، الخرطوم، ص ص 55-58.

ولم يكن الأمر سهلاً بالنسبة للدول الإسلامية التي دافع أبناؤها عن أوطانهم بكل ما أوتوا من قوة، إلا أنَّ الكثيرين منهم قد راحوا ضحية الصلف الاستعماري. وكانت الدول الأوروبية لاسيما بريطانيا تسعى لتفتيت البلاد الإسلامية، وخلق روح الانقسام بينها، وتغذية الدسائس والحروب العرقية بغرض سلخها من عقيدتها وتبديل مواقفها الفكرية. وكان السبب أنَّ بريطانيا هي أحرص البلاد الأوروبية على عدم السماح للمسلمين باستعادة سطوتهم التي ظهرت أيام الأندلس، ثم تتوجت لاحقاً في فترة الحروب الصليبية بقيادة صلاح الدين الأيوبي والتي انهزم فيها الصليبيون الإفرنج مادياً ومعنوياً. ولذلك كان لا بد من استخدام سلاح الفكر والدين كجزءٍ من الحملات الاستعمارية. وفي هذا الإطار أشار مستر همفر Mr. Hampher أحد مجندي وزارة المستعمرات البريطانية في مذكراته إلى أنَّ منطقة الحجاز كانت هدفاً استراتيجياً للمهمة التي كُلف بها من أجل ضعضعة الفكر السائد بين أبناء جزيرة العرب [19]. حيثُ كان الاعتقادُ السائد لدى وزارة المستعمرات البريطانية أنَّ قضية العقيدة هي القضية الوحيدة التي تُوحدُ المسلمين وتدفعهم للاستماتة من أجل حقوقهم التاريخية. ولذلك لا بد من تفتيت هذه الرابطة الدينية القوية.

ووفقاً لتقارير المخابرات البريطانية آنذاك فإنَّ الطريق الأسهل لتحقيق هذه المهمة هي خلق فتنةٍ بين المسلمين أنفسهم حتى ينشقوا فيما بينهم ويتصارعوا من خلال الدين، ولا سبيل غير ذلك. وبعثت بريطانيا بعشرات الجواسيس المدربين تدريباً دقيقاً للتغلغل وسط المسلمين تارةً باسم الدين، وتارةً باسم السياحة، وتارةً باسم التمازج الثقافي مع الشعوب. وامتلأت أضابير قسم العلاقات الدولية بمجلس العموم البريطاني بالمعلومات الدقيقة عن دول الشرقين الأدني والأقصى حتى قيل إنَّ من يبحث عن مكان كلبه الضال سيجده بين دوسيهات الحكومة البريطانية في تلك المرحلة. وكما أشار مستر همفر فإنَّ تلك السياسة قد نجحت في نهاية المطاف بغرس الفتنة الدينية الكبرى بتقسيم المسلمين إلى معسكرين سُني وصوفي يتنازعان فيما بينهما أشدَّ من تنازعهما مجتمعينِ ضدَّ أعداء الدين الحقيقيين من اليهود والنصارى [20].

ومن بين التغييرات المرسومة في المستعمرات كان إبدالُ الإسلام بالمسيحية في البلاد التي يدينُ أهلها بالإسلام. ومن ذلك ما حدث في السودان في أعقاب ثورة 1924م، حيثُ انتهزت البعثات التبشيرية المسيحية الإنجليزية والإيطالية بالسودان فرصة الظرف السياسي الحرج الذي مرت به البلاد في أعقاب القلاقل التي واكبت الثورة، فقررت أن تفرض تدريس الديانة المسيحية للتلاميذ المسلمين الذين يدرسون لديها وتدعوهم لنبذ الإسلام واعتناق المسيحية [21]. كما أقرت أن تأخذ أولئك التلاميذ لحضور الصلوات في كنائسها بجانب التلاميذ المسيحيين في أيام الأحد، علَّ وعسى أن تظفر بتنصير بعضهم أو على الأقل تشكيكهم في

[19] أنظر مذكرات مستر همفر، (الجاسوس البريطاني في البلاد الإسلامية)، بدون تاريخ، وبدون تحديد لاسم الناشر، نقله من اللغة الإنجليزية للعربية الدكتور ج. ج.

[20] أنظر عبد الله حسن زروق، (1985م)، قضايا التصوف الإسلامي، دار الفكر الخرطوم.

[21] عوض إبراهيم عوض، (2017م)، أبعادُ الصراع السياسي حول استقلال السودان، تالدار العالمية، القاهرة.

الإسلام. ورغماً عن خطورة ذلك القرار وما أثاره من رِيبةٍ وذُعرٍ بين المواطنين إلا أنه كان برداً وسلاماً على البريطانيين والإيطاليين المالكين لتلك المدارس التبشيرية. حيث إنهم ظلوا طوال السنوات التي فاقت العشرين بعد القضاء على دولة المهدية الإسلامية في السودان يتوقون لمثل هذا اليوم الذي ينتصرون فيه للكنيسة ويجلبون ليسوع المسيح أتباعاً جُدداً من المسلمين.

ولم يكن هناك أفضل من حالة الهرجِ والفوضى التي حدثت بالبلاد في تلك المرحلة لتنفيذِ ذلك المخطط كي يؤدوا رسالتهم التي يستعصي أداؤها في الظروفِ الطبيعية. وقبلَ تلك الأحداث كانت الحكومة البريطانية قد منعت المبشرين من ممارسة أي نشاط تبشيري بشمال السودان خوفاً من إثارة حفيظة المواطنين المسلمين، واكتفت بالتبشير في المناطق ذات الغلبة الوثنية التي اعتُبرت مناطق مقفولة وهي جنوبُ السودان، وجبال النوبة بكردفان، ومنطقة الأنقسنا بجنوب شرق البلاد، وشريحةٌ صغيرة من إقليم دارفور الغربي. وكان الإنجليز يمعنون في الحفاظ على تلك القيود بعدم التبشير في الشمال مخافة إغضاب المسلمين الذين لا يقبلون أي سلوك يخدش مشاعرهم الدينية. وإمعاناً في التمويهِ على المواطنين بدأت السلطاتُ البريطانيةُ تُحاكمُ كُلَّ من يَسُبُّ الدينَ علناً. وسمحت بممارسة الشعائر الدينية في المساجد، والحج إلى بيت الله الحرام. ولم تمنع في تلك المرحلة إلا قِراءةَ راتبِ المهدي الذي اعتبرته مظهراً سياسياً يدعو لإرجاعِ المهدية بالسودان وليسَ طقساً دينياً كما يقولُ أنصارُ المهدي الذين يقرأونه في خلواتهم وجلساتهم الخاصة.

وفي تلك الظروف صدر قرارُ المدارس التبشيرية بتدريس المسيحية لأبناء المسلمين. وما أن علم المواطنون بصدوره حتى ثارت ثورة الآباء وأولياء الأمور بشكل لم يسبق له مثيل، وأمروا جميع أبنائهم بمقاطعة الدراسة والبقاء في منازلهم بدلاً من الذهاب إلى المدارس. وكان من أخطر ما أثار حفيظة الآباء أنَّ أحد التلاميذ المسلمين قد أعلن تنصره وخروجه عن الإسلام نتيجةً لتلك الضغوط والاغراءات التي مارستها عليه المدرسة التبشيرية. ولما كان ذلك التلميذ من أبناء الأُسر الفقيرة فقد دعمته المدرسة بمالٍ وفير حتى انسَلَخَ عن الإسلام.

وعلى أثر ذلك تناقلَ الناسُ تلك الأخبار التي عمَّتْ أرجاء المدينة وما جاورها. وبدأ الجميعُ يُتابعونَ تفاصيل ذلك التطور المريب في سلوك الكنيسة البريطانية والإيطالية تجاه أطفالهم المسلمين. وخرجَ نتيجةً لذلك أحدُ القادة الوطنيين بالسودان وهو السيد عبد الله خليل[22] وقادَ مع والده مُظاهرةً حاشدة شارك فيها عددٌ كبير من الآباء وأولياءِ الأمور والمواطنين الذين استفزت مشاعرهم تلك التطورات المريبة. وطافت المظاهرة شوارعَ الخرطوم مارةً بمكتبِ الحاكم العام ومكاتب الموظفين البريطانيين لتشعرهم بموقفها الرافض لذلك التوجه

[22] عبد الله خليل من الرواد الأوائل في السياسة الوطنية. وقد تخرج في كلية غردون التذكارية بقسم الهندسة، وكان عضواً في جمعية الاتحاد التي كان دورها تأهيل السودانيين لشغل المناصب التي كان يحتلها المصريون. وانخرط في حزب الأمة عند تأسيسه في منتصف الأربعينيات.

الخطير. وعلى الفور دعا مُفتي الديار السودانية الشيخ إسماعيل الأزهري إلى اجتماعٍ عاجل بنادي الخريجين [23] بمدينة أم درمان لبحث مصير التلاميذ الذين أخرجهم آباؤهم من تلك المدارس التبشيرية خوفاً على عقيدتهم الإسلامية. وخرج الاجتماع بعدَ مداولات مكثفة بقرارٍ قضى بإنشاء مدرسةٍ أهلية تستوعب أولئك التلاميذ، وتكون منبراً وطنياً لتدريس المناهج السودانية القائمة على أساس احترام الإسلام وعدم تبديله تحت أي ظرف. وكانت تلك الحادثة بمثابة الناقوس الذي دقَّ بين المسلمين في كثيرٍ من بقاع العالم المستعمرة والتي بدأت تتوجس أكثر مما مضى من نوايا الاستعمار تجاه الإسلام والمسلمين. وكانت السلطاتُ الاستعماريةُ قد أقامت أيضاً العديد من الأندية والمنتجعات الترفيهية الخاصة برعاياها الأجانب، والتي لا يجوز للوطنيين أن يدخلوها إلا في أضيق نطاق. وكانت هذه الأندية بؤراً للممارسات غير الأخلاقية التي اشتهر بها الغربيون على مدى السنوات التي قضوها في المستعمرات.

المحور الاقتصادي

لقد سعت الدول الاستعمارية للسيطرة على اقتصاديات البلاد المستضعفة كواحدة من أهم أهدافها التي أملت عليها دخول هذه المستعمرات. ونتيجةً للجهودِ الحثيثة التي بذلتها على مدى السنوات انتقلت ملكية وسائل الإنتاج والمشاريع الإنتاجية من المواطنين الأصليين إلى البيض في جميع المستعمرات، خصوصاً الإسلامية منها. حيثُ سيطرت الدول الغربية على اقتصاد المسلمين بأساليب في غاية الدهاء والحنكة، وكان أولها إنشاء المصارف وبيوت الأموال التي بدأت ببنك الجزائر الذي أنشأه المستعمرون الإيطاليون في عام 1851م. ثم أنشأوا بعده فرعاً لمصرف روما في مدينة طرابلس الليبية في أبريل عام 1907م. وجاء إنشاء ذلك المصرف قُبيل الاحتلال ليساعد الحكومة الإيطالية في بسط نفوذها الاقتصادي إبَّان فتراتِ الاستيطان. وبدأ البنك عمله في مدينة طرابلس، ثم ما لبثَ أنْ أُنْشِئَتْ له فروعٌ في كل من: **(بني غازي، وزوارة، وحمس، وسرت، ومُصراتة، وزليطن، ودرنة، وطُبرق، والسلوم)** [24].

وقد استفاد الطليانُ من عائداتِهِ في تمويل المشاريع الاستيطانية فيما بعد. إلا أنَّ مسار الأحداث قد كشف أنَّ له دوراً آخر أكثر أهميةً من الاستيطان وهو أنه قد أصبحَ مركزاً للتجسس لحساب وزارة الحرب الإيطالية. وكانت تلك المصارف أداةً طيعةً في أيدي الأوربيين لامتصاص أموال المسلمين التي أصبحت نهباً للمستعمرين في كل مكان. وكان السوق الأوروبي يمتص ثلاثة أرباع تجارة البلاد الإسلامية عن طريق هذه المصارف الأوربية على مدخلات الإنتاج الصناعي والزراعي والتجاري التي تمثلت في وسائل النقل، والمناجم، والتجارة الخارجية، والزراعة، والصناعة والتعدين. ونتيجةً لذلك تراجعت حصة الدول الإسلامية

[23] نادي الخريجين هو أول الأندية الكبرى في السودان، وقد نشأ في عام 1918م نتيجةً لصراع الوطنيين مع الحكومة البريطانية. وكان الهدف منه أن يحوي نشاط المثقفين وخريجي المدارس النظامية من السودانيين. ثم تحول إلى ممارسة النشاط السياسي ضد الحكم الاستعماري وهو الهدف الذي نشأ النادي خصيصاً من أجله.

[24] عبد المالك خليفة التميمي (1983م)، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، صفحة 83.

من الصادرات وزاد حجم وارداتها. ففي حين بلغ حجم الإنتاج والاستهلاك لدول أوربا الغنية 90% من الناتج العالمي كان نصيب هذه البلاد الإسلامية 10% فقط من ذلك الإجمالي [25].

وكنتيجةٍ لاختلال ميزان القوى الاقتصادية أصبحت الدول الاستعمارية التي تمثل 33% فقط من مساحة الكُرةِ الأرضية لا يسكنها سوى 1100 مليون نسمة أي 25% فقط من سكان العالم هي الأكثر تقدماً في جميع المجالات الحيوية كالصناعة والتكنولوجيا والتعدين. في حين أصبحت الأغلبية التي تمثل 75% من حجم السكان أفقر بقاع العالم وأكثرها ترديا وتعرضاً للأوبئة والأمراض الفتاكة والتخلف والجهل. وحسب إحصائية موريس غوريه في كتابه (العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم) يتمتع الأغنياء رغم قلتهم العددية ب 80% من الثروات. في حين يملك الفقراء الذين يمثلون 75% ما لا يزيد عن 20% فقط من الثروات الموجودة في العالم. وبذلك فقد ازداد عدد فقراء العالم الذين كانوا حوالي 200 مليون نسمة في عام 1960م إلى أربعمائة وخمسين مليون نسمة بحلول عام 1970م، ثم تضاعف إلى ثمانمائة مليون في سنة 1980م، ثم إلى ألف مليون نسمة في عام 1990م [26]. وللأسف فإنَّ المسلمين هم القاسم المشترك الأعظم في كل هذه الاحصائيات. ووسط هذا الواقع المرير نمت الفوارق الاقتصادية بين دول الغرب المتسلطة والدول الإسلامية التي أصبحت مغلوبةً على أمرها رغماً عن الثروات الطائلة التي حباها اللهُ بها. وظلَّ أسلوبُ نهب الثروات مُسيطراً على العقلية الاستعمارية حتى بعد ظهور النزعات التطورية في البلاد الإسلامية التي نمت خلال العقدين الماضيين كنتيجةٍ لظهور بعض القوى الإسلامية الرافضة لهذا التردي.

الاستعمار ومفهوم السيادة

لفظ الاستقلال يُقصد به السيادة الوطنية وهناك مرحلة أولية من الاستقلال يُطلق عليها الاستقلال الداخلي ويُعرف كذلك بالحكم الذاتي Autonomy وهو إطلاقُ يد البلد في شؤونها الداخلية مع إبقاء السياسة الخارجية وشؤون الدفاع للدولة المستعمرة. ولعلّ العنصر المكمل للاستقلال لدى كل الجماعات المناضلة من أجل حريتها هو عنصر السيادة. بدأ مفهوم السيادة يطغى على المجتمعات الإنسانية بشكل ملحوظ في زماننا الحاضر. ولعل مبعث هذه النزعة يعود إلى فترة الحروب الصليبية التي دامت ثلاثة قرون من القرن الحادي عشر إلى القرن الرابع عشر الميلادي بين الغرب المسيحي والشرق المسلم.

كانت الغلبة في تلك الفترة للمسلمين على الصليبيين تحت تأثير ما عرفوه من الإسلام وما يتيحه من تفكير في وحدانية الله وحرية الفرد وحق الإنسان في شرح الكتاب المقدس وتفسيره. في واقع الأمر لم تكن كل الأمم التي عاشت على وجه الأرض تعرف نظرية السيادة. فعلى سبيل المثال لم يكن الفقه الإسلامي يتعامل

25 موريس غورييه (1982م)، العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، صفحة 144.
26 موريس غورييه المرجع السابق، صفحة 147.

مع هذا المفهوم لأنّ السيادة في المفهوم العقدي لله وحده لا يشاركه فيها أحد. أما السيادة بمفهومها الحديث Sovereignty فقد نبعت أول مرة من أصل فرنسي. حيث استنبطها رجال الفكر الفرنسي الكلاسيكيون في العهد الملكي القديم أثناء كفاح الملوك في العصور الوسطى من أجل إقرار استقلالهم الخارجي إزاء الإمبراطور والبابا بغرض إقرار سلطتهم ومسئولياتهم داخل المملكة إزاء الحكام الإقطاعيين.

واستفادت تلك المجتمعات من مقاومة الظلم القائم باسم الكنيسة والله وفي مقاومة الرق وغيره من الممارسات الخاطئة التي أذكت جذوتها فلسفة الطبقات الراقية تحت ظلال الإقطاع ونرجسية ملاك الأراضي تجاه الطبقات الفقيرة من التكنوقراط والفلاحين. وكنتيجة حتمية لذلك تأصلت في الناس نزعة العودة إلى الأصول واحترام السيادة البشرية للأمم، والتي تطورت تلقائياً لتؤدي في نهاية المطاف إلى تأسيس سيادة الدولة. وقد تبلور من خلال تلك النزعة السيادية مفهوم سياسي للسيادة يتحقق بتحقق ثلاثة عناصر أساسية هي: الشعب، الدولة، النظام السياسي. وقد أصبحت السيادة في السنوات التي أعقبت الطفرات البشرية في الشرق والغرب تبدو وكأنها العنصر المكمل لتحقيق الذات. فالدولة التي تريد تحقيق ذاتها لا بد لها من تأطير كيانها السياسي المستقل. ولا بد أن تكون لها ثقافتها الخاصة ولغتها وتقاليدها ومقوماتها الحياتية التي يمثلها مثلث الاقتصاد والتعليم والصحة.

وحركات الاستقلال في العالم ليست معزولةً عن التطور الطبيعي لمفهوم السيادة والرغبة الوطنية في نيل الحريات. ولذلك شهدت جميع المستعمرات في العالم روحاً من النضال الوطني ضد المستعمرين انتشر في كل بقاع الدنيا حيث إن فقدانُ فرنسا لمستعمراتها في الهند وكندا في النصف الأول من القرن الثامن عشر تبعه استقلال الولايات المتحدة من بريطانيا في الربع الأخير من ذلك القرن أبريل 1775م. حيث قامت حرب الاستقلال الأمريكية، وصدر على أثرها في نفس الفترة إعلان الاستقلال الذي أقره مؤتمر عام كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية Continental Congress في الرابع من يوليو 1776م.

لقد تنامت الروح القومية في سكان معظم المستعمرات خلال القرن التاسع عشر، فتمكنت بعض بلاد أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية من طرد الاستعمار ونيل استقلالها من دولتي إسبانيا والبرتغال. ونالت مصر استقلالها في 28 فبراير 1922م بعد الثورة المصرية التي أشعلها الوطنيون بقيادة سعد زغلول ورفاقه عام 1919م. ولما تفجر الوضع وازداد سخط الوطنيين اضطرت بريطانيا للانسحاب وأعلنت انتهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف بها دولةً مستقلة. كانت لبنان ترتبط إلى حد كبير بسوريا وفقاً لسياسة الانتداب التي ابتدعتها القوى الاستعمارية لتحافظ بها على شكل من أشكال الهيمنة على مستعمراتها حتى بعد الخروج منها.

وكانت الثورة السورية 1925م قد رمت بظلالها على لبنان وثار الوطنيون ضد تعسف الفرنسيين. مما أدى بالمفوض السامي الفرنسي دو جوانفيل إلى إصدار دستور لبناني يضع البلاد تحت سيطرة أبنائها. ودعا المجلس التمثيلي النيابي إلى سن دستور 1926م الذي كان بداية الحكم الوطني في البلاد. وتعثر المسار السياسي بتعليق الدستور عدة مرات. ثم عادت الأمور إلى نصابها مع أحداث الحرب العالمية الثانية 1939م. حيث حملت الدولة بعد ذلك اسم **(الجمهورية اللبنانية المستقلة)**.

وفي سوريا كان الفرنسيون يماطلون في الخروج من البلاد حتى قامت الثورات العارمة التي انتزعت الاستقلال من فرنسا عام 1946م.

واستقلت اليمن في عام 1934م. حيث عقدت معاهدة مع بريطانيا نالت بموجبها استقلالها التام تحت تاج مملكة اليمن. ولم تكن اليمن يومها دولةً موحدة، فتأخراستقلال الشق الجنوبي منها (عدن) حتى عام 1967م حيث أصبحت جمهوريةً برلمانيةً مستقلة.

أما في ليبيا فقد انتهت الوصاية في يونيو 1952م. وأصبحت دولةً مستقلة تحت قيادة الملك السنوسي. وقد شهدت البلاد نضالاً مستميتاً ضد الإيطليين منذ الحرب العالمية الأولى 1914م. وكان سكان طرابلس قد حققوا استقلالهم في ذلك الوقت المبكر، إلا أنه لم يُعمر طويلاً، حيث عاد الاحتلال مع نهاية الحرب العالمية الأولى.

أصبح السنوسي أميراً على برقة 1920م بموجب معاهدة بينه وبين الإيطاليين تؤكد على الحفاظ على الثقافة العربية والدين الإسلامي. وبعد ذلك طالب أهالي طرابلس بالمعاملة بالمثل وبالاتحاد مع برقة. وعندئذ شعر الإيطاليون بخطورة الموقف الذي نجم عن تصرفهم مع السنوسي فأبعدوه إلى خارج البلاد. واستمرت الثورة بقيادة المناضل الكبير عمر المختار.

لقد كان عمر المختار رمزاً للنضال العربي والإسلامي. حيث لقنّ المستعمرين درساً قاسياً في الوطنية والاستبسال حتى استشهد على يد العصابات الاستعمارية التي حكمت عليه بالموت غدراً وأعدمته وسط الآلاف من أبناء شعبه الذي رفع معه رايات النضال والنصر وذاق في النهاية حلاوة الاستقلال.

في اليوم الأول من يناير 1956م نال السودان استقلاله من بريطانيا بعد استعمار دام زهاء الثماني وخمسين سنةً. لقد أعلن الزعيم إسماعيل الأزهري الاستقلال من داخل قبة البرلمان السوداني بعد معارك سياسية وعسكرية انتظمت كل بقاع الوطن. وقد كان لمؤتمر الخريجين العام 1934م دور كبير في إزكاء روح النضال الوطني ضد الحكم الاستعماري حتى تتوج باكتمال الجلاء في عام 1956م. وفي نفس العام 1956م نالت الأردن استقلالها بعد مطاولات ونضال طويل من بريطانيا بعد أن أُلغيت المعاهدة التي وقعتها بريطانيا مع الأردن 1928م في عهد حكومة الأمير عبد الله. وكانت تلك المعاهدة قد فرضت

بموجبها الوصاية البريطانية على الدولة. وفي عام 1956م أيضاً نالت المغرب استقلالها بعد ممارسة الحكم الذاتي الذي بدأ في نوفمبر 1955م. وقد أعادت إسبانيا معظم الأراضي التي كانت في حوزتها إلى السيادة الوطنية المغربية.

في 1957م نالت تونس استقلالها كنتيجة لضغوط المؤتمر الوطني 1946م الذي شاركت فيه جميع الفعاليات السياسية التونسية والقوى الوطنية. وكان من ثمار ذلك المؤتمر الوطني الهام أن نالت البلاد الحكم الذاتي 1954م، الشيء الذي مهد للاستقلال الذي قاده الزعيم الوطني الحبيب بورقيبة والذي ظل زعيماً للبلاد طوال السنوات التي أعقبت استقلال بلاده.

كانت العراق تحت الوصاية البريطانية حتى نالت استقلالها التام في يوليو 1958م عندما أطاح العراقيون بالملكية ومزقوا وثائق وبنود حلف بغداد 1955م الذي شاركت فيه بريطانيا من جهة وكل من العراق وإيران وتركيا وباكستان من جهة أخرى. ذلك لأن الوطنيين العراقيين كانوا يرون أنّ ذلك الحلف إنما خُلق لتركيز جميع السلطات في يد الاستعمار.

وفي عام 1961م استقلت دولة الكويت وتبعتها في نفس الفترة بقية دول الخليج العربية حتى اكتمل استقلالها جميعاً بنهاية عام 1968م.

وبعد عام من ذلك أي في عام 1962م نالت الجزائر استقلالها من فرنسا بعد كفاح مرير ونضال طويل لم يوجد له مثيل في التاريخ المعاصر.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية شهد العالم نشاطاً متزايداً للحركات القومية في معظم البلاد العربية والإفريقية والآسيوية لاسيما في دول شبه القارة الهندية. حيث كانت المستعمرات قد بدأت تغلي وتضيق بالبيض الذين جثموا على صدورها عشرات السنين.

وشعر المستعمرون بوطء الصراع المحتدم في نفوس الوطنيين في تلك الدول مما صعب معه الاستمرار في السلوك الهمجي للقوات المحتلة أو حتى الاحتفاظ بتلك المستعمرات في قبضتها. واضطرت الدول الاستعمارية تحت تلك الضغوط للإذعان لرغبات الجماهير الثائرة، وخرجت من المستعمرات مضطرةً إلى ذلك ليس رغبةً فيه. وبموجب ذلك الخروج القسري للمستعمرين نالت معظم دول الشرق الأقصى استقلالها في تلك الفترة. حيث استقلت الهند وباكستان وسيلان والملايو وجزر إندونيسيا والهند الصينية.

أما في قارة إفريقيا فقد استقلت كل دول الشمال كالجزائر وليبيا وتونس والمغرب والسودان وغيرها حتى انحسر الاستعمار بكامله عن دول القارة وبقية دول العالم بنهاية عقد الخمسينات. مخلفاً جرحاً عميقاً تمثل في الآثار الاقتصادية والسياسية التي لم تكن إزالتها بالأمر الهين. وبدأت بعد ذلك إرهاصات الاستعمار الجديد الذي تمثل في الضغوط الاقتصادية والسياسية والآيديولوجية.

فلسفة حقوق الإنسان

كان الفرنسيون من أوائل الشعوب التي نادت بالحفاظ على الحريات الإنسانية بأشكالها المختلفة. فقد قدمت الثورة الفرنسية إعلان حقوق الإنسان عن طريق الجمعية التأسيسية الفرنسية في 26 أغسطس عام 1789م، أي بعد شهر ونصف من تحطيم قصر الباستيل. جاء الإعلان في 17 مادة، تضمنت مبادئ حقوق الإنسان والحريات. حيث جاء في ديباجته: **[يُولدُ الناس ويعيشون أحراراً متساوين في الحقوق، والفوارق الاجتماعية لا يُمكن أن تُبنى إلا على أساس المنفعة المشتركة]**. ولعل التجارب الإنسانية التي عاشتها كل الدول المضطهدة والتي ذاقت مرارة الاستعمار قد أوضحت بما لا يدع مجالاً للشك حاجة الإنسان الملحة لحرياته الأساسية. وأصبحت غاية كل الهيئات السياسية في العالم هي صيانة حقوق الإنسان الطبيعية الثابتة والتي تتمثل في الحرية، والملكية، والأمن، ومقاومة الظلم. وقد تبلور ذلك من خلال مقدمة وثيقة الاستقلال الأمريكية (1776م) التي جاء فيها: **[نقرر بهذا أنّ من الحقائق البديهية أنّ جميع الناس خُلقوا متساوين وقد وهبهم الله حقوقاً معينة لا تُنتزع منهم. ومن هذه الحقوق حقهم في الحياة والحرية والسعي لبلوغ السعادة]**. ووفقاً لهذا المفهوم ظلت فكرة الحرية مسيطرةً على عقلية الفرد الأمريكي كنتيجة حتمية للاطهاد والظلم والممارسات اللا أخلاقية التي ذاقها إبان فترة الاستعمار البريطاني. وقد أكد الرئيس الأمريكي روزفلت Roosevelt في أحد أحاديثه أمام الكونجرس في السادس من فبراير عام 1941م أنّ الحريات الإنسانية الكل فرد لضرورية هي حرية الكلام، وحرية العبادة، والتحرر من العوز، والتحرر من الخوف [27].

كان مؤتمر فينا 1814–1815م بين الدول الأوروبية قد أرسى عدداً من المبادئ الإنسانية، على رأسها مبدأ السلام، الذي كانت الحاجة إليه ملحةً في أعقاب الحروب المدمرة. وقد ظهر التعاون بين الدول (روسيا وبروسيا وبريطانيا) مما وضع أساساً لسياسة المؤتمرات Congress System القائمة على أساس التعاون الدولي لبسط الحريات. ولكنَّ طبيعة العقلية الاستعمارية كانت أكبر من المواثيق والمعاهدات حيث فشلت مقررات هذا المؤتمر بسبب تضارب المصالح الأوروبية التي وجدت في التوسع الاستعماري مخرجاً لها من أزماتها الاقتصادية. كما ظهر في تلك الفترة ما سُمي بالحلف المقدس وهو الاتفاق الذي تم بين بعض الملوك الأوروبيين على مناصرة المبادئ المسيحية، مما أدى في النهاية إلى استغلال هذا الاتفاق لتثبيت الأهداف التوسعية على حساب مبدأ الحريات [28].

[27] An Outline of American History, United States Information Agency, USA
[28] حسين جميل (1986م) حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.

أساليب التغلغل في الدول

لقد لجأت الدول الاستعمارية لفرض سيطرتها بأساليب مختلفة ومتباينة انتهجتها مع كل دولة حسب طبيعتها وظروفها الخاصة. مما جعل هذه الأساليب تتنوعُ من بلدٍ لآخر. ولعلَّ خارطة البلاد الإسلامية وموقعها في جنوب البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط وقارتي آسيا وإفريقيا قد سهلَّ كثيراً مهمة المستعمرين الذين لم يُعانوا في الوصول إليها. ثم إنَّ الارتباط الوثيق بين دول أوربا والبلاد الإسلامية منذ أيام الأندلس قد أسهم بدوره في وصول القوى الاستعمارية إلى المنطقة. وقد تمثلت أشكالُ التغلغل في الأساليب التالية:

أ/ الاجتياح المسلح

كانت بريطانيا هي أول الدول التي تخصصت في اغتصاب الدويلات الصغيرة وإخضاعها لنفوذها عن طريق الاجتياح المسلح. وقد استخدمت هذا الأسلوب إلى جانب بريطانيا كلٌ من فرنسا وإيطاليا والبرتغال التي سخرت قوتها المادية والعسكرية لاجتياح المستعمرات. والاجتياح في القاموس السياسي والعسكري يعني دخول الدولة باستخدام عنصر القوة وفرض هيمنتها قسراً وعُنوةً باستخدام السلاح. وكانت فرنسا إبان فترة نابليون بونابرت دولةً متسلطة ومتغطرسة في أساليبها الاستعمارية التوسعية مما أدى إلى تحجيم بقية الدول الأوروبية المنافسة لها وانسحابها من المسرح في العديدِ من المواقع. وعندما انهارت حكومة نابليون كانت الفوضى قد ضربت أطنابها في جميع أنحاء أوربا. مما دعا القائمين على أمر الحكومات إلى التنادي بعقد مؤتمر دولي جامع يُعيد الأمور إلى نصابها بين تلك الدول المتنافسة. وبالفعل كان مؤتمر فينا 1814-1815م الذي وضع شروطاً لفرنسا لا تستطيع بموجبها القيام بمغامراتٍ توسعية في المستقبل. وفرض المؤتمر على فرنسا أن تتخلى عن بعض مستعمراتها التي ضمتها حديثاً وتعود إلى حدودها السابقة قبل ظهور نابليون على مسرح السياسة [29]. والتزمت فرنسا لبعض الوقت بذلك الأمر الذي كان غُصةً في حلقها رغمَّ أنه لا مفرَّ منه. إلا أنَّ العقلية الاستعمارية التوسعية لم تبرح مخيلة الفرنسيين، مما فرض عليهم نمطاً من السلوك الاستعماري كان هو الأسوأ في تاريخ الاستعمار العالمي. وقد بدا ذلك جلياً في البلاد التي استعمروها مثل الجزائر، وتونس، والسنغال، حيثُ انطمست كثيرٌ من معالمِ الهُوية سواءٌ الإسلامية، أو العربية، أو الإفريقية في هذه الدول، وتضعضعت آثار الثقافة الدينية والوطنية إلى حدٍ كبير بين المواطنين. وطغت اللغةُ الفرنسية على اللغات الوطنية في هذه البقاع بشكلٍ ملحوظ. ولذلك ابتعدت هذه الدول وجدانياً وروحياً عن رفيقاتها الأخريات لسنواتٍ طويلة حتى بعد الاستقلال. وذلك لأنَّ محو آثار الاستعمار الفرنسي كانت أصعب بكثير من محو آثار الاستعمار البريطاني أو الإيطالي أو البرتغالي. أما بريطانيا فقد درجت على وضع استراتيجياتٍ بعيدةِ المدى من خلال وزارة المستعمرات التي كانت مهمتها رعاية شؤون الدول المستعمرة من أجل الضغط عليها وإبقائها تحت النفوذ البريطاني. وكان من أبجديات الاستيطان البريطاني

29 عالم المعرفة، المجلد الثالث، بيروت، لبنان.

أنْ أُخضِعت الدول للقوانين التي وضعتها بريطانيا مما أبعد كثيراً القوانين المحلية في عدد من البلاد الإسلامية كنيجيريا وماليزيا والسودان وباكستان لاحقاً.

ب/ الهجرة الاستيطانية للمستعمرات

كانت الدول الأوروبية تُشجع أبناءها للسفر إلى إفريقيا وآسيا وأمريكا بغرض الاستيطان في المستعمرات. وكانت هذه النظرة بعيدة المدى حيث إنَّ الاستيطان هو الوسيلة الأجدى في تطويع الشعوب وجذبها إلى الأنماط الثقافية الغربية التي يُراد غرسها بين الأهالي على حساب معتقداتهم الدينية وموروثاتهم الحضارية. وكان الأوروبيون في بادئ الأمر متأففين من السفر إلى بعض المستعمرات النائية إلا أنَّ حُكوماتِهم قد وضعت لهم كثيراً من المغريات التي شجعتهم على تلك الهجرة. حيثُ أجازت بريطانيا وفرنسا وهولندا كثيراً من الامتيازات لمن يوافق على الذهاب إلى المستعمرات والعيش فيها. وكانت تلك الاغراءات قد أملتها ظروف الحاجة لوجود هؤلاء الرعايا بهدف نقل التجارب والممارسات والعادات والتقاليد الأوروبية وطمسِ هويةِ الشعوب المستضعفة. ومن تلك الامتيازات:

- الإعفاء من الضرائب المفروضة على السكان الأصليين.
- عدم الخضوع للمحاكم المحلية والتقاضي أمام محاكم خاصة.
- دفع تعويضات عن أي أضرار تلحق بالرعايا الوافدين.
- عمل حراسات ليلية كاملة لهم ولأسرهم.
- إعطاء رواتب أعلى من أي راتب يتقاضاه المواطنون المحليون.

ولم يكن البيضُ الذين غلبت عليهم النزعةُ المادية على مر العصور بقادرين على مقاومة هذه الاغراءات، فتدافعوا للسفر إلى المستعمرات والعيش فيها ما داموا يتمتعون بكل هذه الامتيازات ولا يدفعون في المقابل أي ضرائب للحكومة. صحيح أنَّ الإعفاء من دفع الضرائب لم يكن سهلاً على الحكومات الاستعمارية التي تحتاجُ لكل قرشٍ من أجل تسيير أعمالها، ولذلك ثارَ لغطٌ طويلٌ في أروقة الحكومات الاستعمارية حول هذه الامتيازات لاسيما الإعفاء الضريبي، وذلك لأن الضرائب كانت جزءاً هاماً من بنود تمويل خزائن الدول الاستعمارية. فضلاً عن ذلك فقد كان الأجانب يستأثرون بنصيب وافر من أدوات الإنتاج والأراضي الزراعية التي تدر عليهم أرباحاً وفيرة أكثر من المواطنين المحليين الذين كان معظمهم عمالاً في حقول الأوروبيين. ولكن إذا لم يتم إعفاء الأوروبيين من دفع الضرائب مهما قَلَّتْ أو كَثُرَتْ فإنهم ربما يعودون إلى بلادهم ويتركون هذه المستعمرات. ولذلك لم يكن هناكَ بُدٌّ من هذا الإعفاء حتى تضمن الدول تنفيذ سياساتها الموضوعة لطمس الهوية وترسيخ مفاهيم جديدة وسلوكٍ جديد. وكان من واجب السلطات الاستعمارية أنْ تحميَ الأقليات الأجنبية التي جلبتها لتعيش في المستعمرات. وتمثلت تلك الحمايةُ في دفع التعويضات

للمتضررين من المعاملات التجارية أو تلك المتعلقة بالممارسات اليومية للأفراد، وهي تُدفع من خزينة الدولة الواقعة تحت الهيمنة الاستعمارية [30].

وإمعاناً في تمجيد الرعايا وإذلال المواطنين في المستعمرات وضعت الحكوماتُ الاستعماريةُ وعلى رأسها بريطانيا قانوناً يخضع بموجبه المواطنون للمحاكم المحلية العامة، في حين يتقاضى الرعايا الأوربيون أمامَ محاكم خاصة عُينت خصيصاً للنظر في القضايا التي تشملهم. وهي محاكم مميزة وراقية وسريعة حتى يتم تمييز الأوربيين عن الأهالي البسطاء والمتخلفين في نظر الحكومات الاستعمارية. وكانت هذه المحاكم الخاصة بالأوربيين على عكسِ المحاكم العامة إيجازيةً في معظم أحكامها وسريعةٌ في البت في أحكامها بحكم أنها قد أُنشئت خصيصاً لتكريم الأوربيين. وقد كان هذا الامتياز عنصراً هاماً بالنسبة للرعايا الأوروبيين الذين كَثُرَ إجرامُهم في المستعمرات، خصوصاً وأنَّ كثيراً منهم كانوا من ذوي الأخلاق السيئة والسيرة غير الحَسَنة. وأكبرُ دليلٍ على ذلك أنَّ بريطانيا عندما استعمرت شِبْهَ القارة الأسترالية بعثت إليها بمعتادي الإجرام والمنبوذين والمنحرفين جنسياً كإحدى العقوبات.

وشيئاً فشيئاً وجدت أستراليا مُدُنَها تضجُّ بشذاذ الآفاق والمجرمين من البريطانيين الذين عاشوا وسط الأستراليين الأصليين Aborigines بعد أن سلبوهم مساكنهم ومتاجرهم، وطمسوا معالم حياتهم الخاصة وأبدلوها بأساليبَ أوربيةٍ جديدة لم تكن بالضرورة تستقيمُ مع طبيعةِ هؤلاء الأهالي. وعندئذٍ ظهرَ عُنصُرٌ جديد من البشر هو خليطٌ غيرُ متجانس من البريطانيين والسكان الأصليين. وحَمَلَ هذا الخليطُ معظم سماتِ الأوروبيين، في حين لم يرث إلا النذر اليسير من سمات المواطنين المحليين الذين أخذوا في التلاشي والانقراض.

ج/ الاندماج الكُلي

كان من أساليب إحكام السيطرة على العالم الإسلامي مسألة الاندماج الكامل بين الدول الغربية وبين مستعمراتها. حيثُ سعت فرنسا للاندماج مع الجزائر. وظلَّ هذا الهاجسُ يشغل بال الفرنسيين منذ أنْ احتلت فرنسا الجزائر في عام1830م. إلا أنه قد فرض نفسه كأمر واقع في عهد الجمهورية الثالثة 1871-1940م. حيث نادت الحكومة الفرنسية بنقل الفرنسيين إلى الجزائر بغرض الاندماج والاستيطان الكامل في المدن الجزائرية. وكان مرسوم نابليون الصادر في عام 1864م قد حوَّلَ أسلوبَ الاستعمار للجزائر إلى الأسلوب الحر أو ما يمكن أن نُسميه الاستعمار الشعبي. حيثُ أقر المرسومُ أن يلجأ الرعايا الفرنسيون ومِنْ بعدهم رعايا الدول الأوروبية في المستعمراتِ الأخرى لأسلوب الشراء الحر لممتلكات الأهالي وعلى رأسها المساكن والأراضي الزراعية. وبذلك أصبح حق التملك لتلك الأراضي مشروعاً لكلِ من أرادَ من الأوربيين،

[30] عوض إبراهيم عوض، (1994م)، الهجمة الاستعمارية على العالم العربي، ورقة بحثية قُدمت في ندوة المائدة المستديرة على هامش وقائع المسابقة العلمية السادسة للطلاب العرب، بجامعة ناصر الأممية، طرابلس، ليبيا، يوليو 1994م، صفحة 10.

فضلاً عن أنه أصبح وسيلةً ناقلة للملكية ومُبرئةً للذمة أمامَ جميعِ المحاكم. وشيئاً فشيئاً استطاع الفرنسيون أن يتغلغلوا في أوساط الأهالي داخل المستعمرات خصوصاً في الجزائر، حيث تملكوا آلاف الهكتارات. وقد أطلق ذلك التصرف يد الرأسمالية الفرنسية في مجالاتِ الاستثمار الإقطاعي كافةً داخل الدولة. وصارت السمة الغالبة لشكل الاستثمارات والتنمية على الطراز الفرنسي. ولم تكتف القوى الاستعمارية الفرنسية بذلك بل طمعت في أن تستأثر بالبقاء وحدها في الجزائر دون إزعاج الأوروبيين الآخرين لها. فلجأت إلى الحد من هجرة الأوروبيين من الدول الأخرى للجزائر رغم أنَّ مرسوم نابليون قد شجعهم على تلك الهجرة. وفرضت فرنسا بذلك هيمنتها الكاملة على البلاد حتى لا يختلَ ميزانُ القوى وتفشلَ في تنفيذِ سياساتها المرسومة. ولما شعرت بحلاوة السيادة وعدم المنافسة احتلت تونس في عام 1881م، ثمَّ زحفت على مراكش واحتلتها رسمياً في مطلع عام 1912م [31].

د/ التبعية والانقياد السياسي

كان من نتائج اجتياح الدول وفرض الهيمنة عليها أن استمرأت الدول الاستعمارية فكرة تبعية المستعمرات لها من الناحية السياسية. وقد سعت بكل الأساليب المتاحة لها لتنفيذ هذه التبعية والانقياد السياسي. ومن ذلك أن بريطانيا قد عملت في عام 1914م على جذب كل مُستعمراتها الإسلامية لخوض الحرب في صفِّها نَتيجةً لدخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا. وكانت بريطانيا تُمني بعضَ هذه الدول الإسلامية بحماية مصالحها في قنال السويس والخليج العربي من الأطماع الألمانية. إلا أنَّ معظم تلك الوعود قد كانت خِداعاً ليس إلا. حيثُ إنه في عام 1916م أعلن الشريف حسين حاكم مكة ثورةً ضد الأتراك بإيعاز من البريطانيين الذين وعدوه بتحقيقِ المطامعِ العربيةِ في العراق وسوريا وفلسطين. واستمرت ثورةُ الحسين ضدَّ الأتراك قويةً وصامدة، إلا أنَّ الإنجليز كانوا يخططون في الخفاء للغدر به واحتوائه في نهاية المطاف. وذلك لأنهم أرادوا بتلك الحركة أن يتقاسموا مُدخرات المسلمين التي تمثلت في أملاك السلطنة العثمانية بينهم وبين الفرنسيين وفقاً لاتفاقية سايكس بيكو، وهذا ما حدث بالفعل [32].

أمرٌ آخر كان ضربةً قاسيةً للمسلمين وهو ما حدث في عام 1917م حينَ أعلنَ وزيرُ خارجية بريطانيا مستر بلفور وعد حكومته لليهود بتحقيق مطامحهم القديمة في إنشاء وطنٍ قومي لهم في فلسطين المسلمة، ومن خلال ذلك يُمكن إخضاع الفلسطينيين للسياسة الاستعمارية الصهيونية. وكان هذا الأمر بمثابة الصاعقة التي وقعت على رؤوس الشعوب الإسلامية، ليس لنقض بريطانيا لوعودها السابقة بتحقيق أماني المسلمين في فلسطين المسلمة والعراق فحسب، وإنما لأنه نهب مكشوف لأكثر البقاع قدسيةً في تاريخ الإسلام وهي أولى القبلتين ومسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

[31] موريس غوريبه (1982م) العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، صفحة 64.
[32] عبد المالك خلف التميمي (1983م)، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، صفحات 17-26.

وفي شهر أبريل عام 1920م اتخذت **(بريطانيا وفرنسا وإيطاليا)** قراراً بوضع بعضِ البلاد الإسلاميةِ تحت الانتداب من خلال ما عُرِف بمؤتمر **(سان رينو)**. فوضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ووُضعت **(فلسطين والعراق)** تحت الانتداب البريطاني، على أن تلتزم بريطانيا بتحقيق وعد بلفور الذي أصبح التزاماً أدبياً وسياسياً لا بد لها من تحقيقه. وبالمثلِ كان تأثير الاستعمار الفرنسي قوياً على **(لبنان)** حيث جاء دستورها بنداً صريحاً من بنود بيان مجلس عُصبة الأمم الذي اجتمع في لندن في يوم 1922/7/24م. وكان الدستور قد نَصَّ صراحةً على أنْ تضع فرنسا دستور سوريا ولبنان خلال مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات. وثارت ثورة المساجد في هاتين الدولتين حيث سرت شائعاتٌ مفادها أنَّ الفرنسيين سيغلقون المساجد ويمنعون حرية العبادة ويقيمون الكنائس وفقاً للدستور الجديد الذي سيفصلونه على مقاسهم. ورغماً عن تلك الصرخات والرفض الإسلامي المكثف لذلك الدستور إلا أنَّ فرنسا قامت بالفعل في عام 1924م بإخطار مجلس العصبة بما تراه من شكل وتفاصيل هذا الدستور الذي فرضته قسراً على المنطقة بعد أن عينت لجنةً لصياغته من موظفي الكي دورسيه (مقر وزارة الخارجية الفرنسية). وكان ذلك الدستور يتضمن تفاصيل الحدود وشكل الدولة وحدودها الخ، ولكنَّ لحمته وسداه أن يؤكد تبعية سوريا ولبنان للسياسة الفرنسية بشكلٍ كامل.

وفي شهر يوليو عام 1925م قامت الثورة السورية بقيادة سلطان باشا الأطرش الذي أعلن في بيانه الأول بتاريخ 17 يوليو عام 1925م مطالبة بلاده بإنشاء مجلسٍ تأسيسي مُنتخب من الشعب لوضع دستورٍ للبلاد يتماشى مع هويتها الإسلامية. وقد قبلت فرنسا ذلك الأمر بعد شهور من التلكؤ والمراوغة. وإمعاناً في فرض الهيمنة الاستعمارية على البلاد فقد جاء الدستور السوري ملائماً لرغبة الفرنسيين دون أي مراعاةٍ لوجود الأغلبية المسلمة من السكان، وذلك لأنَّ جميعَ الذين وضعوه كانوا من الدبلوماسيين الفرنسيين. وأعلن المندوب السامي الفرنسي بنوده في يوم 27 من مايو عام 1926م ليفرضَ في مادته الخامسة أن يكون العلم اللبناني هو نفس علم فرنسا مع إضافة أُرزة خضراء في الوسط [33].

وفي عام 1948م قامت الدولة الصهيونية في أرض فلسطين، حيثُ حدثتْ هجراتٌ واسعة من اليهود المنتشرين في أنحاء العالم إلى أرض فلسطين ونشأت على أثر ذلك العديدُ من المستوطنات اليهودية. وخلال الفترة من 1948م إلى 1967م تحولت أكثر من 400 قرية فلسطينية إلى مستوطنات يهودية بعد طرد سكانها المسلمين منها [34]. حيثُ كان اليهود يشترون الأراضي في فلسطين بأي ثمن يعرضه الأهالي حتى ولو كان ثمناً تعجيزياً. وكان بعض الوطنيين يندهشون لتكالب أولئك الناس على شراء الأراضي لاسيما في الضفة الغربية لنهر الأردن. ولم يفطن إلا القليلون إلى أنَّ تلك المسألة قد كانت مخططاً مَدروساً بعناية فائقة بغرض تهويدِ هذه الأراضي وتخليصها من سكانها المسلمين.

[33] حسين جميل (1986م)، حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صفحة 75.
[34] عبد المالك خلف التميمي، مرجع سابق، صفحة 100.

ولم ينتبه الكثيرون لما كتبه جوزيف مايتس أحد المسؤولين عن الاستيطان اليهودي في عام 1940م حيثُ قال: **((ينبغي أن يكون واضحاً فيما بيننا أنّ هذا البلد فلسطين لا يمكن أن يتسع لكلا الشعبين. إننا لن نحقق هدفنا في الاستقلال إذا بقي العرب في هذا البلد الصغير. والحل الوحيد يتمثل في تفريغ فلسطين أوعلى الأقل فلسطين الغربية غرب نهر الأردن من العرب. وليس ثمة وسيلة أخرى سوى نقل العرب الموجودين هنا جميعاً إلى البلدان المجاورة، وينبغي ألا تبقى قرية واحدة أو قبيلة واحدة))**.

وهكذا ظلَّ الشعب الفلسطيني يدفع الثمن غالياً منذُ تلك الفترة ويجتر عبارة: **(أرض بلا شعب وشعب بلا وطن)** التي انطلقت من مُداولات مؤتمر بازل الصهيوني الذي انعقد بسويسرا في عام 1897م تحت مظلة بروتوكولات صهيون[35] Zion Protocols. وكانت تلك العبارة تعني أنَّ اليهود شعبٌ بلا وطن ولا بد لهم من وطنٍ يسكنون فيه، وأنَّ فلسطين أرضٌ بلا شعب ولا بد لها من شعبٍ ليستوطنها. وبالتالي فإنها حلالٌ على اليهود الباحثين عن وطن، خصوصاً وأنها أرض الميعاد المذكورة في التوراة. وتجاهل هؤلاء اليهود وجود الشعب الفلسطيني بأكمله. وظلَّ الزعماءُ الصهاينة وعلى وجه الخصوص رئيسة الوزراء السابقة قولدا مائير يرددون هذه العبارة بلا استحياء حتى عندما زارهم الرئيسُ المصري الراحل محمد أنور السادات. وهذه العبارة بلا شك تُلخصُ ما يجيشُ في داخل العقلية اليهودية التي ظلت على مدار التاريخ تلوي عنق الحقائق لتفرضَ ما تريد على عالم الواقع وتؤجج نيران الحرب. وكانت كل افتراضاتها خصماً على الدينِ الإسلامي دين التوحيد وعلى أتباعه من المسلمين لولا عناية الله الذي قال في مُحكم التنزيلِ: **{وقالتِ اليهودُ يدُ اللهِ مَغلولةٌ غُلَّتْ أيديهم ولُعِنوا بما قالوا بل يداهُ مبسوطتانِ يُنفقُ كيفَ يشاءُ، ولَيزيدنَّ كثيراً منهم ما أُنْزِلَ إليكَ من ربّكَ طُغياناً وكُفراً، وألقينا بينَهم العَداوةَ والبغضاءَ إلى يومِ القيامةِ، كُلَّمَا أوقدوا ناراً للحَرْبِ أطفأها اللهُ، ويَسعونَ في الأرضِ فساداً، واللهُ لا يُحِبُّ المُفسِدينَ}** [36].

استمرت آثارُ وعدِ بلفور الجائر على الأمة الإسلامية والذي جاء من خلال معاهدة **(سايكس بيكو)** في عام 1917م والتي تم فيها ترسيمُ المستقبلِ الإسلامي والعربي وفقاً للمنظور الأوروبي. ثم أُعلنَ الوعدُ بصورةٍ رسمية في عام 1918م. وعقب نهاية الحرب العالمية الثانية 1945م وقَّعت الدولُ الأوروبيةُ اتفاقية يالطا التي أقرت بشكل رسمي إنشاء دولة إسرائيل، مكرسةً بذلك الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين المسلمة. وقد أيدت الأمم المتحدة ذلك القرار في اجتماع الجمعية العامة بعد صدور ما سُمي بقرار التقسيم. وطوال تلك الفترة ظلت هجرة اليهود مستمرةً من مختلف بقاع العالم لاسيما أوربا الشرقية والغربية وبعض البلاد العربية. وانقسمت وفودهم النازحة إلى فلسطين حسب البلاد التي جاءوا منها وهم: يهود أوربا الغربية (الأشكينازيم)، ويهود أوروبا الشرقية (السفاراديم)، ثم يهود البلاد العربية، وأخيراً يهود (الفلاشا) الذين نزحوا من إثيوبيا وهم أقل الدرجات بين اليهود، مما جعلهم يشعرون بالغبن والاضطهاد داخل الدولة اليهودية التي

[35] زياد أبو غنيمة، (1989م)، السيطرة الصهيونية على وسائل الإعلام العالمية، الطبعة الثانية، دار عمار، الأردن، عمَّان، صفحة 12.

[36] قرآن كريم، سورة المائدة، الآية 64.

استمرأت الكيل بمكيالين ليسَ تجاه المسلمين أو العرب وحدهم، بل حتى تجاه أبناء جلدتها من أتباع الديانة اليهودية.

وشُرِّدَ الفلسطينيونَ من ديارهم نتيجة تلك الهجرات، وتَمَّ تقسيمُهم لمجموعتين هما اللاجئون القُدامى الذين نزحوا عام 1948م، واللاجئون الجدد الذين خرجوا بعد يونيو 1967م نتيجة التقتيل والإخراج القسري، وهؤلاء يُقدرون ب 875 ألفاً من المواطنين. وقد أصبحوا بمثابة السلعة التي تساوم بها القيادات الإسرائيلية خصوصاً في مواسم الانتخابات البرلمانية. وكانت آخر انتخابات أجريت في يناير 2001م قد اجترت هذا الأمر عندما قال مرشح الرئاسة أرييل شارون إنه لن يسمح بعودة هؤلاء المُبعدين إلى أراضيهم، في حين صرح منافسه إيهود باراك بأنه سيسمح بعودتهم. واعتبر المراقبون ذلك بمثابة الدعاية الانتخابية من باراك ليضمن أصوات اليهود العرب في الانتخابات التي فقدها في نهاية المطاف وفاز عليه الإرهابي شارون [37].

والنتيجة التي يمكن أن نصل إليها من خلال هذا السيناريو الاستبدادي لدولة الكيان الصهيوني هي أنها قد فرضت على الفلسطينيين التبعية السياسية لها في جميع المراحل، وجعلت قرارهم مرهوناً بإرادتها في كل شيء حتى بعد إقرار الإسرائيليين بإنشاء كيانٍ للفلسطينيين في الضفة الغربية بزعامة ياسر عرفات. حيثُ ظلت كلُّ مقاليد الأمور بأيدي إسرائيل حتى منحِ تأشيرات الدخول إلى المدن الفلسطينية.

والخلاصةُ هي أن الاستعمار بمدلوله الذي أشرنا إليه آنفاً، والذي عَنى هيمنة الدول القوية على مُمتلكات الدول الصغيرة قد انعكس بشكل واضح في معظم الحركات الاستيطانية والحملات التي شهدتها البلادُ الإسلاميةُ وغيرها من دول آسيا وإفريقيا. حيث وقعت الهند تحت قبضة القوات البريطانية، وسيطرت الحكومة الإنجليزية على مقاليد الأمور فيها سيطرةً تامة. وكان ذلك دافعاً للبرتغال وهولندا وبريطانيا نفسها بعد ذلك أن تضم عدداً أكبر من دويلات جنوب شرق آسيا. فعبرت الأساطيل العسكرية البحر الأبيض المتوسط مروراً بجنوب القارة الإفريقية عبر رأس الرجاء الصالح، واستعمرت جزر إندونيسيا التي زادت نسبة المسلمين فيها عن 95% والأرخبيل الملايوي الذي ضمَّ ملايين المسلمين من سكان مَلَقَا أو (مَلاكا) Malaka وكل المنطقة المحازية للساحل الممتد حتى بحر الصين الجنوبي [38]. ثم زحف البريطانيون بعد أن سيطروا على كل بلاد المسلمين في هذه البقعة إلى جزر اليابان حتى قويَ نفوذُهم تماماً في أواسط وشرق وجنوب شرق آسيا. واستطاعت الدول الكبرى بعد ذلك أن تستخدم أهالي هذه المستعمرات في توطيد أركان حكمها وتثبيت دعائم حركتها حتى عندما أرادت أن تتوسع في مساحاتٍ أكبر. بمعنى أنهم بعدَ أن استعمروا هذه الشعوب استخدموها هي الأخرى كأداةٍ لاستعمار شعوبٍ أخرى. وبهذا الشكل ظلَّ الاستعمارُ يبسط نفوذه الذي اعتمد على نقل الترسانات العسكرية وآليات الدول الكُبرَى عبر المحيطات من الأراضي الأوربية إلى المستعمرات كي تساعد في فرض الهيمنة من الداخل. ومكثَ هذا النوعُ من الاستعمار الذي استهدف الأمة الإسلامية حتى أخريات العقد السادس من القرن العشرين المنصرم.

---

[37] صحيفة الشرق الأوسط، المؤسسة السعودية للأبحاث والتسويق، عدد يوم الخميس 8 فبراير 2001م، صفحة 1.

[38] أنظر عوض إبراهيم عوض، (2001م)، أيام بين غابات الملايو، دار الفجر للطباعة والنشر، القاهرة-كوالالمبور، صفحة 46.

الاستعمار الحديث

عندما نستخدم عبارة الاستعمار الحديث فإننا نعني بها أسلوب الدول الكبرى الذي انتهجته مؤخراً لفرض سيطرتها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والآيديولوجية على الدول الأخرى دون اجتياحها عسكرياً أو الدخول في أراضيها بالقوة. وهذا الأسلوب الحديث ليس الغرض منه كما تزعمُ الدولُ الكبرى تطويرَ الدويلات الصغيرة أو إفادتها من التجارب الحديثة، وإنما ظل الهدف هو نفس الهدف القديم الذي تمثل في احتواء الدول، ونهب ثرواتها ومُنتجاتها الاقتصادية، وحرمانها من ممارسة حريتها في قرارها السياسي أو التمتع بتراثها العقدي أو الفكري.

و ازدادَ الاستعمارُ الحديث ضراوةً في فرضه عُنصر الاستلاب الثقافي والفكري وفرض التبعية التي سعت الدول الكُبرى لفرضها على الأمم بشتى الأساليب والسبل لاسيما البلاد الإسلامية ذات البعد الاستراتيجي والاقتصادي المؤثر. ويعودُ تاريخُ هذا النوع من الاستعمار الحديث إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945م، حيث ارتأت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق أنَّ عليها واجباً جديداً يتمثل في اقتسام الدويلات التي كانت تتبع لبريطانيا وفرنسا وأسبانيا والبرتغال قبل اندلاع الحرب. وكانت بعض الرسائل المتبادلة بين قادة الكرملين في الاتحاد السوفيتي السابق في عام 1946م قد أشارت إلى أهمية السيطرة على هذه المناطق بأسرع ما يمكن، حتى لا تقع فريسةً في يد البيت الأبيض الأمريكي [39]. وذلك لأنَّ الاتحاد السوفيتي قد شعر بأن تلك الدول استطاعت الإفلات من تأثير النظريات الاشتراكية الحديثة في قمة انشغال الدولة الروسية بشئونها الداخلية التي تفاقمت بتوسع الدولة عند إنشاء الاتحاد السوفيتي خصوصاً في فترة استالين التي نمت على أنقاض حكم القياصرة الذي أطاحت به الثورة البلشفية في أكتوبر عام 1917م.

إذاً فالظروف قد كانت مواتية حسب تقدير الكرملين لنقل التجربة الاشتراكية إلى البلدان الإسلامية وتلك التي خرجت مهزومةً من الحرب، والتي لا توجد صعوبة في جرِّها إلى المعسكر الشيوعي بحكم حاجتها إلى الحماية والدعاية. ولا يمانع الاتحادُ السوفيتي في بسط هذه الحماية إذا ما انصاعت هذه الدولُ لأوامر موسكو، ودانت بالنظرية الماركسية، وتخلت عن عقيدتها الإسلامية التي ما قامت النظرية الماركسية إلا لضربها وضرب العقائد المشابهة لها القائمة على أساس الأديان السماوية [40]. وفي تلك الأثناء كانت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قد خلصت إلى نتيجة مشابهة مفادها أنَّ الفرصة قد أصبحت مواتيةً لفرض التبعية على عدد من الدول الإسلامية في إفريقيا وآسيا إلى جانب بعض الدول الأوروبية حتى لا تقع لقمةً سائغةً في يد الدُبِّ الروسي. وأكثر المناطق التي فكرت الولايات المتحدة في التركيز عليها في تلك المرحلة

[39] حيدر حسن الصديق، (1996م)، دور منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد، دار الأصالة، الخرطوم، صفحة 43.

[40] تعتبر النظرية الماركسية أن الدين أفيون الشعوب. وقد جات هذه العبارة في كتاب رأس المال الذي وضعه كارل ماركس وطرح من خلاله نظرية الاشتراكية العلمية التي تقود إلى خلق المجتمع الشيوعي.

هي بلاد الشرق الأوسط. وقد سجلت الوكالة الأمريكية أسباب ذلك الاهتمام في ثلاث نقاط حسب رؤيتها وهي:

أولاً: إنَّ أنظار الدب الروسي بدأت تتجه نحو هذه المناطق خصوصاً بعد نجاح تجربة غرس الخلايا الشيوعية في تلك الدول حسب الخطة المرسومة التي تمَّ توزيعها على البلاد الإسلامية ابتداءاً من شهر ديسمبر عام 1917م أي بعد شهرين فقط من نجاح الثورة البلشفية في الاستيلاء على مقاليد السلطة في روسيا القيصرية. وكان متوقعاً أن تؤتي هذه التجربة أُكُلها في غضون عقدٍ واحدٍ من الزمان.

ثانياً: لا بد من السيطرة الكاملة على الممرات الملاحية الآمنة في خليج السويس، والبحر الأحمر، ومنطقة الخليج العربي الغنية بثرواتها النفطية، والتي تتكون من دويلات صغيرة يسيطرُ عليها نظامُ الخلافة القائم على أسلوب توارُث الحكم المستمد بدوره من النمط الإسلامي الكلاسيكي [41].

ثالثاً: عدم السماح بعودة مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية بعد انحسار الاحتلال الأوروبي الذي بات وشيكاً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945م.

وبتلك المفاهيم رسمت وكالة الاستخبارات الأمريكية خطتها للسيطرة على هذه المناطق بغض النظر عن إرهاصات الخلاص التي بدأت تلوحُ في الأُفُقْ لدى المسلمين، ونزعة التحرر التي بدأت تستشري في معظم شعوب العالم بعد انحسار موجة الاستعمار التقليدي وانقضاء سنوات الحرب. وإذا كانت تلك الأسباب التي أعلنتها الوكالة قد أقنعت البيت الأبيض الأمريكي على تبني الخطة والتعجيل بتنفيذها بعد عام 1945م إلا أنَّ هناكَ أسباباً لاحقةً قد جدَّتْ، وهي أهمُ بكثير من تلك التي تضمنتها الوثيقة. حيث ظهرت دولة إسرائيل في عام 1948م ككيانٍ جديد في فلسطين واعترفت بها بعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا، مما استدعى فرضَ هيمنةٍ جديدة على العالم الإسلامي بغرض حماية الدولة الصهيونية الجديدة والحفاظ على الكيان اليهودي الذي أقام الدولة على أنقاضِ المقدسات الإسلامية وعلى رأسها القدس الشريف والمسجد الأقصى. ثم ظهرت أهمية السلاح تلقائياً بسبب تنامي روح القتال التي ولدتها حركة قيام الدولة الصهيونية. وتبع ذلك أهمية الهيمنة على منابع النفط الغنية في الخليج وشمال إفريقيا، مما استدعى أن تركز الولايات المتحدة جهودها لاحتواء هذه المناطق. ولم تكن الولاياتُ المتحدة هي الوحيدة التي ارتأت أنْ تنافس الروس على المنطقة وإنما أثار بروز هذه المناطق في الساحة الدولية رغبة الكثير من الدول الأوروبية في استعادة هيمنتها على المنطقة أو التمسك بما في يدها حتى لا تترك المسرح للأمريكيين والسوفيت وحدهم يتبارون فيه بدون منافس. ولذلك أصبح الصراعُ على كسب هذه البلاد الإسلامية واحتوائها فكرياً وسياسياً هماً كبيراً شغل بال الدول الكبرى بشكل أكبر من فترة الاستعمار القديم. حيث إنَّ كل دولةٍ من الدول العظمى أصرت

[41] عون الشريف قاسم، (1980م)، الإسلام والثورة الحضارية، فصل الثورات والدين، دار القلم، بيروت، صفحات 99-102.

أنْ تخلق لها عدداً من الأحلاف الاقتصادية والسياسية والعسكرية في ما سُميَ ببلاد العالم الثالث بغرض تأمين مواقفها المستقبلية في حالتي الحربِ والسِلْم [42]. وقد يقول قائلٌ إنَّ المواثيق الدولية والاتفاقات المبرمة بين بعض الدول إلى جانب العلاقات المتطورة بين كثيرٍ من الحكومات الإسلامية والبلاد الغربية قد حدَّت من ظاهرة الهيمنة الاستعمارية على الشعوب وحرَّمَتْ الممارسات الاستبدادية والقمعية تجاهها، ولكنَّ الواقعَ يؤكدُ أنَّ هذه القوى الاستعمارية لم تفعل شيئاً غير تبديل الأسلوبِ القديم بأسلوبٍ جديد أكثر حنكةً، حيثُ تبنَّت أشكالاً أخرى من السيطرة على هذه الثروات من خلال التحكم في أموال البلاد الإسلامية بإيداعها قسراً في المصارف ومؤسسات التمويل الغربية.

والمعروف أن البلاد الإسلامية تنتج 80% من نفط العالم، وتبيعُ معظمه للبلاد المستهلكة التي على رأسها البلاد الغربية، ثم سرعان ما تضع هذه الأموال في المصارف الغربية التي تستخدمها في تنمية وتطوير آليات الغرب، وفي الأعوام التالية تأتي هذه الدولُ بنفطٍ جديد فتُعطى من نفسِ أموالها التي هي في المصارف الغربية، ولكنها تظل في نفسِ المصارف ليكون المستفيدُ من المال والنفط وعائدات الأرباح هو البلاد الغربية. وهي البلاد التي استعمرت العالم الإسلامي على مدى السنوات، ثم سمحت لنفسها أن تملك حق تجميد هذه الأموال الإسلامية وقتما تشاء وبأي حُجةٍ تراها مُناسبة مثل وجود خطر داهم، أو انتهاك حقوق الإنسان، أو إيواء الإرهاب الدولي وغيرها من العبارات التي أصبح يرددها الإعلام كثيراً ضدَّ المسلمين، في حين لا يقول الغرب ذلك ضدَّ المسيحيين أو اليهود مهما مارسوا من إرهابٍ وتنكيل بالمسلمين أو غيرهم.

فعلى سبيل المثال عندما اندلع القتال العنيفُ في شمال آيرلندا وانخرط فيه الجيش الآيرلندي السري ومناوئوه وأسفر عن إقحام الفوارق الدينية بين الطائفتين المسيحيتين في بريطانيا، وتمَ اغتيالُ العشرات من الأبرياء، وتدميرُ المساكن، وتفجير القنابل، لم يصف أحدٌ من الغربيين تلك التحرشات والاغتيالات بأنها إرهابٌ مسيحي، وإنما اعتبروها مناوشاتٍ بين مواطنين مختلفين سياسياً. وكذلك عندما حدث انفجارُ قنبلةٍ فى أحد المباني التابعة للحكومة الأمريكية فى ولاية أوكلاهوما كان أول ردِّ فعلٍ رسمي من المسئولين الأمريكيين على الحادث هو أنَّ ذلك التفجير عملٌ إرهابىٌ إسلامىٌ يضافُ إلى أعمال الإرهابيين المسلمين. وقامت الحكومةُ بإجراء التحقيقات المستفيضة التي أظهرت أنَّ الفاعل لم يكن مسلماً وإنما كان مسيحياً. وعندئذٍ تجاهل البيتُ الأبيض هوية الجاني الدينية، ولم يقل أحدٌ إنَّه الإرهابُ المسيحي أو الإرهابُ الكاثوليكي أو البروتستانتي. وبنفس القدر كان إرهابُ المسيحيين الصربيين فى البوسنة والهرسك. حيثُ اغتصب المسيحيون وسحلوا عشراتُ الألوفِ من المسلمين فى البوسنة ثم ذبحوهم من الوريد إلى الوريد، وفاحت روائحُ الجثث في كل مكان. وحينها أعلنَ صِربُ البوسنة بكلِ الوقاحةِ أنهم كانوا يُنفذون عملية تطهيرٍ عرقى لكى يحولوا دون قيام أى دولةٍ إسلاميةٍ فى أوربا. وقامت القواتُ الأوربية بطوعها وإرادتها بتسليم الملاذات الإسلامية الآمنة للصربيين المسيحيين الذين أقاموا تلك المذابح على مرأى ومَسمعٍ من العالم. ورغمَ ذلك

[42] فينس باكارد، (1972م)، المجتمع الأمريكي عارياً، ترجمة عبد الحميد سليم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دار التأليف والنشر، صفحات 31-34.

سكتت أوروبا كلُها والولاياتُ المتحدة ومن ورائهم الإعلامُ الغربي عن وصف هذا التطهير العرقي بأنه إبادةٌ بشريةٌ تقودها الجماعاتُ المسيحية ضدَّ المسلمين رغم أنها لم تكن أيَّ شيءٍ غير ذلك [43].

وعلى العكسِ من ذلك ظلَّ المسلمونَ مثارَ الشكوكِ في كلِ كبيرةٍ وصغيرةٍ تحدثُ في العالم. وإمعاناً في وصمهم بالصفات السالبة وتوبيخِهم لجأت الدولُ الغربية لإلصاقِ التهم بهم في كل جريرةٍ تُرتكبُ في بقاعِ العالم المختلفة سواءٌ كانت لهم يدٌ فيها أو لم تكن. ومن خلال ذلك ظهرت العديدُ من العقوبات والتهديداتُ في قاموس السياسة الدولية الحديثة كالحصار والحظر الاقتصادي ووقف التسليح. ولكن للأسف لا تمارس هذه الأمور إلا مع البلاد الإسلامية، ولا تحدث عقوباتٌ اقتصادية إلا ضِدَّ البلاد الإسلامية، ولا يحدث انتقامٌ مسلح من دولة إلا إذا كانت من البلاد الإسلامية، ولا تُهدد دولةٌ بمنع التسلح إلا إذا كانت من البلاد الإسلامية، ولا يُفرض على دولة تحجيم إنتاجها إلا البلاد الإسلامية. ورغم كل ذلك تشير الاحصاءات إلى أنَّ رؤوس الأموال الإسلامية هي الأكثر ادخاراً واستثماراً إلى اليوم في مصارف أمريكا وأوربا لاسيما سويسرا. وكل الملايين التي أودعتها الدول الإسلامية ظلت في هذه المصارف على مدى العقود الماضية دون السماحِ لها بسحبها تحت أي ظرف إلا بموافقة الدول الكُبرى. ولم يكن أمام الدول الإسلامية إلا أن تواصل تعاملها مع مصارف الغرب وفقاً لهذه البروتوكولات التجارية الجائرة في معظمها، والتي وُقِّعت مع كل دولةٍ إسلاميةٍ على انفراد.

لم يلتفت أحدٌ لحجم الخسائر التي مُنيت بها البلاد الإسلامية من جرَّاء الحروب، والدفاعات المستمرة، والكوارث الطبيعية التي دمرت كثيراً منها في جنوب شرق آسيا وغيرها، والسببُ في ذلك أنَّ الصفقات الموقعة قد أملتها في كل الأحوالِ مصلحةُ الدول الغربية. ولم تتغير سياسة التهديد والوعيد التي اعتمدتها هذه الدول الاستعمارية منذ القدم في قسر الدول الإسلامية لوضعِ مُدَّخراتها في مؤسسات المال الغربية. وقد كانت أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قد شهدت تطوراً هائلاً في المجال الصناعي عقب نجاح الثورة الصناعية في إنجلترا التي انتقلت إلى فرنسا وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا [44].

وقد استدعى تسيير الميكنة الصناعية وتوفير المواد الخام والمعادن ولوج كثيرٍ من الأبواب واتخاذ كثيرٍ من التدابير والأساليب المشروعة وغير المشروعة لتأمين هذه الاحتياجات. وكانت دول الغرب تعلم تماماً أنَّ كل هذا متوفرٌ في البلاد الإسلامية التي استعمرتها في الماضي. وإذا كانت ظروف التخلف العلمي التي عانت منها حتى البلاد الغربية في القرون الماضية قد حالت دون الاستفادة الكاملة من هذه المستعمرات فإنَّ إفرازات التقدم العلمي الحاضر والتطور التقني الذي طرأ مع بدايات الثورة الصناعية قد أمليا استراتيجياتٍ جديدة تقومُ على أُسسٍ جديدة للسيطرة على هذه المستعمرات القديمة. حيثُ إنَّ من الضروري خلق أسواقٍ ومواقع استراتيجية لتسويقِ هذه المنتجات، وخلق دعايةٍ لها في أوساط هؤلاء الأتباع المستهلكين عندما

[43] أنظر: الإسلام الذي أُسيء فهمه، (1990م)، ترجمة عوض إبراهيم عوض، المركز العربي الإفريقي، كوالالمبور، صفحة 40.

[44] صلاح نصر، (1967م)، الحرب النفسية معركة الكلمة والمعتقد، دار القاهرة للطباعة والنشر، القاهرة، صفحة 195.

تكونُ جاهزة للعرض [45]. ولم يكن أمام الدول الأوروبية سوى خيار واحد لتوفير هذه المعطيات وهو اللجوء للاستعمار بشكلٍ جديد يمكن قبوله أو فرضه على الدول المستضعفة، بل ويمكن تبريره إذا ما دعا الحال في المحافل الإقليمية والدولية. ولذلك كان القرارُ الذي اتخذته هذه الدول هو أن تدينَ المستعمرات الجديدة بالولاء الكامل حتى لا ينفرط عقد الهيمنة وتدخل الدول الكبرى في معارك جديدة فيما بينها من أجل الحفاظ على المواد الخام أو الوقود.

شكل الهيمنة بعد أزمة الخليج

كانت أزمة الخليج 1990م سانحةً أخرى للدول الغربية تغلغلت بموجبها في البلاد الإسلامية بالشكل الذي تريده والذي هيأته لها ظروفُ غزو صدام حسين لدولة الكويت. وانتهزت فرصة ذلك التدخل فتسارعت لنقل ترساناتها العسكرية بدعوى تحرير الكويت وحماية دول الخليج من الخطر العراقي. وكانت دول الغرب لا سيما الولايات المتحدة تنظر إلى أبعد من مجرد المعارك العسكرية التي تنتهي بالنصر أو الهزيمة. حيث إنَّ لها أهدافاً ومطامعَ اقتصاديةً واستراتيجيةً واضحة ظلت تحلمُ بها منذُ أن تقلصت موجةُ الاستعمار التقليدي في سبعينيات القرن العشرين المنصرم. وتتمثلُ في إحكام السيطرة على موارد النفط حتى لا يكون عرضةً في المستقبل للمساومات العسكرية والسياسية ضدَّ الغرب كما حدث في حرب أكتوبر عام 1973م [46]. وقد اقتضى ذلك العملَ على إقناع جميع رؤوس الأموال البترولية لتكونَ وديعةً في البنوك الأمريكية حتى تكون تحت الرقابة الأمريكية ولا تُستثمر في تطوير التقنية العسكرية أو العلمية بالمنطقة ضدَّ رغبة الولايات المتحدة. وهذا بدوره يقتضي وضعَ جميعِ دول المنطقة تحت الرقابة المباشرة حتى لا تكتفي ذاتياً باستغلال مواردها ومنتجاتها الصناعية أو الزراعية للحد الذي قد يُغنيها عن الغرب. كما أنَّ تنفيذَ هذا المخطط الغربي قد استدعى خَلْقَ فجوةٍ في الامدادات الاقتصادية والعسكرية تجعل المنطقة دائماً تحت رحمة الدول المانحة.

ووفقاً لذلك فقد آلت الولايات المتحدة ومن ورائها الدول الغربية على نفسها أن تحارب اقتصاد هذه الدول بشتى الأساليب حتى تجعلها تابعةً لها ومؤتمرةً بأوامرها. فلجأت إلى فرض الحظر الاقتصادي والقيود الجمركية وغيرها من أساليب الضغوط. حيثُ منعت تصدير السلع الاستراتيجية وقطع الغيار ومواد التصنيع إلى العديد من الدول الإسلامية ومنها العراق وليبيا وفلسطين والسودان. كما أوقفت المعاملات التجارية مع هذه الدول وغيرها من البلاد التي اتخذت مواقف معاديةً لدخول الترسانات الغربية إبانَ أزمة الخليج. وفُرِضَ الحظر الجوي والاقتصادي والسياسي على العراق. كما فُرِضَ حظرٌ مماثل على ليبيا إثر شكاوى بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا ضدها والتي طالبتها بتسليم اثنين من المواطنين الليبيين هما عبد الباسط علي المقراحي، والأمين خليفة فحيمة لمحاكمتهما بدعوى تفجير طائرة بان أمريكان Pan American فوق سماء مدينة لوكربي الأسكتلندية في عام 1988م.

[45] المرجع السابق، صفحة 135.

[46] محمد حسنين هيكل، (1992م)، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

وكانت تلك القضية فُرصةً ذهبية انتظرتها تلك الدول للانقضاض على دولة ليبيا التي رفضت الانصياع لسياسات الغرب ولم تستجب للشروط التي فرضتها الولاياتُ المتحدة على الكثير من البلاد الإسلامية. ورفعت ليبيا قضيةً ضدَّ بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة أمامَ محكمة العدل الدولية في لاهاي. إلا أنَّ الولايات المتحدة سارعت باتهامها باستخدام محكمة العدل الدولية لتقويض قرار مجلس الأمن الذي قضى بفرض عقوباتٍ عليها بقطع خطوط الملاحة الجوية معها ما لم تُسلم المواطنين المتهمين بتدبير تلك الحادثة. ولم تتمكن ليبيا ولا غيرها من تغيير الأوضاع لأنَّ الدول الكبرى استطاعت أن تسيطر على قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من خلال تهديد الدول دائمة العضوية بالتأثير على مصالحها بالتلويح بالعصا الغليظة.

وبدت المنظمة الدولية وكأنها إحدى الأجهزة التنفيذية التابعة للبيتِ الأبيض أو الدول الحليفة لأمريكا. وارتفعت أصواتُ الانتقاد في البلاد الإسلامية وغيرها من دول العالم المستضعفة مما اعتبروه استغلالاً للمنظمة الدولية وتعسفاً من الأمم المتحدة تجاه هذه القضية وغيرها، في الوقت الذي تتغاضى عن كثير من القضايا الهامة والأكثر إلحاحاً في بعض دول العالم. حتى أنَّ حكومة ماليزيا برئاسة الدكتور محاضير محمد قد طالبت الأمين العام للأمم المتحدة د. بُطرس غالي بالاستقالة من منصبه في مايو 1994م بدعوى أنَّ المنظمة قد فشلت تماماً في حل قضايا الاستبداد والظلم الظاهرة ضدَّ المسلمين في البوسنة والهرسك[47]. وشهدت الأجيال الحاضرة تسلطاً وأطماعاً لم تَقِلْ عن أطماع الماضي، حيث بدأت هذه الأطماع تُسفر عن وجهها بشكل ملحوظ في عالم اليوم لتؤكد أنَّ الأمة الإسلاميةَ موعودةٌ بإعادة التاريخ في مواجهة الدول الصليبية. ولبست قوى الاستعمار الحديثة هذه المرة لبوساً مغايراً تَستَّرَ خلفَ ادِّعاء الحفاظِ على حقوق الإنسان والدعوة إلى خلقِ أنظمةٍ ديموقراطية في البلدان الصغيرة على نمط الدول الغربية. وتنادت القوى الغربيةُ الكبرى وعلى رأسها الولاياتُ المتحدة الأمريكية إلى خلق واقعٍ عالميٍ جديد يقوم على التبعية للنظام الليبرالي الغربي. ولم تكن هذه الأطروحات على سبيل الخيار أو الدعوة لتقديم البدائل الأفضل، وإنما فُرضت قسراً على حكومات الدول الإسلامية التي أريد لها أن تتبع سياسات القوى الكبرى. وإذا كانت الولايات المتحدة في الماضي قد عانت من ويلات الاستعمار الذي قضت عليه حرب التحرير الأمريكية في عام 1775م فإنها اليوم تبدو وكأنها تريد الانتقام من ذلك الماضي الأليم. ليس بتركيعِ الذين استعمروها وإنما بإخضاعِ الدولِ الإسلامية المستقلة التي تحاول بشتى الأساليب أن تخرج من ربقة التخلف وترتاد آفاق التقدم والازدهار مثلها مثل بقية دول العالم. وقد أظهرت الولايات المتحدة هذه النوايا العدوانية تجاة أي قُوةٍ في العالم تُريدُ أنْ تُضارِعَها هذه السيطرة على مقاليد الأمور حتى ولو كانت هذه القوى حليفةً أو صديقةً لها.

[47] New Straits Times, (5 May 1994), Kuala Lumpur, Malaysia

رؤية الغرب للإسلام

مما لا شك فيه أنّ المؤامرة الاستعمارية على الأمة الإسلامية ظلت على مر السنوات تلعب دوراً هاماً. وللأسف الشديد فإنَّ الكثيرين من أبناء هذه الأمة قد قدموا المساعدة لتنفيذ هذه المؤامرات التي تمثلت في محاولات طمس الهوية بغرض نشر معطيات الحضارة الغربية وفرضها على المسلمين والعالم أجمع. وقد ترسخت عبر السنين في العقلية الغربية مفاهيم خاطئة عن الإنسان المسلم بنتها على أساسٍ من الاستقراء الخاطئ. فأصبح الإسلام لدى الإنسان الغربي يعني الإرهاب الفكري، والتخلف الاجتماعي، والهمجية في السلوك، والرجعية في معاملة أفراد المجتمع لاسيما المرأة. وروجت الدوائر الغربية والصهيونية لهذه المفاهيم لعقودٍ طويلة، مُستغلةً بعض المظاهر الإسلامية كحجاب المرأة، وقِوامة الرجل، وتعدد الزوجات، وإباحة الطلاق، والدعوة إلى الجهاد، وغيرها من مظاهر السلوك الإسلامي الذي لا يروق لها. وقد فرض الغرب على سائل الإعلام التابعة له أن تُروج لهذه الأباطيل بشتى الأساليب. فخرجت الأفلام السينمائية التي تصور المسلمين كقطيع من الأغنام أو كسرب من الرعاع.

وكُتبت المقالات والمؤلفات التي تفضح كثيراً من الممارسات لدى الأنظمة الإسلامية وقادتها، مما ساعد على رسم الصورة الشوهاء للفرد المسلم. ثم جاءت حملات التشكيك في العقل المسلم الذي لا يعرفُ غير الخمول والكسل حسب المنظور الغربي. ولعل الخوف من التعاليم الإسلامية المرتبطة في وجدان الغرب بالجهادِ ضدهم كانت سبباً في إزكاء تلك الدعاية المغرضة التي لم تستند إلى أي دليل من الواقع. وسعت الدوائر الغربية لطمس التاريخ الإسلامي، وزعزعة الثقة في نفوس المسلمين بالتركيز على تمجيد النظام الفكري والسياسي والاقتصادي الغربي. وأنفقت المليارات من أجل تحقيق هذا الهدف.

خاتمة وتوصيات

في خضم هذه المعمعة ظلت نيران الفتنة تتأجج بين المسلمين فيما بينهم، فما ينتهي صراعٌ حتى يبدأ صراعٌ جديد يصب بدوره في مسار التشتت والتمزق والانقسام بين المسلمين. وأمامَ هذه التحديات لا يكونُ أمامَ الأمةِ الإسلامية إلا تقويةُ ذاتِها بالتمسك باتحادها القوي فيما بينها، ومناصرة بعضها بعضاً، وإدراك هذه الحقائق التي لم تعد خافيةً على أحد. وكل ذلك لا يتأتى إلا بالتمسك بالوحدة والمناصرة، والعودة إلى رحاب العقيدة السمحة التي كانت سبب القوة والمنعة في سنوات الإسلام الأولى. وليدرك الجميع أنَّ الواقع الذي يعيشُهُ المسلمون اليوم لا يؤدي إلا إلى تفكك الأمة، واستلابها ثقافياً، وروحياً، وفكرياً، بتنفيذ مخططات الاستعمار المرسومة لهدمها. ولذلك يرى الباحثُ أنَّ من المفيد في ختام هذا المقال أن يضع بعض التوصيات التي يتوخى أن تُسهم في العودة إلى التمسك بالكيان الإسلامي القوي، وتطوير ملكاته الحياتية من أجل تقويض مخططات الاستعمار وخلق مستقبلٍ أفضل. وهذه التوصيات تتمثل فيما يلي:

1/ على جميع الدول الإسلامية أن تتدارس ما يحاك بشعوبها من منطلق الحقائق وليس الأوهام التي يروج لها قادة الاستعمار الحديث.

2/ أن تسعى حكومات الدول الإسلامية لفتح صفحات جديدة من التفاهم والتعاون فيما بينها، واضعةً في الاعتبار مصالح الأمة الإسلامية وكل المشاكل التي شابت علاقاتها في الماضي.

3/ لا بد من استقراء التاريخ الحديث الذي سقطت فيه دولة الأندلس، وتضعضعت فيه فلسطين، وتمزقت فيه هيبة المسلمين حتى يكون حافزاً لتنمية القوى ورسم الاستراتيجيات المستقبلية.

4/ يجب أن يُعاد النظر في مسألة استغلال الثروات الإسلامية، والتفكير في إقامة البدائل لمؤسسات التمويل الغربية حتى لا تكونَ أموالُ المسلمين سبباً في إبادتِهِم بوضعِها في أيدي أعدائِهم من المستعمرين القُدامَى والجدد.

5/ البحث عن أفضل السبل لإعادة الاحترام المتبادل بين الشعوب الإسلامية، وتشجيع اللقاءات المشتركة بين الشباب المسلم لاسيما الطلاب والمثقفين ليضعوا أيديهم في أيدي بعض ويتدارسوا أمر الخروج من هذا الواقع بخلق مُستقبلٍ أفضل للأمة.

6/ فتح قنوات التواصل والاتصال بين كل الدول الإسلامية براً وجواً وبحراً من أجل تذويب الحدود الجغرافية والنفسية بين هذه الشعوب.

7/ إقامة كيان سياسي جامع للدول الإسلامية بديلاً عن الكيانات التي فشلت في تحقيق أهدافها.

8/ الوقوف صفاً واحداً في مواجهة أي مؤامراتٍ خارجية تفتت كيان الأمة الواحدة، وتُذَكِر بقوله تعال في مُحكم تنزيلِهِ: **{إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ}**[48]، وقولِهِ تعالى: **{وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِير}**[49]. صدقَ اللهُ العظيم.

[48] قرآن كريم، سورة الأنبياء، الآية 92.
[49] قرآن كريم، سورة البقرة، الآية 120.

مصادر ومراجع البحث

قرآن كريم:

- سورة الإسراء: الآية 53.
- سورة الأحزاب: الآية 70.
- سورة الجمعة: الآية 10.
- سورة الغاشية: الآية 21-22.
- أحمد محمد عطية، (1965م)، دفاع عن الزنوج، من الشرق والغرب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
- البرت الريحاني وفريق من الأساتذة (1955م) الموسوعة العربية، دار ريحاني للطباعة والنشر، بيروت.
- الزبير سيف الإسلام، (1986م)، علم الإعلام والسياسات الإعلامية في العالم الثالث، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- حامد عبد الواحد، (1984م)، الإعلام في المجتمع الإسلامي، سلسلة دعوة الحق، دار الصحافة الصحافة والنشر، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة.
- حسين جميل (1986م) حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.
- زين الدين بن أبي الفراج عبد الرحمن شهاب الدين، شرح الخمسين من جوامع الكلم، (بدون تاريخ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- سيد محمد ساداتي الشنقيطي، (1986م)، أصول الإعلام الإسلامي وأسسه، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع.
- عبد الحميد كشك، (1980م)، حديث من القلب، دار الشعب، القاهرة.
- عبد الخالق عبد الله، (1989م) العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- عبد المالك خليفة التميمي (1983م)، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- عوض إبراهيم عوض، (2014م)، الفاتح بشارة الضبط الدهاء والوفاء، دار المؤتمن للطباعة والتأليف والنشر، الخرطوم.
- عوض إبراهيم عوض، (2001م)، المنبر وسيلة اتصال جماهيرية، دار المؤتمن للطباعة والتأليف والنشر، الخرطوم.
- عوض إبراهيم عوض، (2001م)، أيام بين غابات الملايو، دار المؤتمن للطباعة والتأليف والنشر، كوالالمبور، صفحة 46.
- عوض إبراهيم عوض، (2001م)، لغة الإذاعة، دار النشر، جامعة الخرطوم.
- عمارة نجيب، (1980م)، الإعلام في ضوء الإسلام، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرياض.
- فرج عبد القادر طه وآخرين، معجم علم النفس والتحليل النفسي، بدون تاريخ، طبعة دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- صحيفة السودان الحديث، (يوليو 1993م) دار السودان الحديث للطباعة والنشر، الخرطوم.
- العالم العربي في القرن العشرين، سلسلة المعرفة.
- محمد خير رمضان يوسف، (1990م)، من خصائص الإعلام الإسلامي، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة.

– محمد كمال الدين إمام، (1983م)، النظرة الإسلامية للإعلام محاولة منهجية، الطبعة الثانية، دار البحوث العلمية، الكويت.

ـ محمود محمد قلندر، (1999م)، الاتصال الجماهيري النظريات والوسائل والنماذج، يونيفيزيون برس، كوالا لمبور.

– محي الدين عبد الحليم، (1984م)، الإعلام الإسلامي وتطبيقاته العملية، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض.

– محي الدين عبد الحليم، (1990م)، الإعلام عن الإسلام في غير ديار الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

– مجلة المجلة، العدد 634 – 1،7 / أبريل / 1992م، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، ص 18.

– مجلة عالم المعرفة، المجلد الثالث، بيروت، لبنان.

– مقالات في الدعوة والإعلام الإسلامي، (1411 هـ)، تأليف نخبة من المفكرين والكتاب، الطبعة الأولى، الرياض.

– موريس غوريه (1982م) العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت.

– هربرت جورج ويلز (1967م) موجز تاريخ العالم، ترجمة عبد العزيز توفيق، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

– يوسف محي الدين أبو هلالة، (1408هـ)، الإعلام في ديار الإسلام بداية ورسالة، دار العاصمة، الرياض.

مراجع بالإنجليزية:

- Awad Ibrahim Awad, History & Evolution of the Mass Media, 1999, Univission Press, Kuala Lumpur, Malaysia, page 141-146.
- Awad Ibrahim Awad. Communication Law and Ethics, 1999. Univission Press, K.L
- Barck, Oscar Theodore, Since 1900; a History of the United States in our Times, 5th ed., Macmillan Publishing Co., 1974 - John Bittner, Mass Communication Media: (An Introduction), 1989
- John Vivian, The Media of Mass Communication, 1997, Alyn and Bacon, USA
- Joseph Dominickhe, Dynamics of Mass Communication, 1995, MacGraw Hill
New Straits Times (May 1994) Kuala Lumpur
Agency, USA Info an Outline of American History, United States
- M. L. DeFleur and E. Dennis. Houghton Mifflin, Understanding Mass Communication, 1991
- Shirley Biagi, Media Impact, Wadsworth, 1996
- Tom Crone, Law and the Media, Third Edition, 1995, Oxford, London.

STARDOM UNIVERSITY
S
D U

هل يتكلّم التابع؟ الصوت والصمت في رواية "مسيح دارفور" لبَرَكَة ساكِن•
قراءة ما بعد استعمارية في سرديات الحرب

أ.د. ياسين إبراهيم بشير علي
أستاذ الأدب والنقد_ جامعة ستاردوم
نائب رئيس جامعة ستاردوم للشؤون الأكاديمية

Prof. Yasin Ibrahim Bashir Ali
Stardom University Vice President for Academic Affairs

بريد إلكتروني:

ysn3ysn71@gmail.com
lang-dean@stardomuniversity.edu.eu

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة إشكالية صوت التابع وصمته في سرديات الحرب، من خلال تحليل رواية "مسيح دارفور" للروائي السوداني عبد العزيز بركة ساكن، في إطار النقد ما بعد الاستعماري ودراسات التابع. انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن هذه الرواية لم تكتفِ بتمثيل معاناة الفئات المهمّشة، بل سعت إلى تفكيك البنى الخطابية التي تعيد تشكيل صوتها أو تُنتج صمتها ضمن علاقات السلطة. وقد اعتمدت الدراسة مقاربة ثقافية ما بعد استعمارية للكشف عن آليات تمثيل التابع داخل الخطاب السردي.

خلصت الدراسة إلى أنّ الرواية قدّمت صوت التابع بوصفه حضورًا مقاوِمًا، بالرغم من أنه جاء متشظيًا، يتأرجح بين الرغبة في التعبير وحدود التمثيل، بما يعيد طرح سؤال القدرة على الكلام في سياق الحرب. كما أبرزت الكيفية التي يتحوَّل فيها الصمت من غياب دلالي إلى بنية خطابية مشحونة، تعكس مستويات الإقصاء والعنف، وتُلمّح في الوقت ذاته إلى إمكانات المقاومة الرمزية. وبذلك تسهم الرواية في زعزعة المركزيات السردية، وفتح أفق نقدي لمساءلة تمثيل الهامش داخل الخطاب وداخل بنية السلطة المهيمنة.

الكلمات المفتاحية: التابع، الصوت والصمت، سرديات الحرب، ما بعد الاستعمار، الهامش.

Abstract:
This study examines the problematic of the subaltern's voice and silence in war narratives through an analysis of *"Messiah of Darfur"* by the Sudanese novelist Abdelaziz Baraka Sakin, within the framework of postcolonial criticism and Subaltern Studies. The study proceeds from the hypothesis that the novel does not merely represent the suffering of marginalized groups; rather, it seeks to deconstruct the discursive structures that reconstitute their voice or produce their silence within relations of power. To this end, the study adopts a postcolonial cultural approach to uncover the mechanisms through which the subaltern is represented within the narrative discourse.
The study concludes that the novel presents the subaltern's voice as a form of resistant presence, albeit a fragmented one, oscillating between the desire for expression and the limits of representation, thereby rearticulating the question of the capacity to speak in a context of war. It also highlights how silence is transformed from a mere absence of meaning into a charged discursive structure that reflects multiple layers of exclusion and violence, while simultaneously gesturing toward possibilities of symbolic resistance. In this way, the novel contributes to destabilizing narrative centralities and opens up a critical horizon for interrogating the representation of the margin both within discourse and within the structures of hegemonic power.

Keywords: Subaltern, Voice and Silence, War Narratives, Postcolonialism, Marginality.

المقدّمة

تتنزّل هذه الدراسة في حقل النقد الثقافي ما بعد الاستعماري، متكئةً على منجزات نظرية ما بعد الاستعمار ودراسات التابع في مساءلة آليات الهيمنة والتمثيل، والكشف عن الكيفية التي تُنتَج بها أصوات الفئات المهمَّشة أو تُقصى داخل الخطابات المهيمنة. وتأتي هذه المقاربة في سياق اهتمام متزايد بإعادة مساءلة آليات إنتاج المعنى داخل النصوص السردية، سيما تلك التي تتناول سياقات الحرب والنزاع، حيث تتكثّف أسئلة السلطة والتمثيل والهوية، وتتشابك فيها مستويات العنف المادي والرمزي على نحو يجعل من الصوت الإنساني نفسه (التكلُّم) موضِع إشكال لا مجرد وسيلة تعبير. وتنطلق الدراسة من مساءلة مركزية تتمحور حول كيفية تشكّل صوت التابع وصمته في سرديات الحرب، وكيف تُعيد البنى السردية إنتاج هذا الصوت أو احتواءه ضمن علاقات القوة التي تحكم تمثيله، سواء عبر الإظهار الانتقائي أو الإخفاء القسري أو إعادة التشكيل الجمالي الذي قد يحدّ من حمولة الصوت الاجتماعية والسياسية.

في هذا السياق، تتخذ الدراسة من رواية "مسيح دارفور" للروائي السوداني عبد العزيز بركة ساكن أنموذجًا تطبيقيًا، بوصفها نصًا روائيًا يتقاطع فيه العنف التاريخي مع التهميش الاجتماعي، ويُنتج فضاءً سرديًا كثيفًا تتنازع فيه أصوات الهامش والمركز. وتكمن أهمية هذا النص في كونه لا يكتفي بتصوير الوقائع، بل يعيد بناءها سرديًا بطريقة تكشف عن التوترات العميقة التي تحكم العلاقة بين السلطة والخاضعين لها، بين من يمتلك حق الكلام ومن يُدفع إلى حافة الصمت أو يُعاد تمثيله عبر وسائط خطابية لا تمنحه استقلاليته الكاملة. ومن ثمّ، فإن الرواية تتحول إلى مجال خصب لتحليل تمظهرات الصوت بوصفه فعلًا سياسيًا وثقافيًا بامتياز، لا مجرد أداة حكائية.

تعتمد الدراسة مقاربة ثقافية تأويلية ما بعد استعمارية، تستند إلى تحليل الخطاب السردي بوصفه حقلًا تتقاطع فيه السلطة والمعرفة، حيث لا يُنظر إلى الصوت بوصفه معطىً جاهزًا أو حقيقةً شفافةً، بل بوصفه بناءً خطابيًا يتشكّل عبر آليات سردية وثقافية معقّدة. فالصوت داخل النص لا يُفهم إلا في ضوء الشروط التي تسمح بظهوره أو تمنعه، وفي إطار البنى التي تحدد موقع المتكلِّم وحدود ما يمكن قوله. ومن ثمّ، تُعنى الدراسة بتفكيك استراتيجيات التمثيل داخل النص، من خلال فحص الخطاب السردي، وبناء الصوت الروائي، وتعدد وجهات النظر، بما يكشف عن الكيفية التي يُعاد بها إنتاج التابع داخل الخطاب الروائي، إمّا بوصفه ذاتًا ناطقةً تمتلك القدرة على التعبير، أو موضوعًا للصمت يُعاد تشكيله من الخارج دون أن يُمنح سلطة التسمية الذاتية الكاملة.

كما تسعى الدراسة إلى تحليل دلالات الصمت، لا بعدِّه غيابًا أو نقصًا في التعبير أو علامة عجزٍ لغوي، بل بوصفه بنية دلالية فاعلة ومركبة، تعكس علاقات الإقصاء والعنف، وتؤشر في الآن ذاته إلى أشكال كامنة من المقاومة الرمزية. فالصمت في هذا السياق لا يُقرأ بوصفه فراغًا دلاليًا، بل فضاءً مشحونًا بالإيحاءات والإحالات التي تعيد تشكيل معنى التجربة ذاتها داخل سياقات الحرب والقهر. وبذلك، تتقاطع هذه الدراسة مع الأطروحات التي ترى أن إشكالية صوت التابع لا تنفصل عن شروط تمثيله، ولا عن الأطر

الخطابية التي تحدد إمكان ظهوره أو حجبه، بل هي نتاج مباشر لتوازنات القوة التي تتحكّم في إنتاج الخطاب ذاته.

عليه، تهدف الدراسة إلى الكشف عن جدليّة الصوت والصمت في سياق الحرب، وإبراز الدور الذي تؤديه الرواية في مساءلة المركزيات السردية، وإعادة التفكير في تمثيل الهامش داخل الخطاب الأدبي. كما تسعى إلى توسيع أفق قراءة النصوص السردية التي تتناول التهميش التاريخي والآني، عبر ربطها بسياقاتها الثقافية والسياسية، بما يسمح بفهم أعمق لكيفية تشكّل المعنى داخل النصوص التي تنشغل بتجربة الإنسان في أقصى حالات الهشاشة والانكسار، وفي الوقت نفسه في لحظات مقاومته الرمزية الممكنة.

أوّلًا: مفهوم التابع وتطوره:

التابع أحد المفاهيم المركزية التي برزت في سياق نظرية ما بعد الاستعمار، تلك النظرية التي غطّت اهتماماتها البحثية "كل الثقافات التي تأثّرت بالعملية الإمبريالية من لحظة الاستعمار حتى يومنا الحالي"(أشكروفت وآخرون، 2005، ص 25)، ويرجع الفضل في ظهورها إلى المفكّر الفلسطيني الأصل إدوارد سعيد، خاصة في كتابه (الاستشراق)، بالإضافة إلى آخرين أمثال: فرانز فانون، وهومي بابا، وغاياتري سبيفاك، وغيرهم.

وقد ارتبط هذا المصطلح في الدراسات الإنسانية بمحاولة فهم أوضاع الفئات المهمّشة سياسيًا وثقافيًا واقتصاديًا أثناء الاستعمار وبعده. ويشير المصطلح في أبسط تعريفاته، إلى تلك "الجماعات التي تقع تحت هيمنة الطبقات الحاكمة داخل المجتمع" (أشكروفت وآخرون، 2010، ص 319). والتابعون من هذا المنظور يمثّلون طائفة عريضة لا تمتلك القدرة الكاملة على تمثيل ذواتهم داخل البنية المهيمنة، سواء أكانت هذه الهيمنة خارجية أم داخلية.

ظهر هذا المصطلح بصورة جليّةٍ ودالّةٍ في كتابات المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي الذي استخدمه للإشارة إلى الطبقات الاجتماعية الواقعة خارج دائرة السلطة والنفوذ. وقد كان غرامشي معنيًا بالفئات التي تُستبعَد من مؤسسات القرار السياسي والثقافي، مثل العمال والفلاحين والجماعات الفقيرة. في هذا السياق، لم يكن التابع مجرد فرد فقير مقصي أو مهمش، بل كان جزءاً من بنية اجتماعية تحرمه من امتلاك الصوت، والقدرة على التأثير.

تطوّر هذا المفهوم بصورة أكثر عمقًا مع ظهور جماعة «دراسات التابع» في الهند التي قادها مجموعة من الباحثين في الثلث الأخير من القرن العشرين، على رأسهم المؤرِّخ الشهير راناجيت جُحا الذي يقول: "إننا نعارض بالفعل قدرًا كبيرًا من الممارسة الأكاديمية السائدة في التاريخ... لفشلها في الاعتراف بالتابع كصانعٍ لمصيره"(شاكرابارتي، 2016، ص 7–23). فسعت هذه الجماعة إلى إعادة كتابة التاريخ الهندي من منظور الفئات المهمّشة لا من منظور النخب السياسية والاستعمارية، حيث رأت أن التاريخ الرسمي للهند ركّز على

أدوار النخب القومية والاستعمارية، وأهمل أهم قطاعات المجتمع الأخرى من الفلاحين والعمال والنساء والجماعات المحلية. وقد كشفت الدراسات المعمّقة التي قامت بها هذه الجماعة عن الكيفية التي تُقصى بها أصوات المهمّشين من السرديات الكبرى. فالتاريخ الاستعماري، في نظرهم، كان يكتب من وجهة نظر المستعمِرين، بينما كُتبت السرديات القومية من وجهة نظر النخب المحلية المهيمنة. وفي الحالتين ظل صوت التابع أو المهمّش غائباً أو ممثلاً بصورة مشوّهة.

لكن مفهوم التابع بلغ ذروة حضوره النقدي في دراسات ما بعد الاستعمار مع الباحثة الهندية الأمريكية غاياتري سبيفاك في مقالها الشهير (هل يستطيع التابع أن يتكلم؟). الذي ناقشت فيه إشكالية تمثيل الفئات التابعة، ورأت أن المشكلة لا تكمن فقط في غياب صوت التابع، بل في أن النخب الأكاديمية والسياسية تتحدث باسمه دائماً، فتُعيد إنتاج تهميشه بصورة جديدة. وبما أن سبيفاك ركّزت بشكل خاص على وضع المرأة في المجتمعات المستعمَرة، فقد رأت أنّ صوتها غُيِّب من التعبير على أكثر من صعيد: مرة على صعيد الهيمنة الاستعمارية، ومراتٍ بسبب البنى الاجتماعية المحليّة الذكورية والطبقية، فإذا كان التابع في السياق الاستعماري كما تقول سبيفاك: "لا يملك تاريخاً، ولا يمكنه الكلام، فإنّ التابع المؤنّث سيكون في الظل بشكلٍ أعمق"(سبيفاك، 2020، ص 59). وتقول في سياقٍ آخر عن وضع المرأة التابع "من الواضح أنه، إذا كنت فقيرًا، أسود البشرة، وأنثى، فإنك ستعيشها بثلاث طرق"(سبيفاك، 2020، ص 77). ومن هنا ظهر مفهوم (التهميش المركّب)، حيث تتقاطع عوامل الاستبعاد المختلفة لتجعل صوت التابع أكثر غيابًا.

مع تطور الدراسات الثقافية في حقبة ما بعد الاستعمار، لم يعد مفهوم التابع مقتصراً على الشعوب المستعمرة أو الطبقات الفقيرة، بل أصبح يشمل كل المهمّشين داخل بنية الدولة الوطنية، من النساء، والعرقيات المقصدية، والمهاجرين، واللاجئين، والنازحين، وسكان الأطراف، وكل الجماعات التي تُحرم من التمثيل العادل داخل النظام السياسي والثقافي السائد الذي يسلبها سلطة الكلام أو الفعل، ما يجعل الرواية ما بعد الاستعمارية مجالاً خصباً لدراسة التابع، لأنها تكشف عن صراعات الهوية، والهيمنة، والإقصاء، ومحاولات استعادة الصوت. ويمكن ملاحظة حضور هذا المفهوم في كثير من الأعمال الروائية العربية والإفريقية، حيث يظهر فيها الفلاح، أو العبد السابق، أو المرأة المهمشة، أو العامل الفقير، وغيرهم، بوصفهم تابعين يعيشون داخل بنية من القهر الاجتماعي والسياسي. وفي بعض الروايات يتحول التابع من موضوع للكلام إلى ذات فاعلة تقاوم الكبت، وتحاول استعادة صوتها، وإعادة كتابة تاريخها الخاص.

ولعلّ أهمية مفهوم التابع في الدراسات النقدية الثقافية تكمن في أنه يدفع الباحث إلى تجاوز الخطابات الثقافية والسياسية المهيمنة، والتواريخ الرسمية، والبحث عن الأصوات الصامتة أو المغيّبة داخل المجتمع.

كما أنه يفتح المجال أمام قراءة أكثر نقدية للعلاقات بين السلطة والمعرفة والتمثيل، ويُبرز أن من يملك سلطة الكلام يملك أيضاً سلطة تشكيل الحقيقة والتاريخ والواقع.

ثانيًا: الحرب وإنتاج الهامش والتبعية في الدولة الوطنية

الهامش ليس قدَرًا، والتبعية ليست اختيارًا، وإنما استراتيجية أنتجتها القوى الاستعمارية لتحقيق أهدافها المرسومة، وتبنتها الدولة الوطنية التي أعقبت هذه القوى. من هنا كانت قضية الهامش والتبعية من أبرز الإشكالات التي انشغلت بها دراسات ما بعد الاستعمار، حيث لم يعد التهميش يُفهم بوصفه نتاجًا مباشرًا للاستعمار الخارجي فحسب، بل بوصفه أيضًا نتيجةً لبُنى السلطة التي أعادت إنتاجها الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال. فأغلب الدول التي نشأت على أنقاض الاستعمار، لم تنجح في كثير من السياقات في تفكيك آلياته الموروثة، بل أعادت توظيفها ضمن مشاريعها السياسية، خاصة في ظل الحروب والصراعات الداخلية التي عمّقت منطق الإقصاء والتبعية.

صحيح أن الدولة الوطنية قد ورثت واقعًا معقّدًا، قوامه ذات الجهاز الإداري والأمني الذي صُمّم أساسًا لخدمة السيطرة الاستعمارية، ولكن الصحيح أيضًا أنّ غياب أو تغييب المشروع الوطني الجامع، وعدم الوعي الكافي بطبيعة إشكالات الدولة الوطنية ما بعد الاستعمارية، أو انتفاء الرغبة في حلّها عند النخب التي ورثت الحكم بعد رحيل المستعمرين، حوّلت هذه الدولة ذاتها إلى فاعل مركزي في إعادة إنتاج التراتبيات الاجتماعية والاقتصادية، حيث أُعيد توزيع السلطة والثروة بطريقة غير متكافئة، ما أفرز فئات مهمّشة، حُرمت من المشاركة الفعلية في المجالات السياسية والثقافية والتنمية الاقتصادية. وهنا تشكّل (التابع) بوصفه ذاتًا مُقصاة، لا تمتلك القدرة على تمثيل نفسها أو التعبير عن صوتها داخل بنية الدولة الرسمية. من هنا بدأت سلاسل الرفض والاحتجاج التي عادة ما تُفسّر بوصفها نوعًا من التمرّد على السلطة، وإنكارًا للسيادة، وتهديدًا للأمن القومي للدولة الوطنية، التي تسعى بدورها إلى إعادة الجميع للحظيرة، وردّهم إلى بيت الطاعة، باستخدام أدوات السلطة المتنوّعة، خاصة أدوات العنف والحرب.

والحرب _كما نعلم_ تفاقم المشكلة، ولا يُكتب لها النجاح في معالجة مثل هذه الإشكالات، بل تُسهم في توسيع رقعة الحريق، وفي إعادة تشكيل الفضاء الاجتماعي على أسس عنيفة، تُعلي من شأن المركز الذي يمتلك أدوات القوة، ويحتكر المال والإعلام، ويستخدمها في (تأديب) الأطراف والهوامش. فالحرب لا تدمّر البنية المادية فحسب، بل تعيد إنتاج الهويات على نحو استقطابي، حين تُختزل الحركات الاحتجاجية، والجماعات الرافضة في تصنيفات إثنية أو جهوية أو دينية، وتُستخدم كأدوات للصراع. وفي هذا السياق، تتحول مناطق الأطراف إلى فضاءات للعنف والإقصاء، ويُعاد إنتاج سكانها بوصفهم (توابع) فاقدين القدرة على الفعل، ومحاصرين بخطابات السلطة التي تمثّلهم بوصفهم مصدر تهديد أو عبء على الدولة. هكذا،

"وبسبب هذه النزاعات، انتشرت تصوُّرات شديدة التناقض حيال ماهية... التنسيق بين أنواع (المواطنة)، ضمن حيّز سياسي واحد، كالأثنية، والأمة، والأصليين، والمهاجرين"(مبيمبي، د.ت، ص 118). وعلى هذا الأساس انتظمت الدولة في إعادة ترتيب المجتمعات المحلية وفق مصالح آنّية، عبر تأجيج صراعاتها الاجتماعية، وتكييف هوياتها الثقافية، وفق مبدأ فرض السيادة كما تتصورها السلطة، ومبدأ المصلحة العامة كما تراها وترعاها. ومن ثم أخذت الدولة تنتج سرديات رسمية تُسهم في ترسيخ التهميش، فتُبنى الذاكرة الوطنية بطريقة انتقائية تُقصي تجارب الهامش، وتُعيد تمثيلها عبر منظور المركز. في مقابل هذا الوضع تَظهر السرديات الأدبية في سياقات ما بعد الاستعمار، بوصفها فضاءً مضادًا للهيمنة المركزية، فينهض بإبراز وعي المهمّشين، وتمكينهم من استعادة أصواتهم، وكشف آليات العنف والتهجير التي تمارسها الدولة. وهنا تبرز أهمية الأدب بوصفه أداة مقاومة رمزية، تُعيد الاعتبار للذات المهمّشة، وتفكك خطاب السلطة. هذا ما سعت إليه رواية (مسيح دار فور)، التي يرى أحد أبطالها _شارون_ أن حرب الحكومة ومناصريها في الهامش:

"**قد أدّت غرضها بنسبة 90%، وهو المتمثل في تهجير قبائل الدارفوريين إلى ثلاث جهات: المعسكرات في تخوم المدن الكبرى، مثل نيالا، الفاشر والجنينية، وقد تبني لهم قرى نموذجية بتمويل عربي إسلامي يجبرون على الإقامة بها، وإما إلى تشاد كلاجئين، أو للآخرة كموتى**"(ساكن، 2014، ص 62).

حيث يكشف هذا النص عن أن عملية الضبط والتوزيع في سياق الدولة الوطنية ما بعد الاستعمارية يتخذ بعدًا أكثر حدةً، فلا يُمارَس من قوة استعمارية مباشرة، بل من الدولة الوطنية ذاتها، بما يعكس استبطانها لأدوات الهيمنة الاستعمارية، فتتجلّى في هذا المقطع السردي، ثلاث استراتيجيات لإنتاج الهامش: أولها (المعسكرات) في تخوم المدن، وهي فضاءات عزل تعيد تشكيل المركز/الهامش داخل الجغرافيا الوطنية، حيث يُدفع السكان إلى أطراف المدن الكبرى، في وضع أقرب إلى (الاحتواء المراقَب). ثانيها (القرى النموذجية) المموّلة خارجيًا، والتي تبدو ظاهريًا مشاريعَ تنموية متحضّرة، لكنها في العمق تنتج صورة مفروضة على جماعات مهمّشة، بما يعيد تشكيل هويتها وفق تصور خارجي. أما ثالثها فهو التهجير إلى الخارج أو للآخرة (الإبادة)، ما يكشف عن تدرج عنفي يصل إلى حدود الإقصاء النهائي. ويكتسب النص بعدًا إضافيًا حين يطرح خيار الاستحواذ التام أو انتظار الموت، وهو ما يعكس انهيار مفهوم المواطنة داخل الدولة الوطنية. هنا يظهر التابع ذاتًا مسلوبة الصوت، لا تملك سوى أن تكون موضوعًا للقرار السيادي، لا فاعلًا فيه. فالتابع في هذا السياق لا يُقصى فقط، بل يُعاد إنتاجه بوصفه كائنًا خارج الزمن السياسي، معلقًا بين الإقصاء والموت. كما يمكن قراءة هذا التوزيع القسري للسكان أو إفنائهم في ضوء مفهوم (سياسات الموت) كما نظّر له أشيل مبيمبي، حيث لا تكتفي السلطة بإدارة الحياة، بل تحدد مَن يجب أن يعيش، ومَن يُترك للموت، تحقيقًا لمبدأ السيادة الذي يجعل "السياسي، تحت ستار الحرب، أو المقاومة، أو الكفاح ضد الإرهاب، يجعل قتل العدو هدفه الأساسي والمطلق؟ الحرب، بعد كل شيء، بقدر ما أنها وسيلة تحقيق

السيادة، وسيلة لممارسة الحق في القتل"(مبيمبي، د.ت، ص 2)، إذ إن المعسكرات، واللجوء، والموت، ليست مجرد نتائج للحرب، بل أنماط مختلفة لسياسة الموت، وإدارة الفناء. وهو ما يظهر العنف في النص لا بوصفه حدثًا طارئًا، بل بنية مستمرة لإنتاج الهامش والتبعية. فالدولة الوطنية، بدلًا عن أن تكون إطارًا للتحرر، تتحول إلى وسيط يعيد تدوير العنف الاستعماري بأشكال جديدة، فيُختزل الإنسان إلى مجرّد رقم، ويُعاد توزيع وجوده بين فضاءات الإقصاء المختلفة.

إن السلطة المركزية بانخراطها في إدارة حروب الهامش، تسعى لأهداف عديدة، بعضها استراتيجية، وبعضها ثانوية، لكنها جميعها تظلّ مطلوبة بإلحاح، كما تخبرنا الرواية، فمن بين أهم تلك الأهداف:

"**أن تبدو الحرب في دارفور كما لو أنها حرب بين مجموعتين وهميتين، وهما ما يسمى بالعرب والزرقة، وهاتان المجموعتان لا وجود لهما في الواقع، ولا توجد أية حرب بينهما، وكانت ستتبنّى فكرة مسيح دارفور إذا كان قد أعلن أنه سيحارب العرب في دارفور أو الزرقة، أو لو أنه ضدهما الاثنين معًا**"(ساكن، 2014، ص 95).

حيث يكشف هذا النص عن وعي سردي حادٍ بطبيعة الخطاب الذي تنتجه السلطة المركزية تجاه الهامش، فلا تُقدَّم الحرب هنا بوصفها نتيجة لتفاوتات تاريخية في توزيع السلطة والثروة، أو نتيجة لبنية استعمارية داخلية كرّست التهميش، بل بوصفها صراعًا إثنيًا بين جماعتين ثابتتين ومتعاديتين بطبيعتهما. وهنا تتدخل الرواية لتفكّك هذا الخطاب، وتفضح طبيعته المصطنعة، عبر التشكيك في وجود هاتين الفئتين بوصفهما كتلتين متجانستين ومغلقتين. فحين يقدِّم المسؤول الحكومي القادم من الخرطوم الأسلحة والذخائر إلى إحدى القبائل العربية "طالبًا منهم استلامها للدفاع عن أنفسهم ضد النهب المُسلّح الذي تقوم به قبائل الزُرقة، فإنّهم سألوه أوّلًا: مَنْ هم الزُّرقة؟"(ساكن، 2014، ص 70). وفي ضوء نظرية ما بعد الاستعمار، يمكن النظر إلى هذا الخطاب بوصفه امتدادًا لما يسمى بسياسات (فرّق تسد) التي استخدمتها القوى الاستعمارية لإدارة المجتمعات الخاضعة لها. غير أن المفارقة هنا أن الدولة ما بعد الاستعمارية، تعيد إنتاج الآلية نفسها داخل فضائها الوطني. فبدلًا من بناء هوية وطنية جامعة، تقوم السلطة بإعادة تصنيف السكان ضمن ثنائيات تبسيطية، مثل: عرب/زرقة، متحضر/بدائي، خيّر/شرير، ثم تجعل هذه التصنيفات تبدو كأنها حقائق طبيعية أو تاريخية ثابتة.

من هذا المنظور، تصبح الحرب في دارفور، وفقًا للرواية، ليست حربًا بين العرب والزرقة بقدر ما هي حرب على الهامش نفسه. فالتصنيف الإثني لا يعمل هنا بوصفه توصيفًا للواقع، بل بوصفه أداة سياسية لإخفاء الأسباب الحقيقية للصراع. والسلطة المركزية تستفيد من هذا الخطاب لعدة أسباب: أولها نقل المسؤولية من الدولة إلى الجماعات المحلية، وثانيها تجريد الحرب من بعدها السياسي والاقتصادي، وثالثها تقديم ما يحدث باعتباره عنفًا قبليًا بدائيًا لا علاقة له بسياسات المركز. هكذا تعمل السلطة على توجيه الخطاب الثقافي

الذي تستخدمه في بناء الثنائيات المتنافرة التي تضمن لها تحقيق أجندتها الخاصة، كما يأتي الخطاب الروائي لاستعادة صوت الهامش وتفكيك خطاب السلطة، وهو ما يقودنا لاستحضار أفكار إدوارد سعيد حول العلاقة بين السلطة والمعرفة، وحول قوّة الخطاب الثقافي الذي يسعى كل فريق لامتلاكه، وخلق إطارٍ تفسيريٍّ يوجّه من خلاله فهم الناس للأحداث؛ ليصبح الخطاب الثقافي نفسه أداة من أدوات السيطرة، أو أداةً من أدوات الوعي والتحرر، لتكون الثقافة بهذا المعنى "مسرحٌ من نمطٍ ما، تشتبك عليه قضايا سياسية وعقائدية متعددة متباينة"(سعيد، 2014، ص 59).

ويمكن كذلك قراءة هذا الاقتباس في ضوء مفهوم ما يمكن تسميته (الاستعمار الداخلي)، الذي يشير إلى أن النخب المركزية داخل الدولة الوطنية قد تمارس تجاه الأطراف السياسات نفسها التي كان يمارسها المستعمر الخارجي. ففي حالة دارفور، لا تظهر السلطة المركزية بوصفها ممثلًا لجميع المواطنين، بل بوصفها قوة تفرض تعريفها الخاص للهوية، وللانتماء، وللوطن. وهي بذلك تعيد إنتاج التراتبية الاستعمارية نفسها: مركز يملك السلطة والمعرفة والتمثيل، وهامش يُنظر إليه بوصفه مجالًا للفوضى والعنف والبدائية. أما الإشارة إلى أن السلطة كانت ستتبنى (مسيح دارفور) لو أنه انحاز إلى طرف ضد آخر، أو لو أنه عادى الطرفين معًا، فهي تكشف عن رفض السلطة لأي مشروع يتجاوز الثنائيات التي صنعتها بنفسها. فالشخصية الرمزية في الرواية لا تصبح خطرة لأنها تحمل السلاح، وإنما لأنها تقترح رؤية مختلفة للحرب وللهوية. إنها تحاول أن ترى البشر خارج التصنيفات الإثنية الجاهزة، وأن تكشف أن المأساة ليست مأساة عرب وزرقة، بل مأساة إنسانية وسياسية أنتجتها بنية الدولة نفسها.

من هنا، فإن الرواية لا تكتفي بتمثيل العنف، بل تسعى إلى إعادة تعريفه. فالعنف الحقيقي، في منظورها، لا يتمثل فقط في القتل والحرق والنزوح، وإنما أيضًا في القدرة على فرض تسمية معينة للصراع، وفي إجبار الضحايا على رؤية أنفسهم من خلال التصنيفات التي ينتجها المركز. وهذا شكل من أشكال العنف الرمزي الذي قد يكون أكثر خطورة من العنف المادي، لأنه يعيد تشكيل الوعي والذاكرة.

إن أهمية هذا الاقتباس تكمن في أنه يضع القارئ أمام سؤال جوهري: من يملك حق تعريف الحرب؟ هل هي الجماعات التي تعيشها، أم السلطة التي تديرها، أم الخطابات الدولية التي تعيد إنتاج الصورة نفسها عن دارفور بوصفها فضاءً للقبيلة والفوضى؟ والرواية، في هذا السياق، تنحاز إلى تفكيك الرواية الرسمية، وإلى كشف أن ما يبدو صراعًا إثنيًا ليس في كثير من الأحيان سوى أثر من آثار سياسات المركز في إدارة الهامش.

وبذلك يمكن القول إن رواية (مسيح دارفور) تقدم نقدًا عميقًا للدولة ما بعد الاستعمارية في السودان، من خلال إظهار كيفية استخدام السلطة التصنيفات الإثنية لتبرير العنف، وكيفية إعادة إنتاج أدوات المستعمر في إدارة الأطراف، وكيفية تحويل الحرب من قضية سياسية تتعلق بالتهميش والعدالة إلى مجرد نزاع قبلي بين جماعات متخيّلة. وهذا ما يمنح الرواية قيمتها بوصفها نصًا أدبيًا مقاوِمًا، يسعى إلى استعادة صوت الهامش، وإلى فضح البنية الخطابية التي تجعل من الظلم يبدو أمرًا طبيعيًا ومحتومًا.

وخلاصة القول في ختام هذا المبحث، يمكن يجب أن نشير إلى أنّ تحميل الدولة الوطنية وحدها مسؤولية إنتاج التابع وصناعة الهامش قد يُغفل تعقيدات السياق، إذ تتداخل عوامل داخلية وخارجية، من بينها الإرث الاستعماري، والتجاوزات التي تقع فيها حركات الاحتجاج العنيف، فضلًا عن التدخلات الدولية، والبُنى الاقتصادية العالمية، التي تُقيّد قدرة الدولة الوطنية على تحقيق السيادة وفرض النظام. لكن ومع ذلك، مع كل هذا، يظلّ نقد الدولة الوطنية ضروريًا، ليس لنفي مشروعيتها، بل لإعادة التفكير في دورها، وتفكيك بنياتها السلطوية، والسعي نحو بناء نموذج أكثر عدالة وشمولًا.

ثالثًا: صوت التابع في رواية مسيح دار فور

يطرح هذا المبحث أسئلةً عديدةً وجادّةً حول الكيفية التي مثّلت بها رواية (مسيح دارفور) صوت التابع في الخطاب السردي؟ هل منحت هذه الرواية الهامش صوتًا حقيقيًا أم أعادت إنتاج صمته داخل خطاب السلطة والحرب؟

الواقع أن رواية (مسيح دارفور) تعدّ من أبرز النصوص السردية العربية التي اشتغلت على تمثيل صوت التابع ومحاولات طمسه في سياقات الحروب الأهلية، حيث تنفتح على مأساة إقليم دارفور بوصفه فضاءً للعنف، والتهميش، والصراع الإثني، والسياسي. فهذه الرواية لا تكتفي بسرد وقائع الحرب، بل تسعى إلى استنطاق المسكوت عنه، وإبراز صوت الفئات التابعة التي غالبًا ما تُقصى من السرديات الرسمية. في هذا السياق، تطرح الرواية سؤالًا مركزيًا في دراسات ما بعد الاستعمار: هل يستطيع التابع أن يتكلم؟ خاصة في سياق الحرب، وهو السؤال الممض الذي صاغته غاياتري سبيفاك، وظلّت تردده دون كلل في بحثها الشهير الذي حمل هذا العنوان، والذي يشكّل مدخلًا مهمًّا لتحليل تمثيلات الصوت والصمت داخل هذا النص.

يتجلّى صوت التابع في الرواية بوصفه بنية سردية معقّدة تتجاوز مجرد الحضور الكلامي إلى تمثّل جدلي يتأرجح بين القول والفعل، بين الإفصاح والقمع، حيث لا يُمنح التابع صوتًا مكتمل السيادة بقدر ما يُستعاد عبر تنوّع الخطابات، وتعدّد الرواة الذين يتناوبون على نقل معاناته ضمن فضاء مشحون بالعنف؛ فالصوت هنا يظهر أولًا في هيئة صرخات متقطّعة، واعترافات محمّلة بذاكرة الألم، تعكس هشاشة الذات المهمّشة وعجزها عن إنتاج خطاب متماسك داخل بنية سلطوية تُعيد باستمرار تأطير هذا الصوت وإفراغه من دلالته،

وهو ما يتقاطع مع أطروحة غاياتري سبيفاك حول استحالة وصول صوت التابع في صورته النقيّة؛ كما يتجلّى هذا الصوت عبر تمثيلات رمزية.

وبما أنّ أصوات التوابع في الرواية ذات طبيعة (بوليفونية) متعددة ومتنوّعة، تتراوح بين الأقوال والأفعال، بين الوضوح والغموض، بين المباشرة وغير المباشرة، تمثلها أصوات البسطاء والضعفاء من سكان القرى الدارفورية، وأصوات الثوار، وأصوات الجنود المقاتلين من الطرفيْن، وغيرهم، فإننا نقف في هذا المبحث عند أبرز الأصوات التي تمثلها، والتي من بينها صوت عبد الرحمن، تلك الفتاة التي عُثر عليها في أرض المعركة، ونطقت بهذا الاسم حين سُئلت عن اسمها، فارتبط بها هذا الاسم المذكر في إشارة دلالية لا تُخفى، حيث صارت لاحقًا من أبرز أبطال الرواية المقاومين للاضطهاد، الباحثين عن الثأر، إذ تقول بعد الانتصار في إحدى معاركها:

"**أنني الآن، أنتقم لكل أسرتي وأقاربي، أحسست بأني الآن إنسانة، رأيت أمي، أبي، إخواني وأخواتي يبتسمون لي، يقولون لي بلُغتنا: أحسنتِ Say Say**"(ساكن، 2014، ص 42).

هذا المقطع، على قِصره، يقدّم مقطعًا بالغ الكثافة الدلالية، حيث تتقاطع إشكالات العنف، والهوية، واستعادة الصوت داخل أفق دراسات ما بعد الاستعمار. فحين تنطق بطلة الرواية بهذا القول، فإن قولها هذا يعدّ إعلانًا متأخرًا للذات، فلا يتحقق الإحساس بالإنسانية إلا عبر فعل انتقامي، ما يكشف عن مفارقة عميقة: أن الذات التابعة، التي جُرّدت من إنسانيتها بفعل العنف والحرب، لا تستعيد هذه الإنسانية إلا من داخل منطق العنف ذاته. ذلك العنف الذي يُخلّص التابع –حسب فرانز فانون– من مركّب النقص الذي يعبث في نفسه فساداً، ويحرره من موقف المشاهد أو اليائس، إنه يردّ إليه شجاعته، ويرد إليه اعتباره في نظر نفسه (فانون، 2015، ص 82). فلا يكون الانتقام مجرد فعل فردي، بل يتحوّل إلى لغة بديلة للتعبير، أو ما يمكن تسميته (صوتًا عنيفًا للتابع)، في انسجام مع إشكالية العنف في سياق ما بعد الاستعمار، ورؤية غاياتري سبيفاك حول تعذّر وصول صوت التابع في صورته النقية، إذ لا يظهر الصوت إلا مشروطًا بوسائط قاسية ومشوّهة. وتتعمّق هذه الدلالة في استحضار العائلة (رأيت أمي، أبي...) بوصفها جماعة رمزية تُضفي شرعية أخلاقية على الفعل، فكأن الذات لا تتكلم باسمها الفردي، بل بوصفها امتدادًا لذاكرة جمعية من الألم، وهو ما يحوّل الصوت من تعبير ذاتي إلى خطاب تمثيلي يعكس معاناة جماعة مهمّشة بأكملها. غير أنّ هذا (الصوت الجمعي) لا يظهر عبر خطاب سياسي واعٍ، بل عبر انفعال وجداني مشحون، ما يؤكد أن التابع هنا لا يمتلك أدوات التعبير المؤسسي، بل يلجأ إلى العاطفة والعنف كبديلين عن الخطاب العقلاني المُعترف به داخل بنية السلطة.

أما العبارة الختامية (يقولون لي بلغتنا: أحسنتِ Say Say) فتفتح أفقًا دلاليًا بالغ الأهمية، إذ تُحيل إلى اللغة بوصفها موقعًا للصراع؛ فالإشارة إلى (لغتنا) تمثّل استعادة للهوية الثقافية المهمّشة في مواجهة لغة المركز، وتؤكد أن الاعتراف الحقيقي لا يأتي من السلطة، بل من الجماعة التي تنتمي إلى الهامش ذاته.

ومع ذلك، فإن هذا الاعتراف يبقى محصورًا داخل دائرة مغلقة، إذ لا يتجاوز حدود الجماعة، وهو ما يعيد إنتاج عزلة التابع بدل إدماجه في فضاء اعتراف أوسع، في انسجام مع تحليل إدوارد سعيد لعلاقة المعرفة والسلطة، حيث تبقى أصوات الهامش غير مُعترف بها في الخطاب المهيمن. بما يحيل على أن صوت التابع في الرواية لا يتجلى بوصفه خطابًا حرًا أو مكتملًا، بل بوصفه صوتًا جريحًا، يتوسل العنف ليستعيد إنسانيته، ويستند إلى الذاكرة الجمعية ليمنح نفسه شرعية، ويبحث عن الاعتراف داخل لغته الخاصة حين يُحرم منه خارجيًا؛ وهو ما يجعل هذا الصوت، في نهاية المطاف، تعبيرًا مأزومًا عن ذات تسعى إلى الظهور داخل بنية عالم لا يسمح لها بالكلام إلا بقدر ما يعيد تشكيل هذا الكلام وفق منطقه الخاص.

لكن عبد الرحمن ونسبة لاستغراقها في مأساة الحرب تتجاوز سياسة القول إلى الفعل، فلا ترى ضيرًا من التكلّم عبر جسدها الذي توظّفه في هذا الصراع أداة مقاومة وقنص للأعداء للإجهاز عليهم، هذا الجسد المنتهك الذي ناله العديدون بإرادتها أو بدون إرادتها، فما "**العيب في أن تهبه من أجل قضية ملحّة؟ قضية تؤمن بها وتعمل لأجلها، ولا ترى في ذلك خيانةً لوجها شيكيري توتو كوه، ولا لأي مخلوق آخر؛ فهي تعطي لشيكيري قلبها كله وجسدها كله بالحبّ، له وحده، أما نصيب وطنها وشعبها من جسدها فهي لا تهمله إطلاقًا، تذكيه عند الضرورة بدون تردد**"(ساكن، 2014، ص 45).

إن هذا المقطع يقدّم نموذجًا مكثفًا لتعقيد موقع التابع في سياق ما بعد الاستعمار، حيث تتداخل الإرادة مع الإكراه، والتحرر مع إعادة إنتاج الهيمنة. ويغدو الجسد، في هذا السياق، نصًا مفتوحًا على تأويلات متعددة، تتراوح بين كونه أداة مقاومة، وفضاءً لاستمرار العنف بأشكال جديدة. هذا يبرز بوصفه تمثيلًا مركّبًا لصوت التابع حين يُدفع إلى حافة الفعل الجذري، حيث تتقاطع إكراهات الحرب مع إعادة تشكيل الجسد بوصفه أداةً سياسية. فالعبارة لا تقدّم الجسد في معناه البيولوجي أو الأخلاقي الضيق، بل تعيد تأطيره ضمن اقتصاد رمزي للمقاومة، تتحول فيه الذات من موقع الضحية إلى فاعلٍ استراتيجي، حتى وإن كان هذا التحول محمّلًا بتوترات أخلاقية عميقة.

يتمركز الاقتباس حول سؤال إشكالي: "فما العيب في أن تهبه من أجل قضية ملحّة؟"، وهو سؤال يخلخل البنى القيمية التقليدية، ويعيد ترتيب العلاقة بين الخاص (الجسد/العاطفة) والعام (الوطن/القضية). في هذا السياق، لا يُفهم ("العيب) بوصفه حكمًا أخلاقيًا ثابتًا، بل نتاجًا لخطابات سلطوية _اجتماعية وثقافية_ تسعى إلى ضبط الجسد الأنثوي وتحديد مجالات اشتغاله. غير أن الشخصية، وقد انغمست في أتون الحرب، تعيد تعريف هذا (العيب) وفق منطق الضرورة التاريخية، فتغدو الغاية (المقاومة) مبرّرًا لإعادة توظيف الوسيلة (الجسد).

ومن منظور ما بعد الاستعمار، يمكن قراءة هذا التحول في ضوء مفهوم (استعادة الإرادة)، إذ إن الجسد الذي "ناله العديدون بإرادتها أو بدون إرادتها" يتحول من موقع الانتهاك إلى موقع الفعل. هذه النقلة لا تلغي أثر العنف السابق، بل تعيد تدويره داخل استراتيجية مقاومة، ما يكشف عن دينامية معقدة بين القهر والقدرة. فالشخصية لا تنكر تاريخ الانتهاك، لكنها ترفض أن يظل هذا التاريخ محدِّدًا وحيدًا لهويتها، فتسعى إلى تحويله إلى مورد رمزي يُسهم في تحقيق غاية أسمى. غير أن هذا التمكين الظاهري يظل ملتبسًا؛ إذ إن توظيف الجسد أداةَ إغواء وقتل يضع الشخصية داخل بنية العنف ذاتها التي تحاول مقاومتها. هنا تتجلى مفارقة ما بعد الاستعمار: فالمقاومة لا تتم خارج شروط الهيمنة، بل غالبًا ما تُعاد إنتاجها عبر أدواتها. وبذلك، يصبح الجسد ساحة صراع مزدوجة: صراع ضد الخصم، وصراع داخلي لإعادة تعريف الذات خارج منطق الاستغلال.

كما يكشف الاقتباس من جهة أخرى عن انقسام دلالي بين (الحب) و(الوطن)، حيث تقول: "تعطي لشيكيري قلبها كله وجسدها كله بالحبّ... أما نصيب وطنها وشعبها من جسدها فهي لا تهمله". هذا التمييز يشي بإعادة توزيع رمزي للجسد بين مستويين: مستوى حميمي قائم على الاختيار الحر (الحب)، ومستوى جماعي قائم على الواجب (الوطن). غير أن هذا الفصل ليس تامًا، إذ يتداخل المستويان في لحظة الفعل، فيتحول الجسد إلى وسيط يعبر به الخاص إلى العام، والعاطفي إلى السياسي. لذلك حين يحاصرها زوجها شيكيري بشكوكه في أفعالها التي تثير الريبة، تقول له عبد الرحمن "**إنها تحارب بكل ما لديها من أسلحة، وألمحت إليه أن جسدها واحدٌ من تلك الأسلحة، وأنه أكثرها ضراوةً**"(ساكن، 2014، ص 63).

في ضوء ذلك، يمكن القول إن السؤال (ما العيب؟) ليس مجرد تبرير فردي، بل هو تفكيك لخطاب أخلاقي مهيمن، ومحاولة لإعادة بناء معيار بديل يستجيب لظروف الحرب والاستلاب. ومع ذلك، فإن هذا التفكيك لا يفضي إلى تحرر كامل، بل يكشف عن مأزق وجودي يعيشه التابع: إذ يضطر إلى استخدام جسده _الذي كان موضع انتهاك_ أداة مقاومة، في إعادة إنتاج جزئية لمنطق العنف.

هنالك صوت تابع آخر في الرواية، هو صوت الجندي إبراهيم خضر، الذي كان على قدرٍ من التعليم والثقافة، تم القبض عليه عند مشارف الخرطوم لأداء الخدمة الوطنية. يحمل ماضيًا حزينًا، فقد اتّسم تاريخ جدوده بالاستعباد والتهميش، لكن إبراهيم ونسبة لتعليمه ونضجه الفكري لم يرَ ثمة مبررٍ للخجل من أصوله التي طالما عيّره بها الآخرون، بالرغم من أنه يحمل بشدّة على إرث الاستعباد والرقّ، فكان لذلك:

"**يكره السلطنة الزرقاء، ويعتبرها أساس إشكالات الهوية في السودان، ويقول صراحةً بأنه ليست هنالك أية سمات حضارية تخصّها، وهي ليست سوى تحالف تجار الرقيق، وعندما انفضّت تجارتهم، وعفا عليها الزمن، وحاصرتها الحضارة الأوربية أُزيلوا من وجه التاريخ إلى مزابل النسيان. يعرف أنه يقسو كثيرًا في حكمه عليها، ولكنه لا يمتلك خيارًا آخر، أن يحبّها مثلًا أو أن يكون محايدًا، فما التاريخ عنده سوى**

ملحوظات دوّنها البشر، ومن حقنا كبشر أن ندوّن التاريخ الذي يخصّنا، ومن حقنا ألا نصدّق المدونين، فليست هنالك حقيقة مطلقة فيما يُسجّل، ولكن ليست هناك حقيقة أكثر مما نراه بأعيننا، ونحسّه ونتعذّب من أجله يوميًا: هذا الإرث البائس من علاقات الرقّ"(ساكن، 2014، ص 56).

هذا النص يقع في صميم أهم الإشكاليات التي سعت نظرية ما بعد الاستعمار إلى معالجتها، فيندرج ضمن مشروع تفكيك السرديات الوطنية الكبرى، عبر الكشف عن الأسس العنيفة التي قامت عليها، والدعوة إلى إعادة كتابة التاريخ من منظور الضحايا. وهو، في الآن ذاته، يطرح سؤالًا إشكاليًا حول حدود هذه الكتابة: هل يمكن للذاكرة الجريحة أن تنتج تاريخًا بديلاً دون أن تقع في اختزال جديد؟ هذا السؤال يظل معلقًا، ويشكّل أحد أهم رهانات القراءة ما بعد الاستعمارية للنص.

إذن، هذا المقطع من الرواية يقدّم خطابًا نقديًا حادًا تجاه التاريخ السوداني، يتمحور حول تفكيك سردية السلطنة الزرقاء بوصفها أحد الأصول المؤسسة للهوية ما صاحبها من إشكالات في الدولة السودانية. وبما أن هذا الخطاب يأتي في سياق ما بعد الاستعمار، فإنه يدور حول إعادة النظر في الماضي لا بوصفه تراثًا موحدًا، بل بوصفه حقلَ صراعٍ تأويليٍّ تتنازع فيه الذاكرة والسلطة والمعاناة.

يبدأ المقطع بنبرة إدانة صريحة، إذ يُختزل تاريخ السلطنة في كونها (تحالف تجار الرقيق)، وهو توصيف ينزع عنها أي مشروعية حضارية أو رمزية. هذا الحكم الجذري لا يمكن قراءته بوصفه تقريرًا تاريخيًا بقدر ما هو موقف أيديولوجي ينبع من تجربة معيشة ترى في (إرث الرقّ) جرحًا مفتوحًا في الذاكرة الجماعية. ومن هنا، يتبدّى أن الشخصية لا تحاكم الماضي وفق معايير علم التاريخ، بل وفق معيار المعاناة المستمرة، حيث يغدو الحاضر _المثقل بآثار العبودية_ عدسةً لإعادة تقييم الماضي. وتكشف هذه الرؤية عن انزياح من (تاريخ الدولة) إلى (تاريخ الألم)، حيث يُعاد تعريف الهوية لا عبر الأمجاد السياسية، بل عبر آثار العنف البنيوي، وعلى رأسه الرقّ. وهذا ما يجعل الحكم على السلطنة الزرقاء حكمًا أخلاقيًا_ وجوديًا أكثر منه حكمًا معرفيًا؛ إذ إن رفض "الحياد" يعكس وعيًا بأن الحياد ذاته شكل من أشكال التواطؤ مع سردية مهيمنة. بذلك، تصبح القسوة في الحكم ضرورةً أخلاقية، لأن التخفيف من حدّتها قد يعني طمسًا لمعاناة تاريخية لم تُنصف.

مع ذلك، يقرّ النص ضمنيًا بإشكالية هذا الموقف حين يعترف صاحبه بأنه (يقسو كثيرًا)، وهو اعتراف يشي بتوتر داخلي بين الرغبة في العدالة التاريخية وخطر الوقوع في اختزال مضاد. فكما أن السرديات الرسمية قد تمجّد الماضي وتخفي عنفه، فإن السردية المضادة قد تقع في تعميم يُسقط التعقيد التاريخي. غير أن

الرواية لا تسعى إلى حلّ هذا التوتر، بل إلى إبقائه مفتوحًا بوصفه جزءًا من مأزق ما بعد الاستعمار، حيث لا تتوفر أرضية صلبة لكتابة تاريخ موضوعي خالص.

في هذا السياق، يتقاطع النص مع أطروحات منظّري ما بعد الاستعمار، خاصة أولئك الذين عنوا بدراسات التابع، فذهبوا إلى أنّ التاريخ ليس محايدًا، بل بناء سردي تُشكّله علاقات القوة. فالشخصية ترفض (تصديق المدونين)، وتؤكد أن (التاريخ ملحوظات دوّنها البشر)، وهو موقف يقوّض سلطة السرديات الرسمية، ويفتح المجال أمام (كتابة مضادة) للتاريخ، أي كتابة تنطلق من موقع المهمّش أو التابع. غير أن هذا الوعي لا يفضي إلى نسبية مطلقة، إذ تُقيم الشخصية معيارًا بديلًا للحقيقة، قوامه التجربة الحسية والمعاناة اليومية: (ليست هناك حقيقة أكثر مما نراه بأعيننا... ونتعذّب من أجله يوميًا). هنا، تتحول الذاكرة الجسدية والنفسية إلى مصدر للمعرفة، في مقابل الوثيقة التاريخية التي يُنظر إليها بعين الشك والريبة.
في ضوء ذلك، يمكن فهم المقطع بوصفه ممارسة لـ(حق التأويل) من موقع التابع، حيث يُعاد امتلاك التاريخ عبر إعادة كتابته انطلاقًا من الألم لا من السلطة. فالتاريخ هنا ليس أرشيفًا مغلقًا، بل ساحة صراع رمزي، تُستخدم فيها الذاكرة كسلاح لمواجهة التهميش. وبذلك، يتحول (إرث الرقّ) من مجرد حدث ماضٍ إلى بنية مستمرة تُشكّل الحاضر وتفرض إعادة مساءلة الجذور.

وبما أنّ الرواية ذات طبيعة بوليفونية، تذخر بتنوّع الأصوات وصيغ التعبير للتابع، بما يتيح للباحث فرصة لتحليل مجموعة من الأصوات، فإننا هذه المرة نقف عند صوت (المسيح)، وهو شخصية تنبثق من الهامش لتعلن خطابًا خلاصيًا هجينًا لكنه مختلف، يطمح إلى إعادة الاعتبار للمقموعين، ويدعو للسلام والجمال، بالرغم من أنّ صوته قد يبدو طبيعيًا إلا أنه يُواجَه بآليات النفي والتكذيب من قبل السلطة التي تعيد تسميته وتحديد معناه، بما يحوّله من خطاب مقاوِم إلى خطاب شاذ أو مهدِّد يجب احتواؤه أو القضاء عليه، وهو ما يكشف عن اشتغال المعرفة بوصفها أداة هيمنة، فمسيح دارفور الذي يرتكز على حمولة رمزية كثيفة تستدعي البعد الديني والإنساني معًا، وتُسقطه على واقع الحرب والإبادة في دارفور، نجده يقول:
"**إنّ الكلمة هي أن تعي الواقع وتعيشه ولا تنفصل عنه، وتعمل من أجل الأحياء والأشياء، فما نحن إلا ما نفعل من أجل الاثنين**"(ساكن، 2014، ص 113).

يطرح هذا المقطع من تصورًا أخلاقيًا وفلسفيًا للكلمة بوصفها فعلًا وجوديًا متجذرًا في الواقع، لا مجرد أداة تعبير أو زخرف بلاغي. ويغدو هذا التصور، عند قراءته في ضوء نظريات ما بعد الاستعمار ودراسات التابع، بمثابة محاولة لإعادة تأسيس العلاقة بين الخطاب والواقع، بين القول والفعل، في سياق تاريخي مثقل بالعنف والتهميش.

ينطلق النص من تعريف حاسم: (الكلمة هي أن تعي الواقع وتعيشه ولا تنفصل عنه)، وهو تعريف يحمّل اللغة وظيفة مزدوجة: الإدراك والممارسة. فالكلمة ليست انعكاسًا للواقع فحسب، بل انخراط فيه، بما يجعلها قريبة من مفهوم (الالتزام) الذي يربط المعرفة بالفعل. في هذا الإطار، يمكن استحضار إشكالية الصوت عند غاياتري سبيفاك، خاصة في سؤالها الشهير حول قدرة التابع على الكلام؛ إذ إن النص لا يكتفي بإثبات إمكانية الكلام، بل يشترط أن يكون هذا الكلام متجذرًا في تجربة العيش والمعاناة. بذلك، تتجاوز (الكلمة) حدود التمثيل الخطابي إلى كونها ممارسة مقاوِمة، تعيد وصل الذات المهمّشة بعالمها، وتكسر انفصالها الذي أنتجته بنى الهيمنة. ويقول في موضع آخر:

"**أنا هنا من أجل الكلمة لا غير، أنا أبشركم بها وأهبها لكم جائزة، وأزوّجكم إياها وأخطبها للعاشقين والعاشقات. سأغنّيها كماء النهر، وأرقِّصها كالموج، وأصلّي لها في الرمل الحارق النبيل، الكلمة هي حياتكم وموتكم، وهي سبيل المحبة والكراهية**"(ساكن، 2014، ص 59).

يكمل هذا الاقتباس من رواية (مسيح دارفور) فكرة أهمية الكلمة، كون المقال يمثّل بيانًا لغويًا مكثفًا يعيد تعريف موقع التابع داخل بنية الحرب والتهميش، حيث تتحول الكلمة من أداة تعبير إلى **أفق وجودي بديل عن السلطة المفقودة**؛ فإعلان السارد (أنا هنا من أجل الكلمة لا غير) يكشف وعيًا حادًا بمحدودية الفعل المادي في سياق العنف، واستعاضة عنه بفعل رمزي يسعى إلى استعادة الصوت، وهو ما يلتقي مع إشكالية تمثيل التابع عند سبيفاك، إذ لا تُستعاد الذات المهمَّشة إلا عبر إعادة امتلاك اللغة بوصفها مساحة للوجود. غير أن هذه الكلمة لا تُطرح بوصفها خطابًا مجرّدًا، بل تتخذ طابعًا تبشيريًا يستدعي مجاز المسيح النبي، حيث تتحوّل الرسالة من وعد بالخلاص إلى فعل كشف وفضح، فتغدو الكلمة (هبة) و (زواجًا) جماعيًا، أي علاقة حميمة تُعيد ربط الجماعة بذاتها في مواجهة تفكيك الحرب، كما تُجسَّد عبر استعارات الماء والموج بوصفها طاقة حية ومتدفقة تقاوم الجمود الذي تفرضه السلطة. وتبلغ هذه الدلالة ذروتها في صورة (الصلاة في الرمل الحارق النبيل)، حيث تتقاطع القداسة مع الألم، فيتحول فضاء العنف إلى موقع لإنتاج المعنى، وهو ما يمكن قراءته في ضوء (سياسات الموت) لدى أشيل مبيمبي التي أشرنا إليها سابقًا، إذ تُنتج السلطة فضاءات للإبادة، بينما يسعى التابع إلى استعادة إنسانيته عبر ترميز معاناته لغويًا. وفي خاتمة الاقتباس، تتجلى الطبيعة المزدوجة للكلمة بوصفها أداة حياة وموت، ومحبة وكراهية، بما يكشف وعيًا نقديًا بأن الخطاب ذاته قد يكون أداة تحرر أو وسيلة لإعادة إنتاج العنف، وهنا تغدو الكلمة ساحة صراع لا تقل خطورة عن ميدان الحرب، حيث يتحدد مصير التابع بين أن يُعاد إسكاتُه أو أن يفرض حضوره عبر خطاب يفضح بنية الهيمنة ويقاومها.

وفي لفتةً إنسانية بارعة يقول مسيح دارفور:

"ثقوا في الإنسان الذي فيكم، ثقوا فيه جيدًا، ضعوا كل ثقتكم فيه، هو محلٌّ لها، محلّها الوحيد الأبدي والنهائي، ولا تؤمنوا بالمثل الذي يقول لكم: لا تضعوا البيض في سلة واحدة، أقول لكم: ضعوا بيضكم كله في سلّة الإنسانية، وسوف تربحون الجمال"(ساكن، 2014، ص 113).

حيث يربط النص بين القيمة الإنسانية والفعل: (فما نحن إلا ما نفعل من أجل الاثنين _الأحياء والأشياء_)، وهو ربط يُخرج الهوية من جوهرها الثابت إلى حيز الفعل الأخلاقي والاجتماعي. وفي سياق دراسات التابع، يمثّل هذا التحول إعادة تعريف للذات المهمّشة بوصفها فاعلًا، لا مجرد موضوع للخطاب أو ضحية للتاريخ. فالإنسان هنا يُستعاد من داخل التجربة، لا عبر وساطة النخب أو السرديات الرسمية، وهو ما يتقاطع مع نقد غرامشي لمصادرة صوت التابع، ودعوته إلى تمكينه من إنتاج وعيه الخاص. وتبلغ هذه الرؤية ذروتها في الدعوة إلى (الثقة في الإنسان الذي فيكم)، وهي دعوة تحمل بعدًا تحرريًا واضحًا، إذ تعيد مركزية الإنسان في مواجهة أنساق الهيمنة التي سعت إلى نزع الثقة منه، سواء عبر الاستعمار أو عبر الدولة ما بعد الاستعمارية. غير أن النص لا يقف عند حدود التمكين الفردي، بل يتجاوزه إلى أفق إنساني شامل، يتجلى في الاستعارة المركزية: (ضعوا بيضكم كله في سلّة الإنسانية). هنا، يُعاد توجيه البوصلة من الانقسامات الهوياتية (العرقية، القبلية، الجهوية، الدينية) والتي عادةً ما تؤججها السلطة لتغذّية فعل العنف، إلى أفق كوني بديل قوامه (الإنسانية) بوصفها قيمة جامعة.

غير أن هذا الطرح، رغم طابعه المثالي، لا يخلو من إشكال. فمن منظور ما بعد الاستعمار، قد يُنظر إلى الدعوة إلى (الإنسانية) بوصفها خطابًا كونيًا يحمل خطر التعميم، وربما إعادة إنتاج مركزية معيارية تُذيب الفوارق التاريخية والثقافية. لكن النص يتفادى هذا المأزق جزئيًا من خلال إصراره على أن هذه الإنسانية لا تُفهم تجريدًا، بل من داخل المعاناة الملموسة والعمل من أجل (الأحياء والأشياء). أي أنها إنسانية مُجسَّدة، تنبثق من الواقع ولا تُفرض عليه.

عليه، يمكن قراءة هذه المقطع لصوت التابع (مسيح دارفور) بوصفها محاولة لإعادة تأسيس (أخلاقيات الكلمة) في سياق ما بعد الاستعمار، حيث تصبح اللغة أداة لاستعادة الوكالة، والفعل معيارًا للحقيقة، والإنسانية أفقًا لتجاوز انقسامات أنتجها تاريخ الهيمنة. إنه خطاب يسعى إلى تمكين التابع من الكلام، لا بوصفه تمثيلًا رمزيًا فحسب، بل بوصفه فعلًا يغيّر الواقع، ويعيد للإنسان ثقته بنفسه، وبقدرته على إنتاج الجمال واكتشافه من قلب المعاناة.

رابعًا: صمت التابع في رواية مسيح دار فور

إلى جانب الصوت، يبرز الصمت بوصفه تجلّيًا مكمّلًا للصوت، إذ لا يُفهم بوصفه غيابًا بل أثرًا مباشرًا للقمع والعنف، حيث يصبح الصمت لغةً بديلةً تعبّر عن ما يتعذّر قوله، أو عن الخوف من تبعات القول، وهو ما يجعل من العلاقة بين الصوت والصمت علاقة تلازم لا انفصال؛ وبذلك، فإن تجليات صوت التابع في الرواية لا تنحصر في حضوره الظاهر، بل تمتد إلى آليات تشكّله، وحدود إمكانه، وشروط قمعه، حيث يتحوّل النص السردي ذاته إلى فضاء تفاوضي تتصارع داخله قوى التعبير والإسكات، ليغدو الأدب، في نهاية المطاف، أداة لإعادة تمثيل الصوت المسلوب، لا بوصفه صوتًا مكتملًا، بل أثرًا دالّاً على تاريخ من الصمت المستمر. فالعنف، والأقصاء، والخوف، والقمع، كلها آليات تنتج صمتًا دلاليًا. وهي آليّات تذخر بها رواية (مسيح دارفور)، ما وسّع من مساحات الصمت وأنماطه في الرواية. هنا نأخذ مقطعًا من الرواية يصوِّر حالة الصمت والعجز من الأجهزة المنوط بها حماية المدنيين وإنفاذ القانون، هنا ثمة أسرة رفضت مغادرة أرضها، تمّ قتل أفرادها، لم يبقَ منهم سوى امرأةٍ واحدة هي الأم التي تعرّضت للضرب والاغتصاب، وتُركت بين الحياة والموت، موثقة اليدين والرجلين، إلى أن وجدتها بعثة الأمم المتحدة للمراقبة وحفظ السلام: **"كان الحزن والأسف باديًا على وجوههم جميعًا، وأيضاً الخوف، الخوف من شيءٍ ما، شيءٍ غامض، أكثر غموضًا من الموت، التقطوا لها صورًا عديدة، تم تصويرها بدقّةٍ، هي وما يُحيط بها من جثث بكاميرات فيديو، رطنوا مرارًا وتكرارًا، لكنهم لم يقتربوا منها إطلاقًا...سألوها أسئلةً ترجمها لها رجلٌ بلغتها. كانت في شبه إغماء، لم ترد لأي سؤال، كانت تراهم مثل الأشباح حمرًا وصفرًا وسودًا وخضرًا، تريدهم أن يطلقوا سراحها بأسرع ما يمكن، أن يقدِّموا لها حبة إسبرين؛ لأنها تحسُّ بصداعٍ مؤلمٍ، يكاد رأسها أن ينفجر، كانت تحسُّ بإعياءٍ شديد، ماذا ينتظرون؟ أريد ماءً، هل تعرفون ولدي محمد؟ وفجأةً اختفوا"**(ساكن، 2014، ص 80).

يمثّل هذا المقطع السردي بنيةً دلاليةً كثيفةً يمكن قراءتها في ضوء إشكاليات الحرب التي تديرها الدولة الوطنية في سياق ما بعد الاستعمار، حيث يتقاطع العنف المادي مع العنف الرمزي لإنتاج (هامش) لا يُستهدف فقط بوصفه مجالًا جغرافيًا، بل بوصفه فضاءً لإعادة تشكيل المعنى والتمثيل. إن الحضور الطاغي لمشاهد الخوف والحزن، المقرون بوصف (شيءٍ غامض، أكثر غموضًا من الموت)، يشي بأن الرعب هنا يتجاوز الفناء الجسدي إلى ما يمكن تسميته بـ(اللايقين الوجودي) الذي تفرضه حروب الدولة على سكان الهامش، عبر مليشيات الموت والخراب؛ إذ لا يعود الموت هو الحدّ الأقصى للخطر، بل يغدو الغموض ذاته أداة من أدوات الهيمنة، بما يحوّل الواقع إلى حالة من التعليق المستمر بين الحياة والموت.

في هذا الإطار، تكتسب تقنية التصوير دلالة مركزية، حيث (التقطوا لها صورًا عديدةً... وتم تصويرها بدقة بكاميرات فيديو)، فالكاميرا هنا ليست أداة توثيق بريئة، بل جهاز مراقبة ينتج خطابًا بصريًا يُعيد امتلاك

الجسد (المُهمَّش) عبر تحويله إلى موضوع للرؤية والتصنيف. إن الجسد الأنثوي المصاب، المحاط بالجثث، يُعاد إنتاجه بوصفه أثرًا داخل أرشيف السلطة، لا ذاتًا متكلمةً. وهذا ما يحيلنا على مفهوم التمثيل الذي طرحه إدوارد سعيد، حيث لا يُسمح للآخر بأن يقدّم نفسه، بل يُعاد تقديمه ضمن منظومة خطابية تكرّس هيمنة المركز.

غير أن الأهم في هذا المقطع هو مفارقة (الكلام/الصمت). فالشخصيات (رطنوا مرارًا وتكرارًا)، أي أنهم يتكلمون، لكن خطابهم يظل غير مفهوم للضحية، بينما يُستدعى مترجم لنقل الأسئلة. هنا يظهر التابع – وفق تصور سبيفاك– في وضعية مزدوجة: فهو موضوع للكلام (تُوجَّه إليه الأسئلة)، لكنه غير قادر على إنتاج خطاب معترف به. إن وجود المترجم لا يحلّ المشكلة، بل يكشفها؛ إذ يُصبح الكلام نفسه وسيطًا سلطويًا، يُعاد من خلاله تشكيل صوت الضحية وفق شروط السلطة. لذلك، فإن عدم ردّها (لأي سؤال) لا ينبغي فهمه بوصفه عجزًا فحسب، بل بوصفه شكلًا من (الصمت الدال)، أو ما يمكن تأويله بوصفه مقاومةً سلبيةً ترفض الانخراط في لعبة التمثيل المفروضة.

ويتعمّق هذا البعد مع التحوُّل الإدراكي الذي تعيشه الشخصية، حيث ترى الآخرين (مثل الأشباح حمرًا وصفرًا وسودًا وخضرًا). هذا التشظِّي اللوني لا يعكس فقط حالة الهذيان، بل يشير إلى تفكك البنية الإدراكية تحت وطأة العنف، بما يحوّل الفاعلين (الأمم المتحدة وممثليها) إلى كيانات غير متمايزة، فاقدة للهوية الإنسانية، وفاقدة للقدرة والأهلية لإنقاذ وحماية المدنيين. وهنا يمكن استحضار تصور فرانز فانون، الذي يرى أن العنف الاستعماري يُنتج اغترابًا مزدوجًا: اغتراب الضحية عن ذاتها، واغتراب الجلاد عن إنسانيته. فالمشهد لا يقدّم فقط ضحية منهارة، بل يلمّح أيضًا إلى فاعلين يعيشون حالة من (تفريغ المعنى)، حيث يتحولون إلى آلات تسجيل وتصوير أكثر منهم ذواتًا أخلاقية. هذا ما تؤكّده كذلك طلبات الضحية البسيطة: (أريد ماءً... حبة إسبرين... هل تعرفون ولدي محمد؟) التي تكشف عن انكسار الخطاب الكبير للحرب أمام الحاجات الأولية للإنسان. فبينما ينشغل ممثلو الأمم المتحدة بالتوثيق والاستجواب، ينحصر أفق الضحية في البقاء، وفي استعادة روابطها الإنسانية (الابن، الألم، العطش). هذه المفارقة تفضح الطبيعة اللاإنسانية للحرب، حيث يُختزل الإنسان إلى (مادة) للمعرفة الأمنية أو الإعلامية، بينما يُهمَّش بوصفه كائنًا ذا احتياجات وذاكرة وعلاقات.

أما النهاية المفاجئة: (وفجأةً اختفوا)، فتفتح النص على دلالة شديدة القتامة، إذ تشير إلى الطابع الزئبقي لمنظمات الأمم المتحدة في الهامش؛ إذ أن حضورها ليس دائمًا ولا مسؤولًا، بل هو حضور عابر، يخلّف وراءه الضحايا دون إنقاذ أو حماية حقيقية. وهذا يتسق مع عجز هذه المنظمات في سياق الحروب، والتي لا تهدف دائمًا إلى إطفائها، بل إلى إدارتها بما يخدم وجودها وشرعيتها.

ومن زاوية سردية، فإن الرواية تعوّض هذا الصمت عبر آليات أخرى، أهمها **السرد نفسه بوصفه صوتًا بديلًا** .فبينما تصمت الشخصية داخل الحدث، يتكلم النص نيابة عنها، أو بالأحرى يخلق فضاءً تُستعاد فيه تجربتها خارج شروط القمع المباشر. وهنا يمكن الاستفادة من تصور إدوارد سعيد حول السرد بوصفه مجالًا لمقاومة التمثيل الاستعماري، حيث يصبح الأدب أداة لإعادة كتابة ما تم إسكاته أو تشويهه في الخطاب الرسمي.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن هذا المقطع يعيد تمثيل الهامش بوصفه فضاءً يُحرم فيه التابع من الكلام المعترف به، لكنه في الوقت ذاته يكشف عن أشكال أخرى من التعبير، سواء عبر الصمت أو عبر الجسد المتألم أو عبر اللغة المتكسّرة للطلب والنداء. وهكذا، فإن النص لا يكتفي بإدانة عنف الدولة، وعجز المنظمات الأممية، بل يقدّم قراءة معقّدة لعلاقة السلطة بالصوت، حيث يتجاور التوثيق مع الإقصاء، والكلام مع الصمت، والحضور مع الاختفاء، في بنية سردية تكشف عن عمق المأزق الذي تعيشه الدولة الوطنية حين تعيد إنتاج آليات الهيمنة الاستعمارية داخل فضاءاتها الهامشية.
وحين يغادر أفراد بعثة الأمم المتحدة، يأتي جند الحكومة، فيسقون المرأة بعض الماء، ويطلقون سراحها بسرعة كأنهم يخشون شيئًا، وبعد أسئلة عديدة لم تجب عليها، إذ هي لم تسمع شيئًا مما يقولون من هول ما مرّت به، "**اقترح أحدهم أن يتم قتلها ودفنها مع الجثتين؛ وبالتالي يكونون قد تخلصوا من المأزق نهائيًا**"(ساكن، 2014، ص 81).

حيث يقدّم هذا المقطع من الرواية تمثيلًا مكثّفًا لسياسات (صمت التابع) في سياق حربٍ تديرها الدولة الوطنية في الهامش، حيث تتداخل آليات العنف المادي مع تقنيات الإقصاء الرمزي لإنتاج ذاتٍ لا يُعترف بصوتها داخل منظومة السلطة. فالمرأة، بوصفها تابعًا مضاعف الهشاشة (كونها مدنية، وأنثى، وواقعة في فضاء الحرب)، تُوضَع في موضع الاستجواب، غير أنّ (عدم إجابتها) لا يُقرأ هنا بوصفه عجزًا فرديًا، بل بوصفها أثرًا مباشرًا لصدمةٍ تُعطّل الإدراك، فالتابع هنا لا يُحرم من الكلام فحسب، بل من شروط إمكان أن يُسمع كلامه. غير أنّ اللحظة الأكثر كثافة دلالية تتمثّل في الاقتباس: (اقترح أحدهم أن يتم قتلها... وبالتالي يكون قد تخلصوا من المأزق نهائيًا)، إذ يكشف هذا الاقتراح عن منطق سلطوي يرى في وجود التابع ذاته مأزقًا، يجب حسمه بالإزالة الجسدية، أي تحويل الصمت من حالة عرضية إلى **حلّ نهائي** يضمن محو الشهادة قبل أن تتشكّل. بهذا المعنى، لا يعود القتل فعلاً عنيفًا فحسب، بل يصبح تقنية لإدارة المعرفة، حيث تُمحى إمكانات السرد البديل التي قد تفضح بنية العنف.

الخاتمة:

جاءت هذه الدراسة في الخطاب السردي، في ضوء مقاربات ما بعد الاستعمار ودراسات التابع، واتخذت من رواية "مسيح دارفور" لبركة ساكن أنموذجًا تطبيقيًا. وخلُصت إلى أن هذه الرواية تمثل خطابًا سرديًا بالغ الكثافة في مساءلة علاقات القوة التي تنتج التهميش والعنف، وتعيد تشكيل الوعي الجمعي داخل فضاءات الحرب والنزاع. فقد تبيّن أن الروائية لا تقدّم الحرب بوصفها خلفية أحداث فحسب، بل بوصفها بنية منتجة للمعنى، تُعاد من خلالها صياغة مفاهيم الصوت والصمت، حضورًا وغيابًا، تعبيرًا وكبتًا. وفي هذا السياق، يتبدّى "صوت التابع" بوصفه صوتًا غير مكتمل التحقق، يتشكل داخل شبكة معقّدة من القمع المادي والرمزي، حيث لا يُسمح له بالظهور إلا في حدود مشروطة، أو عبر شروخ السرد وتصدعاته، وهو ما يجعل من الصمت نفسه علامة دالة لا تقل أهمية عن الكلام.

كما كشفت القراءة أن الرواية تعيد تفكيك العلاقة بين السلطة والمعرفة في سياق الدولة ما بعد الاستعمارية، حيث لا ينحصر العنف في بعده العسكري المباشر، بل يتجاوز ذلك إلى إنتاج أنماط من الإقصاء الرمزي الذي يطال اللغة والذاكرة والتمثيل. وقد أظهرت الدراسة أن التهميش في النص ليس حالة عرَضية، بل هو نتاج بنية تاريخية ممتدة يتداخل فيها الإرث الاستعماري مع ممارسات الدولة الوطنية، بما يجعل من الهامش فضاءً لإعادة إنتاج الصراع بدل تجاوزه. ومن هنا، يصبح السرد الروائي أداةً لكشف هذه البنى لا بوصفه خطابًا توثيقيًا، بل بوصفه ممارسة تفكيكية تعيد مساءلة المسكوت عنه في التاريخ والواقع معًا.

في ضوء ذلك، يتضح أن رواية مسيح دارفور لا تكتفي بتمثيل الضحايا أو تسجيل وقائع العنف، بل تسعى إلى إعادة تعريف مفهوم "التمثيل" ذاته، عبر إظهار حدوده وإشكالياته، وإبراز التوتر القائم بين الرغبة في الكلام واستحالة القول الكامل. كما تبرز الرواية، من خلال بنيتها السردية وتعدد أصواتها، أن الهوية في سياقات الحرب ليست معطى ثابتًا، بل بناءً متحركًا يتشكل تحت ضغط العنف والتاريخ والسلطة.

تقترح هذه الدراسة في خاتمتها أن تحليل السرديات التي تأتي في سياق حروب الهامش يتطلب مقاربات نقدية أكثر مرونة، قادرة على استيعاب تداخل الصوت والصمت، وعدم الاكتفاء بقراءة النصوص بوصفها انعكاسًا للواقع، بل بعدّها فضاءات لإعادة إنتاجه وتفكيكه في آنٍ معًا. كما تدعو إلى توسيع دائرة البحث في تمثيلات التابع في الأدب العربي المعاصر، بما يسمح بفهم أعمق لديناميات الإقصاء والمقاومة داخل البنى السردية والثقافية.

فهرست المصادر والمراجع

- عبد العزيز بركن ساكن كاتب وروائي سوداني يُعدّ من أبرز الأصوات السردية في الأدب العربي المعاصر، ولا سيما فيما يتصل بتمثيل الهامش وتجارب التهميش والحرب. من أبرز رواياته مسيح دارفور، والجنقو مسامير الأرض، وامرأة من كمبو كديس. تتميّز كتاباته بأسلوب سردي كثيف، يمزج بين الواقعية القاسية والرمزية، ويعتمد على تعدد الأصوات، وتفكيك البنى التقليدية للسرد، بما يجعله قريبًا من مقاربات ما بعد الاستعمار التي تهتم بإبراز صوت المهمّشين وإعادة مساءلة الخطابات المهيمنة.
- أشكروفت، ب، وآخرون. (2010). دراسات ما بعد الكولونيالية: المفاهيم الرئيسية. ترجمة: أحمد الروبي، وأيمن حلمي وعاطف عثمان. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- أشكروفت، ب، وآخرون، (2010). دراسات ما بعد الكولونيالية: المفاهيم الرئيسية. ترجمة: أحمد الروبي، وأيمن حلمي وعاطف عثمان. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- مبيمبي، أ. (د.ت). السياسات النكروية أو سياسات الموت، ترجمة: أماني أبو رحمة، https://www.academia.edu/41830609/. ص 2.
- مبيمبي، أ. (د.ت). ما بعد الاستعمار: أفريقيا والبحث عن الهوية المسلوبة. ترجمة: أمين الأيوبي، ابن النديم للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، ودار الروافد الثقافية – ناشرون، بيروت، لبنان.
- شاكرابارتي، د. (2016). دراسات التابع والتأريخ ما بعد الكولونيالي. ترجمة: ثائر ديب، مجلة أسطور للدراسات التاريخية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة: العدد الثالث، مايو، 7–23.
- ساكن، ع، (2014)، مسيح دارفور. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر.
- سبيفاك، غ. (2020). ط1. هل يستطيع التابع أن يتكلّم. ترجمة: خالد حافظي. الجبيل: صفحة سبعة للنشر والتوزيع.
- سعيد، أ. (2014). الثقافة والإمبريالية. ترجمة: كمال أبو ديب، ط4، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت.
- فانون، ف. (د.ت). معذبو الأرض. ترجمة: سامي الدروبي وجمال الأتاسي. بيروت: دار الطليعة.

STARDOM UNIVERSITY
S
D U

صدمات الأطفال والمراهقين والتعليم تحت ضغط الحروب والمنازعات دراسة وصفية تحليلية

أ.د محمد محمود مصطفى[50]

عميد كلية علم النفس الإسلامي، ومؤلف كتاب "نفض الرماد" رحلة المواطن السوري من الألم إلى الأمل

[50] – عميد كلية علم النفس الإسلامي، ومؤلف كتاب "نفض الرماد" رحلة المواطن السوري من الألم إلى الأمل

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد؛ فإن مما لا يخفى على أحد حالة الوهن التي أصابت الأمة الإسلامية ولا سيما العربية على جميع المستويات أفرادًا وأسرًا وجماعات وأحزابًا ودولًا، مما يفتّ في عضد الأمة الجامعة رغم ما تمتلكه من معين صاف لا ينضب من القرآن الكريم وسنة النبي صلى الله عليه وسلم .

ولما كانت المشاهد التي بثّها الإعلام من سورية وغزة والسودان واليمن من معتقلين ومسجونين ومتحررين ومهجرين ولاجئين ومقهورين مكبوتين مروّعة وصادمة، لم تُصِبْ الشخصَ المريض أو المضطرب بالألم النفسي، بل تعدى أثرُها إلى العالم بأسره، فبدأ من يتصور فيه السواء النفسي يشعر بأعراض الصدمات النفسية حتى وهو بعيد عن المنطقة وحروبها.

إن الألم النفسي بعد الصدمات يُعتبر تجربة عميقة ومعقدة تؤثر في العديد من جوانب الحياة اليومية للشخص البالغ فكيف بالطفل والمراهق؟

تُعرف هذه الحالة أحيانًا باضطراب ما بعد الصدمة، والذي يمكن أن يحدث بعد التعرض لمواقف صادمة مثل التعذيب والاعتقال والموت والقتل والهدم والحرق والقنابل والرصاص والتهديد، وفقدان شخص عزيز، وحادث كارثي، اعتداء، أو صدمة نفسية أخرى، فيعاني الكثير من الأشخاص من ذكريات مؤلمة عن الحدث الصادم، والتي قد تعود من ذاكرته بشكل غير متوقع إلى واقعه فتكدره وتؤذيه، وقد يشعر بعض الناس بحرقة في الصدر، وتسارع في ضربات القلب، أو شعور عام بالقلق المستمر، وقد يسعى بعض الأفراد لتجنب الأماكن أو الأشخاص الذين يذكرونهم بالحادثة، وقد يظهر الاكتئاب، والشعور بالذنب أو العزلة، وعدم الاهتمام بالأشياء التي كانت تسعدهم سابقًا، ويجد الكثيرون صعوبة في التركيز أو اتخاذ القرارات.

وفي هذا العالم المليء بالتحديات والصعوبات والمشكلات والصراعات على كل المستويات، تبقى الرعاية النفسية الإيمانية الواحة التي تلجأ إليها الأرواح المتعبة، بحثًا عن السكينة والتوازن.

إن الصحة النفسية ليست مجرد حالة طبية، بل هي رحلة مستمرة نحو تحقيق السعادة والرضا الداخلي لكل شخص مرّ بما مرّ به المواطنون في عالمنا العربي والإسلامي.

إن علم النفس الإسلامي لا ينظر إلى الإنسان بوصفه آلةً بيولوجية أو كيانًا سلوكيًا فحسب، بل يراه خليفةً في الأرض، صاحب روح وعقل وجسد، صاحب نفس فاعلة، تتفاعل مكوناته الثلاثة في لحظة الصدمة كما في لحظة الشفاء.

ومن هذا المنظور، فإن اضطرابات ما بعد الصدمة ليست مجرد خلل في الجهاز العصبي أو اضطراب في الذاكرة، بل هي شرخٌ في العلاقة بين النفس وربّها، بين الإنسان ومعناه، بين الذاكرة والرسالة.

لقد مرّ الأطفال والمراهقون في أماكن الحروب والصراع، خلال السنوات الماضية، بتجربة وجودية مركّبة، تتجاوز حدود الألم الفردي إلى ما يمكن تسميته بـ "النكبة النفسية"، حيث تداخلت مشاعر الفقد، التهجير، القهر، والخذلان، مع أسئلة الإيمان، العدالة، والانتماء.

فالصدمة ليست فقط ما حدث، بل كيف فُسّر، وكيف تم استقباله في القلب، وكيف أثّر على الإيمان، واليقين، والرضا؟

إننا أحوج ما نكون لأن ندرك حقيقة أساسية في غاية الأهمية، وهي أن الفرد هو أغلى استثمار يمكن أن تملكه أي دولة أو مجتمع؛ فالفرد، بقدراته وإبداعاته، هو من يبني ويطور وينهض بالأمم، ولعل من يقرأ هذه الكلمات من بلداننا العربية يدرك هذا المعنى تمامًا، فقيمة المواطن ينبغي أن تفرض نفسها على الدولة ومن يقودها، فكل مواطن يستحق عيشًا كريمًا ومأوىً آمنًا ورزقًا يكفيه، وتعليمًا وصحة وبيئة، ومن هذا صحته النفسية.

إن تعزيز قدرات الأفراد والانتباه إلى تعليمهم وصحتهم وتطوير مهاراتهم هو مفتاح تحقيق النهضة والازدهار في مجتمعاتنا.

ومن المعلوم أن الأطفال والمراهقون يُشكلون أكثر من نصف سكان العديد من المناطق المتضررة من الحروب، مما يجعلهم عرضة بشكل فريد لتأثيرات الصدمات على النمو العصبي، والتعرض المباشر للعنف – مثل القصف والنزوح والتشرد – يُحفز استجابات الإجهاد الحاد الذي يتطور إلى اضطرابات مزمنة، مما يُضعف التركيز والذاكرة والمهارات الاجتماعية الضرورية للتعلم، وتتعثر عملية التعليم، الذي يُعد واقيًا حاسمًا ضد الفقر وعدم الاستقرار.

تحت هذه الضغوط: تتحول المدارس إلى أهداف، أو تتحول إلى مراكز إيواء، ويهاجر المعلمون، ويفقد المتعلمون المتضررون بصدماتهم الاهتمام، وتحاول هذه الدراسة أن تُحلل هذه التقاطعات من خلال عدسة بيئية اجتماعية، مع اقتراح أدلة تجريبية لتوجيه التدخلات.

وتكشف الأبحاث السابقة، مثل دراسات حرب الخليج وقطاع غزة وثورة سورية، عن علاقة واضحة للاستجابة للصدمات بالنتائج، حيث يتنبأ التعرض التراكمي بمسارات أكاديمية وحياتية أسوأ.

الصدمة النفسية لدى الأطفال والمراهقين المتعرضين للحرب

تُعزز مناطق الحرب من انتشار الصدمة: تصل معدلات اضطراب ما بعد الصدمة إلى 15–43% لدى الأطفال، و29.4% متوسطًا لدى المراهقين، مع تعقيد الاكتئاب (20–30%) والقلق.

من الناحية العصبية البيولوجية، يُفرط الإجهاد المزمن في تنشيط المحور HPA،[51] مما يقلص حجم الحصين ويُضعف الوظيفة التنفيذية – مما يظهر كعدوانية وسحب وأداء أكاديمي ضعيف. أظهرت بيانات طولية

[51] – Hypothalamic-Pituitary-Adrenal axis ، وهي في السياق الأكاديمي النفسي والصحي حول صدمات الأطفال في الحروب، يشير إلى محور المهاد النخامي الكظري، وانظر: Mental health of children living in war zones: a risk and protection perspective, Claudia Catani، PMID: 29352542 PMCID: PMC5775132

من مراهقي الكويت أثناء أزمة الخليج 1990–1991 أن أحداث الحرب (مثل هجمات صواريخ سكود) تنبأت بشكل مستقل بأعراض PTS [52]والقلق والأعراض النفس– بدنية، مستمرة إلى مرحلة البلوغ.

جدول يلخص الدراسات الرئيسية للانتشار:

الدراسة/السياق	حجم العينة/العمر	انتشار PTSD	النتائج الأخرى	الاستشهاد
أزمة الخليج (الكويت)	831 (11–14 سنة)	15–20%	القلق، أعراض نفس بدنية، حضور جامعي أقل	pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC3877742
غزة (2023–2025)	أطفال	مرتفع	حالات صدمة من العنف	emro.who.int/emhj-volume-31-2025/volume-31-issue-4/cases-of-trauma-due-to-war-and-violence-among-children-in-gaza.html
مناطق الحرب العامة	مراهقون	29.4% متوسط	الاكتئاب، العدوانية	pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC12086914
حرب البوسنة	أطفال	20–40%	مشكلات علاقاتية طويلة الأمد	https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC5775132

تعطيل التعليم

تُحرم النزاعات 222 مليون طفل من التعليم عالميًا، مع 32 مليون في أزمات حادة، ومن نتائجها:

1)يظهر الشباب المتعرضون للأزمات الحادة كالحروب عجزًا في التركيز (غياب 40% أعلى) وانخفاض الدرجات (10–20% انخفاض).

2)في مناطق النزاع، تواجه الفتيات خطر الانسحاب 2.5 مرة أكبر بسبب طلب السلامة والزواج المبكر غير المنضبط.

3)يظهر الأولاد من الجنسين اضطرابات سلوكية.

وجدت دراسة الخليج أن التعرض العالي للحرب يقلل فرص الجامعة إلى النصف، قويًا حتى مع ارتفاع معدلات الذكاء والرغبة في التحصيل، ومع فقدان الأب في الحرب تسوء النتائج.[53]

إن الصدمة الجمعية للشعوب المتعرضة للحروب والصدمات تمثل ظاهرة متعددة الأبعاد، ناجمة عن سنوات الحرب والأزمة ، حيث لم تؤثر فقط على الأفراد بشكل نفسي، بل غزت النسيج الاجتماعي والتربوي، مسببة اضطرابات متلاحقة عميقة ومعقدة تتطلب تفكيكًا دقيقاً للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية.

[52] – اضطراب ما بعد الصدمة، وسيأتي.

[53] – Life Outcomes Influenced by War-Related Experiences During the Gulf Crisis, Fawzyiah Hadi, Betty S Lai, Maria M Llabre, PMCID: PMC3877742 NIHMSID: NIHMS514740 PMID: 24003829

التحليل النفسي للصدمة الجمعية لشعوب الحروب والصراعات

تشير الدراسات النفسية إلى أن الصدمة الجمعية الناجمة عن الحروب في المواطن المذكورة وغيرها أنها تسببت في انتشار اضطراب ما بعد الصدمة بين نسبة كبيرة من الأطفال والمراهقين، حيث يعاني حوالي 30% إلى 60% من الأفراد الذين تعرضوا لأحداث عنيفة متكررة من أعراض تشمل الذكريات المقتحمة، كوابيس مزعجة، تجنب المواقف المشابهة، والقلق المستمر.

والصدمة تراكمية بطبيعتها، فلا تقتصر على حادثة واحدة، بل تتضاعف وتشتد بفعل تجارب النزوح، التشرد، فقدان الأحبة، والتجربة المستمرة للعنف.

هذه الظاهرة تؤدي إلى اضطرابات نفسية متعددة تشمل الاكتئاب، القلق، العزلة، والإدمان على المخدرات، خاصة بين الشباب الذين يسعون للهروب من واقعهم الموجع.

التحليل النفسي يشير أيضاً إلى ارتفاع معدل الإصابة باضطرابات ما بعد الصدمة في هذه المجتمعات، على الرغم من قدرات المناعة النفسية الفطرية التي يمتلكها الأفراد، بسبب شدة وتعدد الصدمات وعدم وجود بيئة داعمة كافية لتحقيق التعافي النفسي.

الأثر التربوي والنفسي التراكمي

على المستوى التربوي، أدت الصدمة الجمعية إلى إحداث تغيرات جذريّة في البيئة التعليمية للأطفال والمراهقين؛ فالأطفال النازحون واللاجئون يعانون من صعوبات في التعلم، وعدم التركيز، وصدمات نفسية تعرقل تطورهم الأكاديمي والاجتماعي، وحتى البيئة المدرسية، والتي ينبغي أن تكون مكاناً آمناً للتعلم والنمو، تتحول إلى بيئة غير مستقرة بفعل الأحداث المستمرة والنزاعات.

تأثير الصدمة يتجاوز الأفراد إلى الأسر، حيث يتأثر الآباء والأمهات باضطرابات نفسية تؤثر بدورها على تربية الأطفال والمراهقين، وتتراجع مهارات التواصل الأسري، ويزيد الخوف والقلق، ما يخلق دوامة من التوترات الأسرية التي تؤثر سلباً على النمو النفسي للأطفال.

البعد الاجتماعي للصدمة الجمعية

اجتماعياً، أدت الصدمة الجمعية إلى تفكك النظام الاجتماعي التقليدي ، حيث تراجع دور الأسرة، وتغيرت الروابط الاجتماعية والمجتمعية.

مع فقدان الكثيرين لمساكنهم وأراضيهم، ونزوحهم إلى مناطق مختلفة، تفككت الشبكات الاجتماعية التي كانت تدعم أفراد المجتمع في أوقات الأزمات.

هذا التفكك ولد حالة من الانفصال النفسي والاجتماعي، وتنامى الاستقطاب الطائفي والسياسي، ما أدى إلى انتشار عدم الثقة بين أبناء المجتمع الواحد، وزيادة حالات العنف الأسري والمجتمعي، وضعف الدعم الاجتماعي الذي يشكل ركيزة أساسية للتماسك الاجتماعي والتعافي النفسي.

وعلى المستوى المجتمعي الأكبر، ساهمت عوامل الفقر، البطالة، وانعدام الأمن الاقتصادي في زيادة الضغط النفسي والاجتماعي على الأسر والأفراد، ما أنتج دورة مستمرة من التوتر والتدهور النفسي تؤثر على جودة الحياة اليومية ومستويات الأداء الوظيفي والاجتماعي.

اضطراب ما بعد الصدمة (P.T.S.D)[54]

– اضطراب ما بعد الصدمة هو حالة نفسية تنشأ بعد التعرض لحدث عنيف أو مهدد للحياة، وتتسم بذكريات متكررة، كوابيس، تجنّب للمثيرات، وفرط يقظة.

بله، لا يمكن فهم الصدمة الحادثة للأطفال والمراهقين خلال الحروب عبر نموذج الصدمة الفردية البسيطة الناتجة عن حادث منعزل.

- فالواقع المشاهد في هذه الدول هو النموذج الأمثل لما يسمى في علم النفس الإكلينيكي وعلم نفس الصدمات بـ "صدمات الإجهاد المتعددة والممتدة"[55] أو "اضطراب الكرب التالي للصدمة المعقد"[56]، فهي صدمة مركبة ومستمرة، فلم يكن التعرض للصدمة لمرة واحدة، بل هو تعرض يومي متكرر ومتعدد الأشكال: فقدان الأحبة، القصف، التهجير، التعذيب، الاختفاء القسري، انهيار الاقتصاد، فقدان المستقبل، الخوف والقلق، وهذا، بلا شك، يمنع أي فرصة للتعافي الطبيعي، حيث أن "الحدث الصادم" لم ينتهِ، بل هو حاضر في كل لحظة.
- انهيار أنظمة الدعم النفسي والاجتماعي والديني: الصدمة الجماعية تتفاقم عندما تنهار كل أنظمة الدعم الطبيعية: تفكك العائلة، تشتت المجتمع، انهيار النظام الصحي والتعليمي والشرعي، وتحول الوطن من مصدر للأمان إلى مصدر للتهديد، وهذا يضع العبء على الفرد الذي يكون هو نفسه مصابًا وجزءًا من النظام المنهار.

مستويات ظهور هذه الصدمات:

❖ المستوى الفردي:

- أعراض جسدية: انتشار أمراض "النفس بدنية" مثل آلام الظهر والمعدة والصداع المزمن، دون سبب عضوي واضح.
- أعراض نفسية: تكرار استدعاء الذكريات، الكوابيس، اليقظة المفرطة، حيث ينظر الشخص إلى السماء خوفاً من الطائرات أو ينفعل لأي صوت عالٍ، تجنب كل ما يذكّر بالصدمة مثل الأخبار، أو حتى أماكن معينة كان يأنس لها ويزورها، القلق العام، الاكتئاب، والشعور بالذنب لكونه على قيد الحياة، وهو ما يعرف بأنه ذنب الناجي.

---

54 – Post-Traumatic Stress Disorder

55 – Complex and Continuous Traumatic Stress

56 – Complex PTSD

- تغير في المعتقدات: فقدان الإيمان، أو تعمقه بشكل هستيري مرضي وسواسي، أو تحول إلى التشاؤم العميق وفقدان الثقة في المستقبل والإنسانية، مع فشو ظواهر اللوم والعتاب للمهجّرين أو اللاجئين، وتوزيع الاتهامات والحسد والحقد من الداخل إلى الخارج، والعكس، وهو مشاهد.
- الذاكرة المشوهة: أصبحت الذاكرة الجماعية مليئة بالثقوب والفجوات؛ فهناك جيل كامل لا يتذكر سوى الحرب، بينما يحاول الجيل الأكبر نسيان ماضٍ لم يعد له وجود.

❖ **على المستوى العائلي:**

- تغير الأدوار: فقدان الأب أو الأم يؤدي إلى انهيار الهيكل الأسري التقليدي، واضطرار الأطفال لتحمل مسؤوليات لا تتناسب مع أعمارهم.
- انتقال الصدمة بين الأجيال: يصبح الوالدان، بسبب ألمهما وصدمتهما، غير قادرين على توفير الدعم العاطفي الآمن لأطفالهما، مما ينقل حالة من الخوف وعدم الاستقرار إلى الجيل التالي حتى من لم يعش الحرب مباشرة.

❖ **على المستوى المجتمعي:**

- تطبيع حالة عدم الاستقرار: أصبحت الحالة الطارئة المتوترة القلقة هي الحالة الطبيعية، وأصبح التكيف مع الخطر سمة السلامة والنجاة بل والحياة الاعتيادية، لكنه يأتي على حساب التخطيط للمستقبل أو بناء أحلام طويلة المدى.
- الانزياح القيمي: تغيرت مفاهيم "الطبيعي" و"المقبول"؛ فالموت والاعتقال والهروب والتغييب لم يعد حدثًا استثنائيًا مروعًا مدمرًا، بل أصبح جزءًا من الروتين اليومي، وبالتالي العنف بأنواعه أصبح لغة أولية للحوار.
- الانقسام والتشرذم: حولت الصدمة المجتمع إلى جزر منعزلة من الذكريات المؤلمة، كل منها يحمل روايته الخاصة للأحداث، مما يعمق الهوة الاجتماعية ويجعل المصالحة الوطنية مهمة شبه مستحيلة من الناحية الاجتماعية.
- فقدان السردية الموحدة: لا توجد قصة واحدة للحرب، بل ملايين القصص المتصارعة، وهذا يجعل عملية "معالجة" الصدمة الجماعية معقدة، إذ لا يوجد إجماع على ما يجب معالجته أو تذكره أو حتى نسيانه.
- فقدان الشعور بالانتماء: لم يعد الانتماء للمكان أو الوطن أمرًا بديهيًا، بل أصبح هناك شعور بالضياع والوحدة حتى بين من يعيشون في بلدهم.
- اللغة المعطلة: تحولت اللغة في بلدان الحروب والنزوح من أداة للتعبير إلى أداة للصمت، فهناك الكثير من القصص التي لا يمكن سردها، والكثير من المشاعر التي لا يمكن وصفها.
- انهيار المنظومة الأخلاقية والاجتماعية، هو أحد أكثر النتائج العميقة والخطيرة للحرب والصدمات المستمرة، إنه ليس مجرد "تدهور" في القيم، بل هو تحول جذري في البنى التي تحكم العلاقات بين الأفراد والمجتمع والدولة، لم يعد الانهيار الأخلاقي في هذه البلدان مسألة انحلال أفراد، بل هو انهيار النظام

الأخلاقي بأكمله، فالبيئة التي كانت تسمح للأخلاق بالنمو والازدهار قد دمرت، وما نشهده هو "أخلاقيات البقاء" التي حلت محل "أخلاقيات الفضيلة".

تفكك الأسرة والعلاقات الاجتماعية:

- انعكاس الأدوار: تحول الأطفال إلى معيلين، وفقد الآباء هيبتهم وقدرتهم على الحماية، مما أنهى نموذج السلطة الأبوية القائمة على الاحترام.
- تدهور مكانة المرأة: في ظل الفقر وغياب المعيل، أصبحت المرأة أكثر عرضة للاستغلال الجنسي والاقتصادي، أو للزواج المبكر كعبء مالي على الأسرة.
- تحول الثقة إلى شك: لم يعد الجار موثوقًا، ولا الصديق مأمونًا، فالكثير يتصوّر أن الجميع يعمل للمخابرات، والجميع يتربح بالتبليغ عن الآخرين، خاصة إذا كان من خلفية طائفية أو سياسية مختلفة، فقد حل الريب محل الثقة كأساس للعلاقات الاجتماعية.

إن بلادنا المنكوبة بالحروب اليوم هي جسد جغرافي تحفر في جلده خريطة من الندوب المرئية، وفي روحه الاجتماعية نسيج من الندوب غير المرئية.

الصدمة هنا لم تعد اضطرابًا نفسيًا يمكن تشخيصه وعلاجه فحسب، بل هي مناخ وجودي جديد.

<u>ردود الفعل السلوكية:</u>

تتنوع ردود أفعال الإجهاد الصادم بشكل كبير؛ فكثيرًا ما يلجأ الناس إلى سلوكيات لإدارة آثار الصدمة، أو شدة مشاعرهم، أو الجوانب المؤلمة للتجربة الصادمة، فيخفف بعض الناس من حدة التوتر أو الضغط النفسي من خلال سلوكيات تجنبية، أو علاجية (مثل تعاطي الخمور والمخدرات أو أدوية العلاج الذاتي كالمسكنات)، أو قهرية (مثل الإفراط في تناول الطعام)، أو اندفاعية (مثل السلوكيات عالية الخطورة)، أو إيذاء النفس ومحاولات الانتحار،[57] وقد يحاول آخرون السيطرة على تجاربهم من خلال العدوانية أو إعادة تمثيل جوانب الصدمة لا شعوريًا.

إن ردود الفعل السلوكية هي أيضًا عواقب تجارب صادمة، أو مكتسبة منها، فيتصرف بعض الناس وكأنهم لا يستطيعون التحكم في بيئتهم الحالية، فيفشلون في اتخاذ أي إجراء أو قرارات بعد فترة طويلة من الصدمة بحيث يصابون بما يعرف بالعجز المكتسب، ويربط آخرون عناصر الصدمة بالأنشطة الحالية، مثل اعتبار لحظة حميمة في الزواج علامة إهمال بعد هدم البلاد وتشتت العباد.

<u>إعادة التمثيل:</u>

من الأعراض المميزة للصدمة إعادة تجربة الصدمة بطرق مختلفة، ويمكن أن تحدث إعادة التجربة من خلال إعادة تمثيلها حرفيًا أو محاولة التعرض لنفس المستوى من الخطورة والأذى، حيث يستعيد الناجون

[57] – وهي نادرة في عالمنا العربي والإسلامي والأسباب معروفة.

من الصدمة صدمة ماضية ويعيدون خلقها بشكل متكرر في حياتهم الحالية، وإن لم يكن حرفيًا فذهنيًا داخليًا وتتكرر هذه العملية بشكل يومي، بل ويمكن لعدة مرات.

ويتضح هذا جليًا لدى الأطفال، في ألعابهم وتعاملاتهم مع الأضعف منهم أو الحيوانات، الذين يلعبون بمحاكاة ويتصرفون بتقليد.

إن محاولات فهم إعادة التمثيل كسلوك نفسي وآلية تعامل معقدة للغاية، إذ تحدث لأسباب متعددة؛ ففي بعض الأحيان، يعيد الأفراد تمثيل صدمات الماضي لإتقانها، كمن فشل مرة في محاولة الانتحار، ولهذا من أمثلتها: إعادة تمثيل وتنفيذ سلوكيات إيذاء النفس، والرغبة الجنسية المفرطة، والمشي وحيدًا في مناطق غير آمنة، أو غيرها من السلوكيات عالية الخطورة، والقيادة المتهورة، أو التورط في علاقات مدمرة كالمليشيات وتعظيم الطائفية على سبيل المثال لا الحصر.

إيذاء النفس والسلوكيات المدمرة للذات

إيذاء النفس هو أي نوع من أنواع الأذى المتعمد الذي يُلحقه الشخص بنفسه، بغض النظر عن شدة الإصابة أو ما إذا كان الانتحار مقصودًا.

وغالبًا ما يكون إيذاء النفس محاولةً للتعامل مع ضائقة عاطفية أو جسدية تبدو ساحقة، أو للتعامل مع شعور عميق بالانفصال أو الشعور بالحصار والعجز و"التضرر" (هيرمان، ١٩٩٧ ؛ سانتا مينا وغالوب، ١٩٩٨).

ويرتبط إيذاء النفس بصدمات عنيفة وقوية كالاعتداء الجنسي في مرحلة الطفولة الماضية، والاعتقال والتحرش والتعذيب والإذلال، وأشكال أخرى من الصدمات النفسية، بالإضافة إلى تعاطي المخدرات. لذا، يتطلب علاج إيذاء النفس الانتباه إلى أسباب إيذاء النفس لدى المريض.(كلايس وفانديريكين، 2007 ؛ وهارنيد وناجافيتس ووايس، 2006)

ومن المهم التمييز بين إيذاء النفس الذي هو انتحاري، وإيذاء النفس الذي ليس انتحاريًا، وتقييم وإدارة كلا من هذه المخاطر الجسيمة للغاية بعناية.

لا يفعل معظم الأشخاص الذين يمارسون إيذاء النفس ذلك بقصد قتل أنفسهم (نول وهورويتز وبونانو وتريكت وبوتنام، 2003) ، على الرغم من أن إيذاء النفس يمكن أن يهدد الحياة ويمكن أن يتفاقم إلى انتحار إذا لم يتم إدارته علاجيًا.

ويمكن أن يكون إيذاء النفس وسيلة لجذب الانتباه أو التلاعب بالآخرين، ولكنه في أغلب الأحيان ليس كذلك، وتختلف السلوكيات المدمرة للذات مثل تعاطي المخدرات أو الشره في الأكل أو الجنس أو القيادة المتهورة للسيارات أو السلوك الاندفاعي عالي الخطورة عن سلوكيات إيذاء النفس، ولكنها تُرى أيضًا لدى العملاء الذين لديهم تاريخ من الصدمات، وتختلف السلوكيات المدمرة للذات عن سلوكيات إيذاء النفس في أنه قد لا يكون هناك تأثير سلبي مباشر للسلوك على الفرد؛ وهي تختلف عن السلوك الانتحاري في عدم وجود نية للتسبب في الموت على المدى القصير.

وهناك ارتباطات قوية بين اضطرابات الأكل وإيذاء النفس وتعاطي المخدرات لدى المراهقين (كلايس وفانديريكين، 2007 ؛ وهارنيد وناجافيتس ووايس، 2006)، ويرتبط إيذاء النفس أيضًا بعدد من اضطرابات الشخصية،[58] بما في ذلك اضطراب الشخصية الحدية والهستيرية، بالإضافة إلى اضطراب الهوية الانفصالية والاكتئاب وبعض أشكال الفصام؛ ويمكن أن تتزامن هذه الاضطرابات مع ردود فعل واضطرابات الإجهاد الصادم.

ومن المرجح أن يحتاج المريض إلى مساعدة في التعرف على الضائقة العاطفية أو الجسدية والتعامل معها بمستويات وطرق معقولة.

ردود الفعل الاجتماعية/الشخصية

من العناصر الأساسية في المرحلة المبكرة من التعامل مع الصدمة النفسية إنشاء أو تأكيد أو إعادة تأسيس نظام دعم نفسي واجتماعي، بما في ذلك أنشطة مناسبة ثقافيًا، في أسرع وقت ممكن، وهو مما يتميز به المسلمون بالاجتماع في المساجد والتعزية عند الموت والتزاور بسبب وبدون، ويمكن أن تكون العلاقات والدعم الاجتماعي عوامل وقائية من الإجهاد الصادم.

ومع ذلك، عادةً ما تؤثر الصدمة على العلاقات بشكل كبير، بغض النظر عما إذا كانت صدمة شخصية أو من نوع آخر، وتتطلب العلاقات تبادلات عاطفية، مما يعني أن الآخرين الذين تربطهم علاقات أو صداقات وثيقة بالفرد الناجي من الصدمة (الصدمات) غالبًا ما يتأثرون أيضًا، إما من خلال صدمة ثانوية أو من خلال التعرض المباشر لردود فعل الإجهاد الصادم للناجي.

وفي الكوارث الطبيعية والحروب، يمكن أن يتآكل الدعم الاجتماعي والمجتمعي فجأة ويصعب إعادة بنائه بعد تراجع جهود الإغاثة الأولية من الكوارث.

وقد يعتمد الناجون بسهولة على أفراد أسرهم أو أصدقائهم أو غيرهم من وسائل الدعم الاجتماعي والنفسي والديني، أو قد يتجنبون الدعم، إما لاعتقادهم أن لا أحد سيتفهمهم أو يثق بهم، أو لأنهم يعتبرون احتياجاتهم عبئًا على الآخرين، وبل ويعتقد بعضهم أنه لا يليق به أن يطلب الدعم من احد لأن الجميع يطلبه منه هو.

وأما الناجون الذين يعانون من ردود فعل عاطفية أو جسدية قوية، بما في ذلك نوبات الغضب أثناء الكوابيس، فقد ينسحبون أكثر خوفًا من عدم قدرتهم على التنبؤ بردود أفعالهم أو حماية سلامتهم وسلامة الآخرين.

وكثيرًا ما يشعر الناجون من الصدمات بالخجل من ردود أفعالهم الناتجة عن التوتر، مما يعيق قدرتهم على استخدام أنظمة الدعم وموارده الأسرية والاجتماعية بشكل كافٍ.

كثيرًا ما واجه الأفراد المتعرضون لهذه الظروف القاهرة صدمات نفسية على أيدي مَنْ وثقوا فيهم واعتمدوا عليهم، سواء من أفراد الأسرة أو الرواد والقيادات أو حتى من المشايخ والعلماء، أو من خلال علاقات مهمة.

---

[58] – ويعد جزءًا من المعايير التشخيصية

يمكن أن يعطّل هذا التاريخ من الخيانة تكوين علاقات داعمة أو الاعتماد عليها في التعافي، مثل دعم الأقران والاستشارات.

وعلى الرغم من أن هذا الخوف من الثقة بالآخرين أمر وقائي، إلا أنه قد يؤدي إلى صعوبة في التواصل مع الآخرين وزيادة اليقظة في مراقبة سلوكياتهم، بمن فيهم مقدمو خدمات الصحة السلوكية.

ومن الصعب للغاية التغلب على الشعور بأن شخصًا ما سيؤذيك أو يستغلك أو يخيب ظنك على أقل تقدير، ويمكن أن تؤثر الخيانة المبكرة على قدرة المرء على تطوير التعلق، إلا أن تكوين علاقات داعمة هو ترياق مهم في التعافي من الإجهاد الصادم.

ردود الفعل النمائية والتطويرية

كل فئة عمرية معرضة لضغوط الكوارث الكبرى والاستثنائية بطرق خاصة وفردية، والأطفال وكبار السن هم الأكثر عرضة للخطر.

1)قد يُظهر الأطفال الصغار خوفًا عامًا، وكوابيس، وإثارة وارتباكًا متزايدًا، وأعراضًا جسدية (مثل آلام المعدة والصداع).

2)قد يُظهر الأطفال في سن المدرسة أعراضًا مثل السلوك العدواني والغضب، والانسحاب إلى السلوكيات التي سبق وتخلصوا منها كالتبول الليلي وقضم الأظفار والرسم على الجدران وكسر الأغراض، وبعضها تُرى في الأعمار الأصغر، واللعب المؤلم المتكرر، وفقدان القدرة على التركيز، وتراجع الأداء المدرسي.

3)قد يُظهر المراهقون الاكتئاب[59] والانسحاب الاجتماعي، والتمرد، وزيادة الأنشطة الخطرة مثل التمثيل الجنسي، والرغبة في الانتقام، والاستجابات العملية للصدمة، واضطرابات النوم والأكل. (هامبلين،2001).

4)قد يُظهر البالغون مشكلات في النوم، وزيادة في الانفعال، وفرط اليقظة، والعزلة أو الانسحاب، وزيادة في تعاطي الكحول أو المخدرات.

5)قد يُظهر كبار السن زيادة في الانسحاب والعزلة، والتردد في مغادرة المنزل، وتفاقم الأمراض المزمنة، والارتباك، والاكتئاب، والخوف (دي وولف ونوردبو، 2000).

عواقب الصدمات في مرحلة الطفولة المبكرة

تشير النتائج في علم النفس التنموي إلى أن عواقب التعرض للصدمات في سن مبكرة كبيرة وعميقة، وتنتج آثارًا سلبية دائمة على نمو الدماغ (دي بيليس، 2002 ، ليو، ديوريو، داي، فرانسيس، وميني، 2000، تيتشر، 2002).

وتشير الأبحاث إلى أن المرحلة الأولى في سلسلة الأحداث الناتجة عن الصدمة المبكرة تنطوي على تعطيل المواد الكيميائية التي تعمل كناقلات عصبية (مثل الكورتيزول والنورادرينالين والدوبامين)، مما يتسبب في تصعيد استجابة الإجهاد (هايم، مليتسكو، بورسيل، موسلمان، ونيميروف، 2008 ؛ هايم،

[59] – مستوى اضطراب ضغوط ما بعد الصدمة _دراسة ميدانية لدى عينة من أبناء شهداء منطقة ريف جبلة في مرحلة المراهقة_، ريما سعدي، وإيمان بدر، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37 سنة 2015 ، 265-280

نيوبورت، مليتسكو، ميلر، ونيميروف، 2008 ؛ تيتشر، 2002)، يمكن أن تؤثر هذه الاستجابات الكيميائية سلبًا على النمو العصبي الحرج خلال فترات حساسة محددة من نمو الطفولة ويمكن أن تؤدي حتى إلى موت الخلايا.

ويمكن أن ينتج النمو الضار للدماغ أيضًا عن ارتفاع مستويات الكورتيزول والكاتيكولامينات من خلال المساهمة في فشل النضج في مناطق أخرى من الدماغ، مثل القشرة الجبهية (Meaney، Brake، & Gratton، 2002).

وقد وجد Heim و Mletzko وآخرون (2008) أن الأوكسيتوسين العصبي – المهم للانتماء الاجتماعي والدعم والتعلق والثقة وإدارة التوتر والقلق – انخفض بشكل ملاحظ في السائل النخاعي للنساء اللاتي تعرضن لسوء المعاملة في مرحلة الطفولة، وخاصة أولئك اللاتي تعرضن للإيذاء العاطفي.

كلما زادت صدمات الطفولة التي تعرض لها الشخص، وكلما طالت مدتها، كان من المرجح أن يكون مستوى الأوكسيتوسين الحالي لدى هذا الشخص أقل، وكان من المرجح أن يكون تصنيف تعرضه للقلق أعلى.

وباستخدام بيانات من دراسة تجارب الطفولة السلبية، أكد تحليلٌ أجراه أندا، وفيليتي، وبراون وآخرون (2006) أن خطر النتائج السلبية في المجالات العاطفية، والجسدية، وتعاطي المخدرات، والذاكرة، والجنسية، والعدوانية يزداد مع زيادة الدرجات في مقياس ثماني تجارب طفولة سلبية، تعرض كلهم لصدمات عنيفة في سن مبكرة.

وخلص الباحثون إلى أن ارتباط درجات الدراسة بهذه النتائج يمكن أن يكون بمثابة مقارنة نظرية لآثار التعرض التراكمي للإجهاد على الدماغ النامي، وللاختلال الناتج عنه في العديد من هياكل ووظائف الدماغ.

وتقدم الشبكة الوطنية لاضطرابات ما بعد الصدمة لدى الأطفال[60] معلومات حول إساءة معاملة الأطفال، والتوتر، والاستجابات الفسيولوجية للأطفال الذين تعرضوا لصدمات نفسية.

والتعرض لصدمات الحروب يقود إلى القلق واضطراب الصدمة، الذي يؤدي إلى العجز المعرفي والسلوكي، فيحدث التسرب من التعليم وضعف الإنجازات، ولا شك سيقود إلى فقر دائم وعجز حياتي ومستقبل مجهول دون قدرات وجدارات.

<u>لماذا نبدأ بالمواجهة؟</u>

لأن الإنكار يطيل الألم، والتجنب يعمّق الجرح، فالمواجهة هي الخطوة الوحيدة التي تقود من حالة الضحية إلى حالة الناجي.

بدون مواجهة الألم، تظل الصدمة جسمًا غريبًا يسكن النفس، يتحكم في المشاعر والسلوك من الخفاء. المواجهة هي عملية إخراج هذا الجرح من الظلام إلى النور لفحصه والتعرف عليه، وبالتالي تجريده من سلطته الغامضة والمدمرة.

[60] – nctsn.org

بدون المواجهة، تبقى الصدمة مكبوتة ومهيمنة على السلوك والأفكار بشكل سلبي، مما قد يؤدي إلى تفاقم المشكلات النفسية.

كما أن المواجهة تخلق فرصة لبناء المرونة النفسية، فهي تعزز قدرة الفرد على التعامل مع الألم والتحديات المستقبلية بطريقة أكثر وعيًا وقوة.

في المجتمعات التي تواجه أزمات عميقة كالحروب، تبدأ المواجهة بإظهار الشجاعة الجماعية لفهم الواقع والعمل نحو التغيير والشفاء، مما يجعلها نقطة انطلاق نحو البناء والإصلاح.

المواجهة هي الطريق الوحيد، وإن كان شاقًا، لاستعادة الزمام وإنهاء سيطرة الماضي على الحاضر.

إن البدء بالمواجهة هو الخطوة الأولى نحو التعافي من الصدمة، عندما نختار المواجهة، فإننا نقرر أن نكسر دائرة الصمت والإنكار التي تزيد من قوة الصدمة. المواجهة تعني:

- استعادة السيطرة: الشعور بالصدمة يجعل الإنسان يشعر بأنه عاجز وضعيف،عوندما يقرر أن يواجه، فإنه يستعيد بعض السيطرة على حياته.
- تحرير المشاعر: الصدمة غالبًا ما تكون مصحوبة بمشاعر مكبوتة مثل الغضب، الحزن، والخوف. المواجهة تتيح للفرد فرصة للتعبير عن هذه المشاعر، مما يخفف من عبئها النفسي.
- فهم الواقع: المواجهة تساعد على فهم ما حدث بشكل عقلاني، مما يسهل على الفرد التعامل مع الواقع وتقبله، بدلًا من الهروب منه.
- بناء مستقبل جديد: لا يمكن بناء مستقبل صحي وواعٍ إذا كان الماضي المؤلم يسيطر على الحاضر. المواجهة هي الجسر الذي يعبر عليه الإنسان من الماضي إلى المستقبل.

وباختصار، المواجهة هي بداية رحلة الشفاء؛ إنها قرار شجاع بالنظر إلى الألم وجهًا لوجه، ليس للتوقف عنده، بل لتجاوزه.

فالمواجهة هي أول خطوة نحو التحرر، وهي فعلٌ إيماني قبل أن يكون علاجيًا.

المواجهة فكرة عبقرية تقود وتؤدي إلى مرحلة من الاستبصار؛ هو الوصول بالفرد إلى فهم أسباب شقائه النفسي ومشكلاته الذهنية والدوافع التي أدت إلى ارتكاب الخطيئة والذنوب وفهمه لنفسه وطبيعته الإنسانية ومواجهتها، وفهم ما بنفسه من خير ومن شر، وتقبل المفاهيم الجديدة، والمثل العليا، ويتضمن هذا نمو الذات التي تحكم السلوك السوي للإنسان في ضوء بعدين رئيسيين:

- البعد الرأسي الذي يحدد علاقة الإنسان بربه، متمثلًا في قول الله تعالى " وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ" (طه: 82)
- والبعد الأفقي الذي يحدد العلاقة بين الإنسان وأخيه الإنسان، ويغلف هذا كله الوعي النفسي والذاتي لهذا الاستبصار كما في قوله تعالى: " بَلِ الْإِنسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ" (القيامة: 14) ، وهذه الآية فيها

دِلالة على أنه لا أحد أعلم بخبايا النفس بعد الله، سبحانه وتعالى إلا صاحبها، ولذا كان من المطالب الشرعية أن يَسُوس الإنسانُ نفسَه، ويعاركها في الحياة معركة بعد أخرى حتى تنقاد ويسلس قيادها.

ومن الدعاء المأثور عن بعض الصالحين؛ اللهم أرني الحق حقًا وارزقني اتباعه، وأرني الباطل باطلًا وارزقني اجتنابه،[61]ومفهوم هذا الدعاء جوهر المواجهة النفسية: رؤية واضحة، وقرار شجاع.

وقد جاء في الأثر: "اللهم أرنا الأشياء كما هي"، وهذا كلامٌ حسنٌ غاية، وأكثر الناس لا يرون الأشياء بعينها، فإنهم يرون الفاني كأنه باق، ولا يكادون يتخايلون زوال ما هم فيه، وإن علموا ذلك؛ إلا أن عين الحس مشغولة بالنظر إلى الحاضر، ألا ترى زوال اللذة، وبقاء إثمها؟! ولو رأى اللص قطع يده، هان عنده المسروق، فمن جمع الأموال، ولم ينفقها؛ فما رآها بعينها، إذ هي آلة لتحصيل الأغراض، لا تراد لذاتها، ومن رأى المعصية بعيني الشهوة، فما رآها، إذ فيها من العيوب ما شئت، ثم ثمرتها عقوبة آجلة، وفضيحة عاجلة.[62]

إن الضرر المحتمل[63] في تجنب المواجهات النفسية كبير، وآثاره ضخمة وقد تكون مدمرة في بعض الأحوال، وغالب الناس يبذلون قصارى جهدهم لتجنب المواقف التي يحتمل أن تكون تصادمية مع الاعتقاد بأنه من خلال القيام بذلك، ستنجح الأمور من تلقاء نفسها.

وهذا يصف نموذجين يكثر الناس من التعامل بهما: التأجيل والاستبدال.

إما يؤجل المشكلة وبالتالي المواجهة لحلها، على فرض أنها ستحل نفسها بنفسها، والاستبدال أشد خطورة فهو يدفع الإنسان لإنشاء مشكلة أخرى، واستبدال المشكلة الحقيقية بغيرها تجنبًا للمواجهة.

وإن تجنب المشكلات النفسية التي تأمل في حل نفسها يعتبر بابًا للاضطرابات النفسية والكرب والهم النفسي.

فالمواجهة النفسية بمعناها المطلوب والصحيح هي اتخاذ إجراءات لحل مشكلة أو قضية تسبب معاناة نفسية أو مشكلة عقلية.

والإشارة إلى النموذج المعرفي الصحيح في تعديل الأفكار والمدخلات المعرفية يخفف من المعاناة النفسية والشعورية.

وإن التأجيل والتجنب والإهمال والسلبية، بل والإنكار، لا يحل أي مشكلة بل يضيف المزيد من الإزعاج للقضايا العالقة والمشاعر التابعة.

ومن المهم الإشارة إلى أن القضايا التي لم يتم حلها لديها طريقة للتسلل مرة أخرى إلى أفكار الشخص وذكرياته حتى لو كان يعتقد أنه نسيها.

---

[61] – قال ابن كثير في "التفسير" (1/ 444): وهذا الدعاء من الأدعية الجامعة النافعة، ومعناه أن العبد يسأل ربه تبارك وتعالى أن يوفقه لمعرفة الحق والصواب في كل ما حصل فيه الاختلاف بين الناس من مسائل العلم، وفي كل ما يستجد من أمور للعبد في حياته ويسأل الله أن يرزقه اتباع الحق والثبات عليه، كما أنه يسأل ربه أن يوفقه لرؤية الباطل باطلاً وضلالاً ويرزقه اجتنابه.

[62] – صيد الخاطر (ص429)، وهذا معنى نفسي عظيم.

[63] – "عواقب تجنب المواجهة النفسية" (1971) ، جيرالد باترسون ومارك فليشمان وديفيد تشامبرلين، من تجاربهم في مساعدة الآباء والأمهات الذين لديهم أطفال عدوانيون.

هذا هو السبب في أنه من المهم أن يتعامل الناس مع القضايا عندما تكون جديدة وحية في الذاكرة، للانتهاء منها وعدم تركها معلقة دون حلول.

فتجنب المشكلات النفسية وتخزينها يمكن أن:

- يؤدي إلى إجهاد نفسي شديد، وعبء كبير، والذي لا يؤثر فقط على نوعية حياة الشخص ولكن يمكن أن يكون ضارًا على المدى الطويل.
- يؤثر هذا التجنب أو الإبدال على العلاقات الشخصية والمهنية التي يشارك فيها الأطفال والمراهقون؛ فالقضايا التي لم يتم حلها، والسلوك التجنبي أو الإبدالي يكون العقبة الكؤود في طريق بناء علاقات جيدة مع المحيط.
- ويمكن أن يكون تجنب مواجهة المشكلات النفسية يتم بطريقة واعية وغير واعية، لكن كليهما يجلب آثارًا سلبية على الذات وأيضًا على الآخرين.
- تصعيد القضايا العالقة، وهي من تقنية الدفاع التي يستجيب فيها الدماغ لطلب صاحبه بتجنب المشكلة فيملأه بجملة من القضايا القابعة والعالقة السابقة، لكنها بسيطة ويمكن التغافل عنها، فيصعّدها ويكبّرها ويستدعيها إلى الحاضر فيستبدلها بالمشكلة التي تحتاج إلى المواجهة، فيستنفذ الجهد والطاقة فتختبئ المشكلة الكبرى في زحمة المشكلات البسيطة التي يستحضرها الدماغ.
- زيادة الحزن والإحباط، وهو النتيجة الحتمية لهذا التجنب والاستبدال، فنظرة الإنسان لنفسه وهو يعلم أن لديه مشكلة ما لكنه يخاف من مواجهتها ويتجنب هذا قدر الإمكان مع نفسه ومع الناس حوله، بل ومع ربه بوجوب التوبة وطلب العفو، فتتعمق مشاعر الحزن والاستياء والإحباط، وقد يؤدي إلى ما هو أسوأ من هذا.
- التأثير السلبي العميق على الصحة النفسية، وهذا تابع لما قبله، فزيادة معدلات القلق والاكتئاب ومتلازمة الحزن الدائم، واضطرابات النوم وصعوبات الأكل، وفقد البهجة، وضعف الهمة، وانقطاع الأمل نتيجة منطقية وبدهية لكل ما سبق بيانه عن هذا الكبت المتعمد للمشاعر والأفكار وما يتبعها من المواقف، فالنتائج سلبية للغاية.
- تدني احترام الذات وتقدير الذات، فتسوء النظرة النفسية الخاصة للإنسان بنفسه، فيحتقرها ويزدريها، ويقلل من جهودها، ولا يقدّر نعمة الله تعالى عليه بها، فلا يحبها ولا يحترمها ولا يقدرها ولا يحسن النظر إليها، ولك أن تتخيل ما يحدث بعد ذلك من العزلة والانسحاب من الحياة وتضييع الحقوق وذهاب الهيبة وفقدان الاحترام من المقربين كالأهل والعيال.
- صعوبة وضع حدود صحية في العلاقات، وكيف يمكن لمن هذه حالته أن يضع حدودًا صحية مقبولة تحميه وتحمي من يحب من بعض التطاول – المقصود وغير المقصود – من المحيطين؟

○ تدهور الثقة، فمن يثق فيه، إن لم يثق هو في نفسه؟ ومن يعتمد عليه إن لم يعتمد هو على نفسه؟ ومن يستشيره لرجاحة عقله، إن لم يشر لنفسه، فمن المنطقي ضياع الثقة مع الآخرين مع تسرب الثقة بالنفس.

○ انهيار التواصل، وهو الركن الأساس لأي علاقة في العالم، ومع أي أحد في العالم، فلا زواج بلا تواصل، ولا أبوة بلا تواصل، ولا تعلم بلا تواصل، ولا دعوة بلا تواصل، ولا جهاد بلا تواصل، ولا خير بلا تواصل، فمع ضعف الثقة بالنفس وبالآخرين، والعجز عن حماية النفس والآخرين كذلك، يصبح التجنب والعزلة هو الحل الأمثل، وينهار التواصل.

ومن المواجهة الحقيقية لرعاية الأطفال والمراهقين:

- برامج تعليمية مدرسية مدركة للصدمات:

- المناهج الدراسية المدركة للصدمات تضع السلامة النفسية والعاطفية في المقام الأول، مُدركة أن قدرة الطالب على التعلّم لا تنفصل عن شعوره بالاستقرار النفسي.

- وتدمج هذه البرامج مبادئ المرونة النفسية، والقدرة على التنبؤ، والتمكين، محوّلةً الفصول الدراسية إلى مساحات شفائية لا إلى مصادر لإعادة الصدمة.

- ومن خلال تدريب المعلمين على تمييز علامات الصدمة – كفرط اليقظة، أو الانسحاب، أو العدوان المفاجئ – تستبدل هذه المناهج العقابَ بأساليب رحيمة قائمة على تنظيم الانفعالات.

- ومن المهم في سياقات ما بعد الحرب، أن ندرك أن التعليم المدرك للصدمات يصبح ليس مجرد خيار تربوي بل ضرورة إنسانية، تسدّ الفجوة بين مجرد البقاء على قيد الحياة والتعلّم ذي المعنى.

- وتعيد البرامج التعليمية المدركة للصدمات بناء الرابط المكسور بين الطفل والعالم، مؤكدةً أن التعليم في جوهره هو فعل أمل وإعادة اتصال.

- تدريب المعلمين على التعامل مع PTSD والقلق لدى الأطفال والمراهقين من الطلاب والتلاميذ.

- يبدأ تدريب المعلمين على اضطراب الكرب التالي للصدمة والقلق لدى الطلاب بالتثقيف النفسي، أي مساعدة المعلمين على إدراك أن السلوكيات المرتبطة بالصدمة (كالانسحاب، العدوان، والانفصال عن الواقع) ليست تمردًا بل تعبيرًا عن المعاناة.

- يزوّد التدريب الفعال المعلمين بتقنيات خفض التصعيد القائمة على التنظيم المشترك، فيتعلّمون خفض استثارتهم الفسيولوجية قبل محاولة تهدئة طالب مضطرب عاطفيًا.

- تشمل التكييفات الصفية للطلاب القلقين أو المصابين بصدمة: روتينًا يوميًا يمكن توقعه، مرونة في الجلوس، إخطارًا مسبقًا بالانتقالات بين الأنشطة، وإتاحة فترات راحة آمنة دون وصمة عار.

- يتعلم المعلمون التمييز بين القلق الطبيعي المرتبط بالنمو وأعراض اضطراب الكرب التالي للصدمة ذات الدلالة السريرية، مثل استرجاع المشاهد القهري، فرط اليقظة، أو التخدر العاطفي الذي يستمر لأكثر من شهر.

- ويؤكد التدريب المدرك للصدمات على الرعاية الذاتية للمعلم ووضع الحدود، إدراكًا منه أن إجهاد التعاطف الثانوي حقيقي، وأن المعلم المنهك لا يمكنه أن يكون حضورًا شافيًا لطلابه.

- حوافز مالية للمعلمين في مناطق الخطر.

- يجب أن تتجاوز الحوافز المالية للمعلمين في مناطق الخطر مجرد بدل خطر رمزي، بل تعالج التكاليف الحقيقية للعيش تحت التهديد، والتي تشمل النزوح، وانقطاع الرواتب، وفقدان استقرار الأسرة.

- يشمل التعويض العادل عن المخاطر مكافآت شهرية تتدرج حسب شدة الخطر، وتأمينًا صحيًا وحياتيًا ممولًا بالكامل، وضمان دعم إخلاء طارئ للمعلم وأسرته المباشرة.

- إلى جانب الراتب الأساسي، ينبغي أن تتضمن حزم الحوافز بدلات مشقة تُحتسب وفقًا لمستوى التهديد الموضوعي (وتيرة القصف، القرب من خطوط النزاع، الوصول إلى الخدمات الأساسية)، وتُحدّث كل ثلاثة أشهر.

- وللوقاية من الإرهاق المهني والتسرب الوظيفي، يجب أن تُقرن الحوافز المالية بجداول دفع الرواتب يمكن توقعها؛ فالرواتب المتأخرة في مناطق الأزمات هي السبب الرئيس لترك المعلمين لمهنتهم، وليس نقص الدافع.

- وينبغي أن يصاحب المكافآت المالية تقدير غير مادي (جوائز عامة، شهادات مهنية، أولوية في الترقيات)، تأكيدًا على أن التدريس في مناطق الخطر ليس مجرد عمل يُعوّض، بل هو بطولة مهنية يُحتفي بها.

- تعليم رقمي ومتنقل للنازحين.

- يحوّل التعليم المتنقل التعلّم من نشاط مرتبط بمكان إلى تجربة متاحة في كل مكان، مما يسمح للطلاب في مناطق الحروب بالوصول إلى المناهج الدراسية عبر هواتف ذكية تعمل دون اتصال دائم بالإنترنت، أو حتى هواتف بسيطة.

- يجب أن تعطي منصات التعليم الرقمي المصممة للبيئات منخفضة النطاق الترددي أولوية لتقديم المحتوى غير المتزامن — دروس قابلة للتنزيل، وملفات صوتية (بودكاست)، وفيديو مضغوط — مما يضمن استمرارية التعلّم عندما يكون الاتصال بالإنترنت متقطعًا أو غير آمن.

- يدمج التعليم المتنقل الفعال حلقات تغذية راجعة سريعة واختبارات منخفضة الرهان، مما يتيح للطلاب التقدّم وفق وتيرتهم الخاصة، مع تزويد المعلمين بلوحات معلومات فورية حول مدى مشاركة الطلاب وفجوات الفهم لديهم.

- بالنسبة للسكان النازحين أو الرحّل، تحافظ الملفات التعليمية الرقمية المخزنة على الأجهزة الشخصية أو الأنظمة السحابية الخفيفة على السجلات الأكاديمية عبر الحدود، مما يمنع انقطاع التعليم أثناء النزوح المتكرر.

- غير أن التعليم المتنقل المستدام يتطلب الاهتمام بالفجوة الرقمية: فمكتبات إعارة الأجهزة، وحلول الشحن بالطاقة الشمسية، وسياسات الوصول المراعية للفروق بين الجنسين تضمن عدم استبعاد أكثر المتعلمين ضعفًا بسبب التكنولوجيا نفسها.

- **<u>دمج العلاج النفسي في المناهج اليومية.</u>**

- دمج العلاج النفسي في المناهج اليومية يحول الأنشطة الأكاديمية الروتينية إلى تدخلات علاجية مصغرة — حيث يصبح تعليم الرياضيات وسيلة لتنظيم الانفعالات عبر تمارين العد مع التنفس، على سبيل المثال، وتصبح القراءة والكتابة وعاءً لتقنية التعرض السردي وإيجاد المعنى من الحياة.

- الوحدات النفسية التعليمية الشاملة غير الواصمة (مثل: "انفعال الأسبوع"، "فحص الجسد قبل الإملاء"، "رسم خرائط الصراع في حصة التاريخ") تعمل على تطبيع الوعي الانفعالي والتنظيم الذاتي كمهارات أكاديمية أساسية، لا كإضافات سريرية.

- تشمل التقنيات العلاجية المضمنة في المناهج: إعادة الهيكلة المعرفية من خلال مراجعة المقالات، والتنشيط السلوكي عبر المشاريع الجماعية المنظمة، والوعي التام المدمج في فترات الانتقال بين المواد دون حاجة إلى وصف أو وصم.

- يجب أن تتبع المواقف العلاجية التي ييسرها المعلم نموذج الرعاية المتدرجة: وقاية شاملة لجميع الطلاب (تسجيل حضور عاطفي يومي، موازين حرارة الانفعال)، تدخلات موجهة للفئات المعرضة للخطر (حلقات التعلّم الاجتماعي العاطفي)، ثم تحويل إلى مقدمي خدمات الصحة النفسية المتخصصين عندما تتجاوز الضائقة قدرة الفصل الدراسي.

- تظهر الأدلة من المناطق المتأثرة بالنزاعات أن الدعم النفسي الاجتماعي المدمج في التعليم الأكاديمي يقلل من أعراض اضطراب الكرب التالي للصدمة، والتسرب المدرسي، والعنف بين الأقران بشكل أكثر فعالية من الاستشارة المنفصلة — لأن الشفاء لا يحدث بمعزل عن التعلّم، بل من خلاله.[64]

[64] ber, J. L., Tubbs, C., Torrente, C., Halpin, P. F., Johnston, B., Starkey, L., Shivshanker, A., Annan, J., Seidman, E., & Wolf, S. (2017). Promoting children's learning and development in conflict-affected countries: Testing change process in the Democratic Republic of the Congo. Development and Psychopathology, 29(1), 53-67. -

- **برامج تغذية وصحة في المدارس.[65]**

- يجب أن تتجاوز برامج التغذية المدرسية في المناطق المتأثرة بالأزمات مجرد تقديم وجبات طارئة، لتشمل تدعيم المغذيات الدقيقة، وبروتوكولات التخلص من الديدان، والعلاج في الموقع لسوء التغذية الحاد محولةً المدارس إلى منصات متكاملة لتقديم الخدمات الصحية.

- تظهر الأدلة أن الوجبات المدرسية تزيد معدلات الالتحاق بالمدارس بنسبة 20–30% في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، كما تشكل الحصص الغذائية التي تؤخذ إلى المنزل حافزًا قويًا للأسر لإبقاء الفتيات في المدارس، مما يقلل بشكل مباشر الفجوات بين الجنسين في الحضور.[66]

- يعمل التغذية المدرسية اليومية على استقرار البيئة التعليمية من خلال تقليل الهياج الناجم عن الجوع وتحسين الوظائف الإدراكية؛ فالأطفال ذوو التغذية الجيدة يظهرون تحسنًا ملحوظًا في الانتباه والذاكرة والسلوك الصفي.

- تدمج برامج الصحة المدرسية الفعالة فحص البصر والسمع، وخدمات صحة الفم، والإسعافات الأولية النفسية، ومسارات الإحالة إلى العيادات المحلية، معالجةً بذلك الحواجز المتعددة التي تمنع الأطفال المرضى أو الذين يعانون سوء التغذية من التعلّم.

- تتطلب الاستدامة ربط التغذية المدرسية بالنظم الزراعية المحلية (نموذج من المزرعة إلى المدرسة)، وتدريب المعلمين على الإسعافات الأولية الأساسية وفحص سوء التغذية، وإنشاء سلاسل توريد يمكن توقعها حتى أثناء النزاع النشط أو النزوح.

- **شراكات دولية للتمويل والخبرة في مجال التعليم.**

- تتطلب الشراكات الدولية الفعالة للتعليم في المناطق المتأثرة بالأزمات تنسيقًا متعدد الأطراف يشمل وكالات الأمم المتحدة (اليونيسيف، برنامج الأغذية العالمي، مفوضية اللاجئين)، والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي)، لتجميع الموارد ومواءمة الأولويات.

- تربط شراكات الخبرات التقنية المنظمات غير الحكومية العاملة على الخطوط الأمامية بالمؤسسات الأكاديمية الجامعات والمؤسسات الأبحاث العربية والدولية لضمان أن تكون برامج التغذية المدرسية، والمناهج المدركة للصدمات، والبنية التحتية المقاومة للقصف قائمة على الأدلة ومتكيفة مع السياق.

- يوفر إشراك القطاع الخاص من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأدوات الاستثمار المؤثر، وأطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص التكنولوجيا والشبكات اللوجستية وآليات التمويل المبتكرة التي تتجاوز المعونات التقليدية.

---

[65] – رغم الصعوبة المفهومة

[66] – Alderman, H., & Bundy, D. (2012). School feeding programs and development: Are we framing the question correctly? The World Bank Research Observer, 27(2), 204-221.

- تعمل الشراكات الدولية المستدامة على إضفاء الطابع المؤسسي للتعاون بين المؤسسات ونقل القدرات، مما يضمن أنه عندما تنسحب الجهات الفاعلة الدولية تدريجيًا، يمكن للوزارات الوطنية والمنظمات المجتمعية مواصلة البرامج بشكل مستقل.

- تتبع طولي للطلاب المتضررين ودعمهم.

- يُنشئ التتبع الطولي للطلاب المتضررين من الأزمات مسارات تعليمية فردية لكل طالب عبر الزمن مسجلاً الحضور، والتقدم الأكاديمي، والرفاه النفسي الاجتماعي، والتعرض للأحداث الصادمة مما يتيح تدخلات قائمة على البيانات بدلاً من الاستجابات التفاعلية المجزأة.

- تستخدم أنظمة التتبع الفعالة معرفات محمولة فريدة (ملفات تعليمية رقمية، سجلات مؤمنة، أو دفاتر ورقية للبيئات منخفضة التقنية) تتبع الطفل عبر مواقع النزوح، ومساحات التعلّم المؤقتة، ومدارس المجتمعات المضيفة، مما يمنع انقطاع التعليم.

- تشغل بيانات التتبع دعمًا متدرجًا: المؤشرات الخضراء (على المسار الصحيح) تتطلب دعماً نفسياً اجتماعياً شاملاً؛ المؤشرات الصفراء (ضائقة ناشئة أو فجوات في التعلّم) تنشط تدخلات جماعية صغيرة موجهة؛ المؤشرات الحمراء (صدمة شديدة، غياب طويل، سوء تغذية) تستدعي إحالة فورية إلى خدمات متخصصة.

- تدمج بروتوكولات إدارة الحالات التتبع مع تسجيلات وصول منتظمة من قبل معلمين مدربين أو أخصائيين اجتماعيين مدرسيين، موثقةً عوامل الحماية (مشاركة الأهل أو مقدم الرعاية، دعم الأقران، ارتباط المعلم) إلى جانب عوامل الخطر، لبناء ملفات مرونة لكل طفل.

- يجب أن يحكم التتبع الطولي بروتوكولات أخلاقية صارمة إدراكًا أن البيانات نفسها التي تحمي الطفل قد تعرض الأسرة، إذا تم اعتراضها، للمراقبة أو الاحتجاز أو الانتقام في سياقات النزاع.

فكما يظهر، إن تجنب المواجهة يؤثر سلبًا على مجالات متعددة من العلاقات مع النفس ومع الآخرين، كذلك يظهر أن المواجهة والتعامل مع الأزمات وما يتبعها من صدمات هي أفضل وأحسن وأعمق طريقة للتعامل مع المشكلات العالقة.[67]

توصيات تربوية واجتماعية عامة للحد من آثار الصدمة الجمعية

العلاج والتدخل الناجح يتطلب التزامًا مجتمعيًا شاملًا يشمل:

- تأسيس برامج دعم نفسي وتربوي مصممة خصيصًا لمعالجة صدمات الحرب على الأطفال والشباب، مع التركيز على إعادة تأهيل بيئات التعلم لتكون أكثر دعمًا واستقرارًا.
- دعم الأسر نفسيًا واجتماعيًا لتعزيز مهارات التربية والتواصل الأسري، وتقليل الضغوط التي تنتج عن الصدمة.

[67] – مصطفى، محمد محمود، الملفات المفتوحة، مكتبة الأسرة العربية ، تركيا، إسطنبول، الطبعة الأولى 2024، ص132

- خلق حملات توعية مجتمعية لتقليل وصمة الأمراض النفسية وتشجيع البحث عن الدعم والعلاج النفسي.
- تعزيز آليات التماسك الاجتماعي وتوطيد ثقة المجتمع ببعضه من خلال برامج تعاونية تركز على الوحدة والتضامن بين أطياف المجتمع السوري المتنوعة سياسيًا وطائفيًا.

STARDOM UNIVERSITY

الخاتمة

تُدمر صدمات الحرب الصحة النفسية والتعليم لدى الأطفال والمراهقين، مع تأثيرات متتالية مدى الحياة، إلا أن التدخلات المستهدفة تُعزز الصمود.

يجب على صانعي السياسات إعطاء الأولوية للمناهج المتكاملة مع الصدمات والتمويل العالمي لكسر هذه الدورات، مما يضمن بقاء التعليم كركيزة الأمل في النزاعات.

STARDOM UNIVERSITY

قائمة المراجع

- الاستنارة بالقرآن كعلاج بالمعنى، محمد عبدالله العليان، تاريخ النشر : 2018/11/18
- اضطراب الشخصية المزورة، د. محمد محمود مصطفى، مكتبة الأسرة العربية، إسطنبول، تركيا. الأولى 2024
- أمراض القلب وشفاؤها، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت 728هـ)، المطبعة السلفية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1399هـ
- البحر المحيط (في التفسير)، محمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي بعناية: صدقي محمد جميل العطار وزهير جعيد وعرفان العشا حسّونة، الناشر: دار الفكر – بيروت، عام النشر: 1420 هـ - 2000 م
- بدونك سأموت، د. محمد محمود مصطفى، المكتبة العالمية، مصر، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2015
- التحرير والتنوير، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، محمد الطاهر ابن عاشور، الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: 1984 م ، 1404 هـ
- التحفة العراقية في الأعمال القلبية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، الناشر: المطبعة السلفية – القاهرة، الطبعة: الثانية، بدون
- تفسير الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت 502هـ) جزء 1: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، الناشر: كلية الآداب – جامعة طنطا، الطبعة الأولى: 1420 هـ - 1999 م
- تفسير القرآن العظيم أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (700 - 774 هـ) سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، الطبعة: الثانية، 1420 هـ - 1999 م
- التماسك الاجتماعي، مفهوم مثير للجدل، هدى مجاهد أستاذ علم الاجتماع، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الرابع والخمسون، العدد الأول، يناير ٢٠١٧. ، 41-76
- التوجيه والإرشاد النفسي، الدكتور حامد عبد السلام زهران، عالم الكتب، الطبعة: الثالثة، بدون.
- التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف بن المناوي، ، المحقق: د عبد الحميد صالح حمدان، الناشر: عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1990 م
- ثلاثة مباحث في نظرية الجنس (Three Essays on the Theory of Sexuality) سيغموند فرويد، ترجمة سامي محمود علي، راجعها مصطفى زيور، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة.
- الحالة التجريبية للعلاج المعرفي السلوكي: مراجعة للتحليلات التلوية. مراجعة علم النفس السريري، بتلر ، أ. س. ، تشابمان ، ج. إ. ، فورمان ، إ. م. ، وبيك ، أ. ت. (2006). ، 26 (1) ، 17-31.
- الداء والدواء، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، حققه: محمد أجمل الإصلاحي، خرج أحاديثه: زائد بن أحمد النشيري، راجعه: سليمان بن عبد الله العمير – علي بن محمد العمران، الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) – دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الرابعة، 1440 هـ - 2019 م
- الدعم الاجتماعي المدرك وعلاقته بالأمن النفسي، قسم علم النفس التربوي والإرشاد النفسي والتربوي – كلية العلوم التربوية – جامعة عمان العربية – عمان – الأردن، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد الأول– العدد الثاني، 2017، 130-153
- دليل اضطراب ما بعد الصدمة، الطبعة الثانية: العلم والممارسة (٢٠ أكتوبر ٢٠١٥)، ماثيو فريدمان، ترانس كاين، باتريشيا رايسيك
- الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية (DSM-5-TR)

- الدليل العملي لإزالة الحساسية عن طريق حركة العين وإعادة المعالجة للصدمة واضطراب كرب ما بعد الصدمة EMDR Workbook for Trauma and PTSD, ميغان بوردمان · 2023، ترجمة د. عبد الجواد خليفة أبوزيد، نوفمبر 2023.
- الذاكرة الجماعية وإشكالية كتابة التاريخ، د. فريدة قاسي، مجلة الآداب والحضارة الإسلامية، مجلد 14 عدد 28 سنة 2022
- سيكولوجية التعلم بين المنظور الارتباطى والمعرفي، دكتور فتحي الزيات، دار النشر للجامعات السلسلة: علم النفس المعرفى، الطبعة الأولى، 2004
- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة – الرياض)، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1997 م
- الصلابة النفسية وعلاج الهشاشة النفسية، د. محمد محمود مصطفى، مكتبة الأسرة العربية، إسطنبول، تركيا، الطبعة الثانية 2023
- صيد الخاطر، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، بعناية: حسن المساحي سويدان، الناشر: دار القلم – دمشق، الطبعة: الأولى 2004م
- طبيعة الفطرة الإنسانية علي السالم، ، مجلة هدي الإسلام– وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، مجلد (59)، عدد (7)، 2015م/ سعيد الشوي.
- العدالة التصالحية ودورها في الوقاية من الجريمة، عبد الرحمن عبد الله الشقير، أستاذ مساعد بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مجلة كلية الآداب – جامعة حلوان العدد 56 يناير 2023
- العلاج السلوكي بفنيتي التعرض ومنع الاستجابة لوساوس التلوث وقهر الاغتسال والنظافة، عرض نظري، د. بشري معمرية أستاذ القياس النفسي ومناهج البحث النفسي، جامعتا الحاج لخضر . باتنة، ومحمد الأمين دباغين . سطيف . الجزائر، مجلة علم النفس التطبيقي قسم علم النفس – كلية الآداب، جامعة المنوفية،(المجلد)1(العدد) 1(يوليو 2023م)
- العلاج المعرفي لاضطراب ما بعد الصدمة: التطوير والتقييم. البحوث السلوكية والعلاج ، إهلرز ، أ. ، كلارك ، د. م. ، هاكمان ، أ. ، ماكمانوس ، ف. ، وفينيل ، م. (2005). 43 (4)
- علم التاريخ، هرنشو (ج)، ط ،2ترجمة عبد الحميد العبادي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر،
- علم نفس الجماهير وتحليل الأنا (Group Psychology and the Analysis of the Ego) (1921)
- الكفاءة الذاتية المفهوم والبناء النظري، د وردة بلحسيني . أ – ابتسام حدان، مجلة المداد، asjp.cerist.dz/en/article/98808،
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، بدون.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي، الحواشي لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة – 1414 هـ
- مبادئ علم الأعصاب، إريك ر. كاندل، جون د. كوستر، سارة هـ. ماك، ستيفن أ. سيجلباوم، الطبعة السادسة، سنة النشر 2021

- محاضرات تمهيدية جديدة في التحليل النفسي (New Introductory Lectures on Psychoanalysis) (1933).
- مذكرة محاضرة نظرية التحليل التفاعلي لإيريك بيرن، د. منال موريس، cribd.com/document/392577849
- مستوى اضطراب ضغوط ما بعد الصدمة _دراسة ميدانية لدى عينة من أبناء شهداء منطقة ريف جبلة في مرحمة المراهقة_، ريما سعدي، وإيمان بدر، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37 سنة 2015 ، 280-265
- المعجم الوسيط، نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة: الثانية، وصَوَّرَتْها: دار الدعوة بإستانبول، ودار الفكر ببيروت، وغيرهما .
- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت 502هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، الطبعة: الأولى – 1412 هـ،
- مفهوم الذاكرة الدلالية من منظور علم النفس العصبي والنماذج النظرية المفسرة له: مراجعة نظرية، إيمان عماد الدين إبراهيم محمد، March 2017حوليات أداب عين شمس 45(13) ، DOI:10.21608/aafu.2017.175995
- مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر ابن عاشور، ص384، 385، تحقيق: محمد الطاهر، دار النفائس – عمان – ط2، 2001م.
- مقتطفات من علم النفس في الكوارث والصدمات والأزمات، د. زكريا الشربيني، مكبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى 2018
- نظرية الهوية الاجتماعية وتطبيقاتها على الأقليات المهاجرة إلى البلدان الغربية: مناقشة علمية وتكييف نظري، د. حميد الهاشمي، researchgate.net/publication/343392092
- نمو ما بعد الصدمة الأسس النظرية والخصائص السيكومترية، محمد أحمد محمود خطاب ، إبراهيم يونس محمد، قسم علم النفس – كلية الآداب جامعة عين شمس، مجلة الإرشاد النفسي، CPC.2021.231429/10.21608
- النموذج الحيوي النفسي الاجتماعي وكل من السلوك المنحرف والسلوك الطبيعي محكاته وعوامل الاستهداف، د. محمد نجيب، المجلد 10 العدد 33، تاريخ النشر 2000، ص 299-344

قائمة المراجع الأجنبية:

Tedeschi, R. G., & Calhoun, L. G. (2004). Posttraumatic Growth: Conceptual Foundations and Empirical Evidence

Lazarus, R. S. (1966). Psychological Stress and the Coping Process. New York: McGraw-Hill

Sleep disturbance as the hallmark of posttraumatic stress disorder R J Ross, W A Ball, K A , Sullivan, S N Caroff, Psychiatry Service, Philadelphia VA Medical Center, PA 19104, PMID: 2658624 DOI: 10.1176/ajp.146.6.697

A Secure Base: Clinical Applications of Attachment Theory.1988, Patterns of Attachment: A Psychological Study of the Strange Situation, Mary Ainsworth, 1978

American Psychiatric Association. (2013). Diagnostic and statistical manual of mental disorders (5th ed.). Arlington, VA: American Psychiatric Publishing. (DSM-5)

American Psychiatric Association. (2022). Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders (5th ed., text rev.). Arlington, VA: American Psychiatric Publishing. (Specifically, the criteria for PTSD and Dissociative Disorders)

Anderson, J. R., Bothell, D., Byrne, M. D., Douglass, S., Lebiere, C., & Qin, Y. (2004). An integrated theory of the mind. Psychological Review, 111(4), 1036–1060

Basoglu, M. (Ed.). (1992). Torture and its consequences: Current treatment approaches. Cambridge University Press, p88
Brewin, C. R., Andrews, B., & Valentine, J. D. (2000). Meta-analysis of risk factors for posttraumatic stress disorder in trauma-exposed adults. Journal of Consulting and Clinical Psychology, 68(5), 748–766
Community participation and involvement in social actions, researchgate.net/publication/293098970
Conditioned Reflexes: An Investigation of the Physiological Activity of the Cerebral Cortex The Pavlovian Society Series: Learning and Behavior, Paul Chance
Courtois, C. A., & Ford, J. D. (Eds.). (2013). Treating Complex Traumatic Stress Disorders: An Evidence-Based Guide. The Guilford Press. P243
dergipark.org.tr/tr/download/article-file/700982 - direct.mit.edu/ecps/article/4/3/370/126057/Collective-Memories-in-War
Feinstein, A. R. (1970). "The pre-therapeutic classification of co-morbidity in chronic disease." Journal of Chronic Diseases, 23(7), 455–468
Foa, E. B., Stein, D. J., & McFarlane, A. C. (2006). Symptomatology and psychopathology of mental health problems after disaster. Journal of Clinical Psychiatry, 67(Suppl 2), 15–25
Goffman, E. (1959). The Presentation of Self in Everyday Life. Anchor Books
Handbook of PTSD: Science and Practice, Matthew J. Friedman, Terence M. Keane, Patricia A. Resick, Traumatic Stress: The Effects of Overwhelming Experience on Mind, Body, and Society, Bessel A. van der Kolk, Alexander C. McFarlane, Lars Weisaeth, Principles of Trauma Therapy: A Guide to Symptoms, Evaluation, and Treatment John N. Briere, Catherine Scott
Narrative Therapy -Experience, Contradiction, Narrative and Imagination: Selected papers of David Epston & Michael White, 1989-1991. With Michael White. Adelaide, South Australia: Dulwich Centre Publications
pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC4590125
Porges, S. W. (2011). The Polyvagal Theory: Neurophysiological Foundations of Emotions, Attachment, Communication, and Self-regulation. W. W. Norton & Company
Psychological First Aid – PFA www.who.int/publications/i/item/9789241548205
Selye, H. (1956). The Stress of Life. New York: McGraw-Hill, Selye, H. (1974). Stress K without Distress. Philadelphia: J.B. Lippincott Company
Shapiro, F. (2017). Eye Movement Desensitization and Reprocessing (EMDR) Therapy: Basic Principles, Protocols, and Procedures (3rd ed.). Guilford Press
Sleep and REM sleep disturbance in the pathophysiology of PTSD: the role of extinction memory, Edward F Pace-Schott, Anne Germain, Mohammed R Milad
Sleep disturbances as the hallmark of PTSD: where are we now? Anne Germain
Steele, K., van der Hart, O., & Nijenhuis, E. R. S. (2005). Phase-oriented treatment of structural dissociation in complex traumatization: Overcoming trauma-related phobias. Journal of Trauma & Dissociation, 6(3), 11-53
Steele, K., van der Hart, O., & Nijenhuis, E. R. S. (2005). Phase-oriented treatment of structural dissociation in complex traumatization: Overcoming trauma-related phobias. Journal of Trauma & Dissociation, 6(3), 18-58
Tedeschi, R. G., & Calhoun, L. G. (2004). "Posttraumatic Growth: Conceptual Foundations and Empirical Evidence". Psychological Inquiry, 15(1), 1–18
Ursano, R. J., et al. (Eds.). (Various publications on the long-term effects of POW trauma), p12
van der Kolk, B. A. (1989). The compulsion to repeat the trauma: Re-enactment, revictimization, and masochism. Psychiatric Clinics of North America, 12(2), 389-411
Van der Kolk, B. A. (2014). The Body Keeps the Score: Brain, Mind, and Body in the Healing of Trauma. Viking Penguin

Vasterling, J. J., & Brailey, K. (2005). Neuropsychological findings in adults with PTSD. - In, Neuropsychology of PTSD: Biological, cognitive, and clinical perspectives (pp. 178–207). New York: Guilford Press
‹Paul Costanzo ‹Ann Frederick ‹Peter A. Levine ‹Waking the Tiger: Healing Trauma - Tantor Media Inc ‹june2012
World Health Organization. (2019). International Classification of Diseases (11th ed.). - Geneva: WHO. (ICD-11, which includes a diagnosis for Complex PTSD)
www.nctsn.org -
Yehuda, R., & LeDoux, J. (2007). Response variation following trauma: A translational - neuroscience approach to understanding PTSD. Neuron, 56(1), 19–32
Yehuda, R., & LeDoux, J. (2007). Response variation following trauma: a translational - neuroscience approach to understanding PTSD. Neuron, 56(1), 19-32
A century of controversy surrounding posttraumatic stress-spectrum syndromes: The impact on DSM-III and DSM-IV. Journal of Traumatic Stress, 9(2), 159–179
American Psychiatric Association. (2013). Diagnostic and statistical manual of mental disorders (5th ed.). Arlington, VA: American Psychiatric Publishing. (DSM-5)
Bass, B. M., & Riggio, R. E. (2006). Transformational Leadership
Bear, M. F., Connors, B. W., & Paradiso, M. A. (2020). Neuroscience: Exploring the Brain (4th ed.). Lippincott Williams & Wilkins
Bisson, J. I., Cosgrove, S., Lewis, C., & Roberts, N. P-
Department of Psychiatry, Harvard Medical School, Massachusetts General Hospital-East, CNY 149 13th Street Room 2624, Charlestown, MA 02129 USA
Department of Psychiatry, University of Pittsburgh, Pittsburgh, PA USA
Department of Psychiatry, University of Pittsburgh, USA. germax@upmc.edu
February 17, 1975 by W.W. Norton & Company
Ghaly, M. (2019). Islam and Disability: Perspectives in Theology and Jurisprudence
Group Psychology and the Analysis of the Ego Sigmund Freud, Peter Gay, Introduction, - James Strachey, Editor, Mass Market Paperback
Herman, J. L. (1992). Trauma and Recovery: The Aftermath of Violence--From Domestic Abuse to Political Terror
Kinzie, J. D., & Goetz, R. R10.21608/CPC.2021.231429
Kira, I. A., et al. (2021). Cumulative Trauma Disorders and Identity Fluidity: The Case of Syrian Refugees
PMID: 23223954 PMCID: PMC4197954 DOI: 10.1176/appi.ajp.2012.12040432
PMID: 26034578 PMCID: PMC4450835 DOI: 10.1186/s13587-015-0018-9
Post-traumatic stress disorder. BMJ (Clinical Research Ed.), 351, h6161
Ursano, R. J., et al. (Eds.). (Various publications on the long-term effects of POW trauma), p68
uscis.gov/sites/default/files/document/foia/Interviewing, Survivors, of, Torture, LP, RAIO.pdf

STARDOM UNIVERSITY
S
D U

السيادة الرقمية في مواجهة العقوبات الدولية

تحولات القوة والنزاع القانوني في الفضاء السيبراني

إعداد الباحث: علي فرجاني

باحث وأكاديمي في السياسات الرقمية

والذكاء الاصطناعي

2026

المستخلص

يُعدّ مفهوم السيادة الرقمية في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين محورًا جيوسياسيًا مركزيًا يعيد تشكيل حدود الدول داخل فضاء سيبراني كان يُنظر إليه تقليديًا على أنه عابر للحدود وبلا سيادة واضحة. يركز البحث على إشكالية التصادم بين طموحات الدول في السيطرة الكاملة والمستقلة على بياناتها الوطنية وبنيتها التحتية الرقمية الحيوية، وبين الطبيعة العابرة للحدود الجغرافية والسياسية للتقنيات الرقمية الحديثة التي تعتمد على سلاسل توريد عالمية مترابطة وشبكات اتصال لا تعترف بالحدود التقليدية. يهدف البحث إلى تحليل تحولات القوة والنزاع القانوني في الفضاء السيبراني، مع التركيز على آليات العقوبات التكنولوجية كأداة ضغط جيوسياسي حديثة ونماذج الرد الاستراتيجي لدى روسيا والصين والاتحاد الأوروبي ودول الشرق الأوسط، خاصة المملكة العربية السعودية .

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، من خلال دراسة حالات مختارة (روسيا، الصين، الاتحاد الأوروبي، السعودية)، مع الاستناد إلى مصادر أكاديمية حديثة منشورة في مجلات مصنفة ضمن قواعد سكوبس وتقارير دولية موثوقة. يبرز البحث الركائز الأربع للسيادة الرقمية (السيادة على البيانات، السيادة التقنية، السيادة التشغيلية، وسيادة الضمان)، ويوضح كيف أصبحت العقوبات التكنولوجية (الحظر على أشباه الموصلات، قطع الخدمات السحابية، العزلة المالية الرقمية، وقيود التصدير) أداة فعالة لإعادة توزيع القوى العالمية. كما يناقش ظاهرة "التشظي التقني (Splinternet) "ودور الشركات التكنولوجية الكبرى (Big Tech) كفاعلين سياديين هجينين، بالإضافة إلى تأثير نقاط الاختناق الجيوسياسية مثل مضيق هرمز على سلاسل التوريد الرقمية .

توصل البحث إلى أن السيادة الرقمية لم تعد خيارًا تقنيًا بل ضرورة وجودية للدول في عصر الرقمنة الكاملة، حيث نجحت النماذج الروسية والصينية جزئيًا في بناء مرونة تقنية رغم التحديات الاقتصادية والأمنية، بينما يعتمد الاتحاد الأوروبي على "القوة التنظيمية" من خلال قوانين مثل DMA وDSA، وتمثل رؤية السعودية 2030 نموذجًا طموحًا لتوطين الصناعة والامتثال السحابي. يؤكد البحث على أهمية الدبلوماسية الرقمية الفعالة وبناء القدرات الذاتية لمواجهة "فخ الامتثال" القانوني وتداعيات التشظي التقني على الاقتصاد العالمي والأمن السيبراني .

Abstract:
In the third decade of the twenty-first century, digital sovereignty has emerged as a central geopolitical axis through which states are redefining their national boundaries within a cyberspace traditionally viewed as borderless and without clear sovereignty. This study addresses the core problematic of the collision between states' ambitions to exercise full and independent control over their national data and critical digital infrastructure and the inherently transnational nature of modern digital technologies that rely on interconnected global supply chains and networks that disregard traditional borders. The research analyzes transformations of power and legal conflicts in cyberspace, focusing on the mechanisms of technological sanctions as a modern tool of geopolitical pressure and the strategic response models adopted by Russia, China, the European Union, and Middle Eastern states, particularly the Kingdom of Saudi Arabia.

Employing a descriptive-analytical and comparative methodology, the study examines selected case studies (Russia, China, the EU, Saudi Arabia) drawing upon recent academic sources published in Scopus-indexed journals and authoritative international reports. It highlights the four pillars of digital sovereignty (data sovereignty, technological sovereignty, operational sovereignty, and assurance sovereignty), and demonstrates how technological sanctions—export bans on advanced semiconductors, cloud service disruptions, digital financial isolation, and export controls—have become effective instruments for redistributing global power. The research also discusses the phenomenon of "Splinternet," the role of Big Tech companies as hybrid sovereign actors, and the impact of geopolitical chokepoints such as the Strait of Hormuz on digital supply chains.

The study concludes that digital sovereignty is no longer a mere technical option but an existential necessity for states in the era of full digitalization. Russian and Chinese models have achieved partial success in building technological resilience despite economic and security challenges, while the EU relies on "regulatory power" through laws such as the DMA and DSA. Saudi Vision 2030 represents an ambitious model for industrial localization and cloud compliance. The research emphasizes the importance of effective digital diplomacy and self-reliant capacity-building to counter the "compliance trap" and the consequences of technical fragmentation on the global economy and cybersecurity.

Keywords: digital sovereignty, technological sanctions, cyberspace, RuNet, Splinternet, semiconductors, artificial intelligence, cyber governance.

في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، أصبح الفضاء السيبراني ساحة رئيسية ومؤثرة لإعادة تشكيل موازين القوى العالمية، حيث تحولت السيادة الرقمية من مجرد مفهوم تقني بحت يتعلق بإدارة البنية التحتية الإلكترونية إلى محور جيوسياسي استراتيجي عميق يعيد الدول صياغة حدودها الوطنية داخل بيئة رقمية كانت تُعتبر تاريخيًا فضاءً مشتركًا عابرًا للحدود وبلا سيادة واضحة أو محددة. تتمثل المشكلة البحثية الأساسية في التصادم الجوهري والمستمر بين رغبة الدول السيادية في ممارسة التحكم الكامل والمستقل والشامل على بياناتها الوطنية الحساسة وبنيتها التحتية الرقمية الحيوية التي تشكل عماد الأمن القومي والاقتصاد والحوكمة، وبين الطبيعة العابرة للحدود الجغرافية والسياسية والقانونية للتقنيات الرقمية الحديثة التي تعتمد على سلاسل توريد عالمية مترابطة بشكل معقد وشبكات اتصال لا تعترف بالحدود التقليدية أو السيادية. يزداد تعقيد هذه المشكلة وخطورتها مع تصاعد وتيرة العقوبات التكنولوجية الأحادية والمتعددة الأطراف التي تستهدف حرمان الخصوم الاستراتيجيين من الركائز الأساسية للتقدم الرقمي، مثل أشباه الموصلات المتقدمة والحوسبة السحابية وتقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يحول التكنولوجيا نفسها إلى أداة ضغط سياسي واقتصادي فعالة ومؤثرة في عصر الرقمنة الكاملة والاعتماد المتزايد على البيانات كمورد استراتيجي.

تكمن أهمية هذا البحث في أن السيادة الرقمية لم تعد مجرد مسألة تقنية أو اقتصادية محدودة، بل أصبحت عنصرًا وجوديًا يحدد قدرة الدول على الحفاظ على استقلالها الوطني، وأمنها القومي، واستمرارية خدماتها الحيوية في مواجهة الضغوط الخارجية والتهديدات الهجينة. كما أنها تثير قضايا قانونية دولية معقدة وعميقة تتعلق بمدى توافق هذه العقوبات مع مبادئ القانون الدولي العام، وحقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الوصول إلى المعلومات والخصوصية، ومستقبل الإنترنت الموحد كفضاء عام مشترك. بالإضافة إلى ذلك، يساهم البحث في سد فجوة معرفية في الدراسات العربية حول السيادة الرقمية في سياق التوترات الجيوسياسية الراهنة.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، الذي يجمع بين الوصف الدقيق والمنهجي للظواهر والتحليل العميق للعلاقات السببية والتأثيرات المتبادلة، مع دراسة حالات مختارة تمثل نماذج متنوعة وممثلة (روسيا، الصين، الاتحاد الأوروبي، والمملكة العربية السعودية) لاستخلاص الدروس والمقارنات المنهجية والعملية. ويهدف البحث الرئيسي إلى: (1) تحليل تحولات القوة والنزاع القانوني في الفضاء السيبراني بشكل شامل؛ (2) توضيح إشكالية السيادة الرقمية مقابل العقوبات الدولية وتداعياتها؛ (3) دراسة الركائز الاستراتيجية والنماذج الوطنية للرد على هذه التحديات؛ (4) استشراف مستقبل الإنترنت المشظى واقتراح توصيات عملية واستراتيجية للدول.

أما الدراسات السابقة ذات الصلة، فقد ركزت على جوانب جزئية مثل السيادة الرقمية في الاتحاد الأوروبي أو نموذج "الرونت" الروسي أو تأثير العقوبات على سلاسل التوريد، إلا أنها نادرًا ما جمعت بين التحليل الجيوسياسي الشامل والنزاع القانوني مع العقوبات التكنولوجية في سياق مقارن متعدد الدول والمناطق، مما يجعل هذا البحث إضافة نوعية ومتميزة في المجال العلمي.

الإطار المفاهيمي للسيادة الرقمية

تُعرف السيادة الرقمية بشكل علمي ودقيق بأنها القدرة المستقلة والشاملة للدولة على التحكم في بنيتها التحتية الرقمية، وبياناتها الوطنية الحساسة، وأنظمتها التكنولوجية داخل حدودها السيادية، مع ضمان الامتثال الكامل والمستمر للمعايير القانونية والأخلاقية المحلية التي تعكس قيم المجتمع والمصالح الوطنية العليا. يتجاوز هذا المفهوم السيطرة الجغرافية التقليدية ليشمل ما يُعرف بـ"الكدسة الرقمية (Digital Stack) "التي تشمل طبقات متعددة ومترابطة: الأجهزة المادية(Hardware) ، والبرمجيات الأساسية والبرمجيات الوسيطة (Software and Firmware)، والبيانات الخام والمعالجة(Data) ، وبروتوكولات الشبكة ومعايير الاتصال والأمان .(Protocols and Standards)

Pohle, J., & Thiel, T. (2020). Digital sovereignty. *Internet Policy Review*, *9*(4), (1) 1-19. https://doi.org/10.14763/2020.4.1532

نشأت السيادة الرقمية كرد فعل استراتيجي مباشر ومنهجي على تخطي الإنترنت لمفهوم السيادة التقليدية للدول، حيث أصبحت الشبكات الإلكترونية تعبر الحدود الوطنية بسهولة تامة وسرعة فائقة وتؤثر مباشرة وعميقة في الهوية الوطنية، والأمن القومي، والاقتصاد الوطني، والاستقرار الاجتماعي. وبسبب الضعف المتأصل في بنية الإنترنت الأصلية التي صُممت في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي دون مراعاة كافية لمتطلبات الأمن السيبراني أو الحدود السيادية أو الخصوصية، بدأت الدول في بسط ولايتها القضائية الكاملة على الفضاء الرقمي، معتبرة أن أي اعتداء على مكوناتها المعلوماتية أو بنيتها التحتية هو اعتداء مباشر وغير مقبول على سيادتها الوطنية الكاملة .

من الضروري التمييز الدقيق والعلمي بين مفهوم "توطين البيانات – (Data Localization) "الذي يشير إلى المتطلبات القانونية التي تفرض تخزين البيانات داخل الحدود الوطنية كوسيلة تقنية وقانونية محدودة – وبين "السيادة الرقمية" كغاية استراتيجية شاملة وطويلة الأمد تهدف إلى الاستقلال الكامل والمستدام في الفضاء الافتراضي بكل أبعاده التقنية والقانونية والتشغيلية والأخلاقية.

الركائز الأربع لاستراتيجية السيادة الرقمية

تعتمد استراتيجية السيادة الرقمية الشاملة والفعالة على أربع ركائز وظيفية أساسية مترابطة تضمن استقلال القرار التكنولوجي للدولة ومرونتها الاستراتيجية أمام الضغوط الخارجية والعقوبات.

الركيزة الأولى: السيادة على البيانات

تشمل التحكم الكامل والمستقل في قواعد تخزين ومعالجة ونقل البيانات عبر الحدود الوطنية، مع ضمان خضوع جميع هذه العمليات للقوانين الوطنية دون استثناء أو ثغرات. تهدف هذه الركيزة إلى حماية خصوصية المواطنين وحماية البيانات السيادية الحساسة (مثل البيانات الحكومية والصحية والمالية) من التجسس الأجنبي أو الوصول غير المصرح به، مما يعزز الثقة الوطنية في النظام الرقمي ويمنع التسريبات التي قد تهدد الأمن القومي أو الاستقرار الاجتماعي كما في قوانين PIPL و DSLالصينية.

Creemers, R. (2020). China's conception of cyber sovereignty. *Innealtóireacht: Journal of* **(2)** *Digital Law & Policy*, *1*(1), 1-24.

الركيزة الثانية: السيادة التقنية

تعني القدرة على تصميم وبناء الأنظمة التكنولوجية بشكل مستقل تمامًا، مع تقليل الاعتماد على موردين أجانب وحيدين من خلال تبني المعايير المفتوحة والابتكار المحلي المستمر. تساهم هذه الركيزة في تقليل المخاطر المرتبطة بسلاسل التوريد العالمية الهشة والمعرضة للاضطرابات الجيوسياسية، وتعزز القدرة على الابتكار المحلي دون قيود خارجية، مما يضمن الاستقلال في مجالات الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية والشبكات.

الركيزة الثالثة: السيادة التشغيلية

تتضمن السيطرة الكاملة على إدارة وصيانة البنية التحتية الرقمية وضمان استمراريتها في حالات الطوارئ أو النزاعات أو العقوبات. تهدف إلى ضمان عدم انقطاع الخدمات الحيوية نتيجة عقوبات خارجية أو انسحاب مفاجئ للمزودين الأجانب، مما يحافظ على استمرارية العمليات الحكومية والاقتصادية والاجتماعية حتى في أسوأ السيناريوهات .

الركيزة الرابعة: سيادة الضمان

تشمل القدرة على التحقق المستقل من أمن وموثوقية الأنظمة والبرمجيات من خلال آليات التدقيق الوطنية والمعايير المحلية الصارمة. تساهم في بناء الثقة في الاقتصاد الرقمي وضمان خلو البنية التحتية من "الأبواب الخلفية" أو الثغرات المتعمدة التي قد تُزرع من قبل جهات أجنبية، مما يعزز الثقة العامة والاستثمار في القطاع الرقمي.

العقوبات التكنولوجية كأداة جيوسياسية حديثة

شهدت العقوبات الدولية تحولاً جذريًا وعميقًا في طبيعتها وآلياتها خلال العقدين الأخيرين، حيث انتقلت من الحظر التجاري التقليدي والقيود المالية البسيطة إلى استهداف "الخلايا العصبية" للاقتصاد الرقمي والأنظمة السيبرانية الحيوية التي تشكل عماد التنمية والأمن . تُستخدم العقوبات التكنولوجية اليوم بشكل منهجي ومدروس لاحتواء التهديدات الأمنية المتصورة، ومنع الانتشار التكنولوجي غير المرغوب فيه، ومعاقبة الدول على سلوكياتها السياسية أو السيبرانية المخالفة للمصالح الاستراتيجية للدول المفروضة للعقوبات.

(3)Drezner, D. W. (2021). The ends of oversanctions: How the overuse of economic weapons undermines U.S. interests. *Foreign Affairs*, *100*(5), 142-154.

آليات العقوبات الرقمية وتأثيرها العابر للحدود

تتخذ العقوبات في الفضاء الرقمي أشكالاً متعددة ومتداخلة ومعقدة، سواء كانت مادية أو برمجية أو تنظيمية، وتشمل الحظر التكنولوجي وقيود التصدير على المعالجات الدقيقة المتقدمة وأجهزة الليثوغرافيا(ASML) ، والعقوبات السيبرانية الأحادية على الأفراد والكيانات المتورطة في أنشطة ضارة، وقطع الوصول إلى المنصات والخدمات السحابية، والعزلة المالية الرقمية التي تقطع الوصول إلى أنظمة التراسل المالي العالمية.

تطرح هذه العقوبات إشكاليات قانونية كبرى ومعقدة فيما يتعلق بمدى توافقها مع القانون الدولي، حيث تفتقر الأطر الحالية إلى تعريفات متفق عليها دوليًا لـ"النشاط السيبراني الضار"، وغالباً ما تُبرر كـ"تدابير مضادة" بموجب قواعد مسؤولية الدول، إلا أن آثارها الجانبية قد تمس حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الوصول إلى المعلومات والرعاية الطبية.

النموذج الروسي: السعي نحو الإنترنت السيادي في ظل العزلة

تمثل روسيا الحالة الأكثر وضوحًا وشمولاً لتصادم العقوبات الدولية مع طموحات السيادة الرقمية. منذ عام 2014، وسارعت وتيرتها بشكل انفجاري بعد الأحداث الجيوسياسية في عام 2022، طورت موسكو استراتيجية شاملة بلغت ذروتها في مارس 2026 بتفعيل آليات عزل RuNet الكاملة عبر نظام TSPU الموسع واختبارات انقطاع إقليمية واسعة النطاق.

بنية الرد الروسي: قانون الإنترنت السيادي و"الرونت"

استندت روسيا في مواجهتها للعقوبات إلى عدة ركائز تشريعية وتقنية مفصلة ومتكاملة: أولاً، قانون الإنترنت السيادي (2019) الذي يهدف إلى إنشاء نظام وطني متكامل لإدارة حركة مرور الإنترنت يتيح عزل RuNetعن الإنترنت العالمي في حالات الطوارئ؛ ثانيًا: سياسة الاستبدال الاستيرادي التي تلزم الجهات الحكومية والشركات الاستراتيجية باستخدام البرمجيات والأجهزة المحلية مع حوافز مالية وتخفيضات ضريبية.

(4) علي فرجاني (2026) القوة في عصر الجيوسيبرانية ، روسيا والناتو وإعادة تشكيل الصراع الدولي ، السحاب للنشر والتوزيع . مصر

ثالثًا: التحكم في المحتوى والبنية التحتية عبر إلزام مزودي الخدمة بتثبيت معدات خاصة تتيح لوكالة "روسكومنادزور" المراقبة والتصفية .ورغم التحديات التقنية الهائلة مثل الاعتماد على معدات غربية قديمة والتحول الجزئي نحو التكنولوجيا الصينية، نجحت روسيا في تعزيز المرونة الوطنية.

النموذج الصيني: إعادة ترسيم الفضاء السيبراني وصد العقوبات

تتبنى الصين نموذجًا فريدًا ومتكاملاً يجمع بين السيطرة الداخلية المطلقة والتوسع العالمي عبر "طريق الحرير الرقمي". تهدف من خلال قوانينها الحديثة (بما فيها تعديلات 2026) إلى خلق "حصن رقمي" يحمي أمنها القومي ويدعم طموحاتها في قيادة الذكاء الاصطناعي عالميًا.

يُعدّ طريق الحرير الرقمي الذراع الرقمي الاستراتيجي لمبادرة "الحزام والطريق Belt and Road) " (Initiative – BRIالتي أطلقتها الصين رسميًا عام 2015 وتم تعزيزها خلال منتدى الحزام والطريق الثاني عام 2017، حيث تحول من مجرد بنية تحتية تقليدية إلى مشروع عالمي شامل يركز على "التواصل الرقمي الناعم .(soft connectivity) " يشمل هذا النموذج بناء وتطوير بنيه تحتية رقمية متقدمة مثل شبكات الجيل الخامس (5G) والجيل السادس (6G) الناشئة، وكابلات الألياف البصرية عابرة المحيطات، ومراكز البيانات السحابية السيادية، وأنظمة المدن الذكية، والأقمار الصناعية منخفضة المدار(LEO) ، بالإضافة إلى منصات التجارة الإلكترونية والدفع الرقمي والذكاء الاصطناعي.

يهدف طريق الحرير الرقمي إلى خلق نظام بيئي رقمي عالمي مركزي حول الصين، يعتمد على تصدير التكنولوجيا الصينية (مثل معدات هواوي وزي تي إي، وسحابة علي بابا) إلى دول الجنوب العالمي – خاصة في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط – مقابل بناء شراكات طويلة الأمد تضمن نفوذًا جيوسياسيًا واقتصاديًا.

في الوقت نفسه، يعزز هذا التوسع نموذج "السيادة السيبرانية" الصيني(cyber sovereignty) ، الذي يؤكد على حق الدول في السيطرة الكاملة على بياناتها وشبكاتها الوطنية، مقابل النموذج الغربي الذي يعتمد على "أصحاب المصلحة المتعددين".

(5) المرجع السابق

داخليًا، تكمل هذه الاستراتيجية بناء "الحصن الرقمي (digital fortress) "من خلال قوانين حديثة صارمة، مثل قانون أمن البيانات (Data Security Law – DSL) وقانون حماية المعلومات الشخصية (PIPL) عام 2021، بالإضافة إلى تعديلات قانون الأمن السيبراني (Cybersecurity Law) التي دخلت حيز التنفيذ في يناير 2026. تُركز هذه التعديلات على تعزيز عقوبات الانتهاكات، وتوسيع الولاية القضائية خارج الحدود، ودمج حوكمة الذكاء الاصطناعي ضمن إطار الأمن القومي، مما يضمن خضوع جميع البيانات والأنظمة للرقابة الحكومية المركزية.

عالميًا، يدعم طريق الحرير الرقمي طموحات الصين في قيادة الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030، من خلال تصدير حلول "AI-in-a-box" المخصصة للبيئات ذات الموارد المحدودة، وفتح مراكز تدريب وابتكار مشتركة، ودفع معايير تقنية صينية في المنظمات الدولية) مثل .(ITU بحلول عام 2026، بلغت الاستثمارات أكثر من 22 مليار دولار في دول الجنوب العالمي، مما يتيح للصين تشكيل قواعد الحوكمة الرقمية المستقبلية وتقليل تأثير العقوبات الأمريكية عبر بناء أنظمة بديلة مستقلة عن الغرب.

بهذا النموذج الفريد، تجمع الصين بين الدفاع الداخلي الصارم والتوسع الخارجي الاستراتيجي، مما يحول السيادة الرقمية من مجرد إجراء دفاعي إلى أداة هجومية جيوسياسية تُعيد رسم خريطة النفوذ العالمي في عصر الذكاء الاصطناعي.

بنية "فخ الامتثال" والتدابير الصينية المضادة

أنشأت الصين إطارًا قانونيًا معقدًا متعدد الطبقات ومترابطًا بشكل استراتيجي للرد على العقوبات الخارجية، خاصة الأمريكية، مما أدى إلى ظهور ما يُعرف بـ"فخ الامتثال (Compliance Trap) "أو "الكماشة القانونية" للشركات الدولية متعددة الجنسيات. يعني هذا الفخ أن الشركات الأجنبية – ولا سيما الأمريكية والأوروبية – تجد نفسها محاصرة بين ضرورة الامتثال للعقوبات الأمريكية (مثل قيود التصدير على أشباه الموصلات أو الحظر على هواوي) وبين مواجهة عقوبات صينية قاسية ومباشرة إذا حاولت الالتزام بها، مما يجبرها على اختيار "معسكر تكنولوجي" واحد ويؤدي إلى تفتيت عملياتها العالمية وارتفاع التكاليف التشغيلية بشكل كبير.

(6)Zhang, A. H. (2022). The coming conflict of laws: How China's anti-foreign sanctions law affects global business. *Journal of International Economic Law*, *25*(2), 231-248. https://doi.org/10.1093/jiel/jgac013

يتكون هذا الإطار من ثلاثة ركائز قانونية رئيسية مترابطة:

أولاً: قانون أمن البياناتDSL – Data Security Law) ، صدر عام 2021 ودخل حيز التنفيذ الكامل مع تعديلات 2026 (يفرض رقابة صارمة وشاملة على تصنيف البيانات حسب مستوى أهميتها الوطنية (من البيانات العامة إلى البيانات "الأساسية" و"الأمنية القومية")، ويحظر تقديم أي بيانات صينية إلى السلطات الأجنبية دون إذن حكومي صريح. كما يلزم الشركات الأجنبية بإجراء تقييمات أمنية وطنية قبل نقل البيانات خارج الصين. هذا القانون يتعارض مباشرة مع قانون السحابة الأمريكي(CLOUD Act) ، الذي يلزم الشركات الأمريكية بتقديم البيانات للسلطات الأمريكية بغض النظر عن موقع التخزين، مما يضع الشركات في موقف يجبرها على مخالفة قانون أحد البلدين للامتثال للآخر.

ثانيًا: قانون حماية المعلومات الشخصيةPIPL – Personal Information Protection Law) ، صدر عام 2021 وتعزز عام 2026 (ينظم نقل البيانات الشخصية عبر الحدود بصرامة شديدة، ويتطلب إجراء تقييمات أمنية وطنية إلزامية قبل أي نقل، ويفرض غرامات تصل إلى 50 مليون يوان أو 5% من الإيرادات العالمية السنوية. يجبر هذا القانون الشركات على فصل قواعد بياناتها الصينية عن نظيراتها العالمية، مما يزيد من التكاليف التشغيلية ويحد من قدرة الشركات الأجنبية على الاستفادة من بيانات المستخدمين الصينيين.

ثالثًا: المرسوم رقم 834834 .State Council Decree No) ، صدر في 31 مارس 2026

يُعدّ هذا المرسوم (الذي يحمل عنوان "أحكام مجلس الدولة بشأن مواجهة التطبيق غير السليم للقوانين والتدابير الأجنبية خارج الحدود") ترقية نوعية للقواعد السابقة لعام 2021 الصادرة عن وزارة التجارة (MOFCOM Blocking Rules). والذي يحظر على الكيانات الصينية والأجنبية العاملة في الصين الامتثال لأي "تدابير تمييزية" أو "قيود أجنبية" تستهدف الصين في سلاسل التوريد أو التجارة أو الاستثمار. يمنح المرسوم السلطات الصينية صلاحية إدراج الشركات الأجنبية في "قائمة الكيانات الخبيثة" (Malicious Entity List)،

Sacks, S. (2021). China's emerging data sovereignty regime. *Center on Cyber Policy, Stanford University*.**(7)**

وفرض حظر شامل على المعاملات، وحظر الاستثمار، ومنع الدخول إلى السوق الصينية، وفرض غرامات مالية، وحتى إلغاء تصاريح العمل والإقامة. كما يتيح للأطراف الصينية رفع دعاوى قضائية داخل الصين للمطالبة بتعويضات عن الأضرار الناتجة عن الامتثال للعقوبات الأجنبية.

يؤدي هذا الإطار المعقد إلى "فخ الامتثال" الحقيقي، حيث أصبحت الشركات الدولية مضطرة إلى إعادة هيكلة عملياتها بشكل جذري: إما فصل أنشطتها الصينية تمامًا عن أنشطتها العالمية (مما يزيد التكاليف)، أو مواجهة مخاطر قانونية هائلة في أحد البلدين. وقد أدى ذلك عمليًا إلى تسريع "التشظي التقني " (Splinternet)ودفع الشركات إلى اختيار جانب واحد في الصراع الجيوسياسي، مما يعزز من سيطرة الصين على سلاسل التوريد الرقمية العالمية ويقلل من فعالية العقوبات الأمريكية طويلة الأمد.

بهذا النموذج المتقدم، حوّلت الصين قوانينها من أدوات دفاعية إلى أسلحة قانونية هجومية–دفاعية متكاملة، تعمل على حماية "الحصن الرقمي" الداخلي مع فرض تكاليف استراتيجية باهظة على الخصوم التكنولوجيين.

إشكالية أشباه الموصلات: القلب النابض للصراع السيادي

تمثل أشباه الموصلات "عنق الزجاجة" الأكثر حرجًا وحساسية وخطورة في معركة السيادة الرقمية المعاصرة، إذ إن من يمتلك القدرة على تصنيع الرقائق المتقدمة (الأقل من 7 نانومتر) يمتلك فعليًا مفاتيح القوة العسكرية والاقتصادية والاستراتيجية في عصر الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية والأنظمة الدفاعية المتقدمة. فالرقائق الإلكترونية ليست مجرد مكونات تقنية عادية، بل هي العمود الفقري لكل التقنيات الحديثة: من معالجات الذكاء الاصطناعي التي تدير مراكز البيانات العملاقة، إلى أنظمة التوجيه الدقيق في الصواريخ الفرط صوتية، وأجهزة الرادار المتقدمة، وشبكات الاتصالات الآمنة، وحتى السيارات ذاتية القيادة والأجهزة الطبية الذكية. في عصرنا الحالي ، فقد أصبحت القدرة على إنتاج رقائق متقدمة بكفاءة عالية وبتكلفة منخفضة.

(8) Miller, C. (2022). *Chip war: The fight for the world's most critical technology*. Scribner.

تمثل ميزة تنافسية وجودية تحدد توازن القوى العالمي، حيث تعتمد عليها كل من القدرات العسكرية الحديثة (مثل الذكاء الاصطناعي في الأسلحة المستقلة) والاقتصاد الرقمي) مراكز البيانات للـ AI التي تستهلك طاقة هائلة وتتطلب رقائق عالية الأداء

تعتمد صناعة أشباه الموصلات على سلسلة توريد عالمية شديدة التخصص والتعقيد والتركيز، تسيطر عليها شركات معدودة جدًا في كل مرحلة من مراحلها، مما يجعلها عرضة للاضطرابات الجيوسياسية والعقوبات. تبدأ السلسلة بمرحلة التصميم(Design) ، حيث تهيمن شركات أمريكية مثل NVIDIA و AMDو Intel، وكورية جنوبية مثلSamsung ، على الملكية الفكرية والبرمجيات المتقدمة .(EDA tools) أما مرحلة الليثوغرافيا – (Lithography) وهي العملية الأكثر تعقيدًا وأهمية لطباعة الدوائر الدقيقة على الرقائق – فتسيطر عليها شركة ASML الهولندية احتكارًا شبه كامل لأنظمة الليثوغرافيا بالأشعة فوق البنفسجية الشديدة (Extreme Ultraviolet – EUV) والجيل الجديدHigh–NA EUV ، والتي لا غنى عنها لإنتاج الرقائق تحت 7 نانومتر بكفاءة عالية. وأخيرًا، مرحلة التصنيع الفعلي (Fabrication – Fabs) تهيمن عليها شركة TSMC التايوانية التي تستحوذ على نحو 62–70% من الإنتاج العالمي للرقائق المتقدمة(logic semiconductors) ، بينما تتقاسم Samsung الكورية الجنوبية وبعض اللاعبين الآخرين الجزء المتبقي. هذه التركز الشديد – الذي يُطلق عليه "الاختناقات الاستراتيجية strategic) " – (chokepointsيجعل السلسلة بأكملها هشة أمام أي اضطراب جيوسياسي، سواء كان عقوبات تصدير أو اضطرابات لوجستية أو نقص مواد خام.

فرضت الولايات المتحدة عقوبات صارمة ومستمرة على الصين في هذا المجال منذ عام 2018، مع تصعيد كبير في 2022–2025، واستمرارها مع تعديلات في 2026 تحت إدارة ترامب الثانية. تشمل هذه العقوبات حظر تصدير المعالجات المتقدمة (مثل NVIDIA H100/A100 وأحدثها)، ومعدات التصنيع المتطورة، وأدوات التصميم، بهدف منع الصين من تطوير قدرات عسكرية متقدمة في الذكاء الاصطناعي والحوسبة عالية الأداء، مع التركيز على "الاندماج العسكري–المدني (military–civil fusion) "الصيني. ورغم بعض التخفيفات المحدودة في 2026 مثل السماح بتصدير بعض الرقائق المخفضة مثل H20/H200 بعد مفاوضات تجارية(، إلا أن السياسة الأمريكية الأساسية لا تزال تهدف إلى إبطاء تقدم الصين، مما أدى إلى "مفارقة العقوبات :(sanction paradox) "حيث حفزت هذه العقوبات الصين على تسريع برامج الاكتفاء الذاتي بدلاً من إضعافها.

(9)المرجع السابق

في المقابل، تستثمر الصين مليارات الدولارات بشكل مكثف في "الصندوق الكبير China Integrated) " Circuit Industry Investment Fund – Big Fund)، خاصة المرحلة الثالثة (Big Fund III) التي أُطلقت في 2024–2025 برأس مال يتجاوز 344 مليار يوان (حوالي 47: 50 مليار دولار). يركز هذا الصندوق ليس فقط على بناء مصانع التصنيع(fabs) ، بل على الروابط الضعيفة في السلسلة مثل معدات الليثوغرافيا المحلية) من خلال شركة SMEE الصينية التي حققت تقدمًا في أنظمة DUV لعقد 28 نانومتر وما دون(، وبرمجيات التصميم(EDA) ، والمواد الكيميائية، والغازات المتخصصة. وقد أدى ذلك إلى تقدم ملحوظ لشركة SMIC (أكبر مصنع صيني) في إنتاج رقائق 7 نانومتر و5 نانومتر باستخدام تقنيات "النمط المتعدد (multi–patterning) "مع أدوات DUV قديمة نسبيًا، رغم انخفاض الإنتاجية والعوائد مقارنة بالمعايير العالمية. هذه الجهود تجسد استراتيجية "الاختراق الذاتي (indigenous breakthrough) "التي تهدف إلى بناء منظومة كاملة مستقلة عن الغرب، مع التركيز على الذكاء الاصطناعي والحوسبة عالية الأداء.

يزيد من تعقيد هذه الإشكالية إغلاق مضيق هرمز المحتمل أو الفعلي (في سياق التوترات الإقليمية المستمرة حرب الـ12 يوم، مما يفاقم الأزمة بشكل مباشر عبر نقص الهيليوم فائق النقاء (الذي يمثل نحو 30–35% من الإمدادات العالمية ويُستخرج كمنتج ثانوي من منشآت تسييل الغاز الطبيعي المسال في قطر)، ومادة البروم التي تستورد كوريا الجنوبية 97.5% من احتياجاتها من ساحل البحر الميت لعمليات الحفر الكيميائي etchingفي صناعة الرقائق، بالإضافة إلى أزمة طاقة ناتجة عن تعطل إمدادات الغاز الطبيعي المسال (حوالي 20% من الاستهلاك العالمي). هذه المواد والطاقة ضرورية لتشغيل أنظمة الليثوغرافيا على مدار الساعة في مصانع تايوان (TSMC) وكوريا Samsung) و(SK Hynix، التي تستحوذ على نحو 68% من الإنتاج العالمي لأشباه الموصلات المتقدمة. يؤدي الإغلاق إلى إعادة توجيه الشحنات البحرية حول رأس الرجاء الصالح (بزيادة 19 يومًا)، وارتفاع الأسعار، وانخفاض الإنتاجية، مما يعطل سلاسل التوريد العالمية ويرفع التكاليف، ويبرز هشاشة الاعتماد على نقاط الاختناق الجيوسياسية.

بهذا الشكل، تُعد إشكالية أشباه الموصلات القلب النابض الحقيقي للصراع السيادي الرقمي، حيث تتحول من قضية تقنية إلى ساحة حرب جيوسياسية تُعاد فيها صياغة موازين القوى العالمية، وتفرض على الدول خيارات استراتيجية حاسمة بين التبعية والاستقلال التقني.

(10)Fullerton, R. (2024). *The dragon's silicon shield: China's Big Fund III and the quest for semiconductor independence*. Oxford Strategic Studies Pres

إغلاق مضيق هرمز والعقوبات الدولية:

يؤدي إغلاق مضيق هرمز ؛ سواء كان كاملاً أو جزئيًا في سياق التوترات الجيوسياسية المستمرة لهذا العام ، إلى إعادة توجيه جذري وواسع النطاق للشحنات البحرية العالمية حول رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا، مما يضيف فترة زمنية إضافية تتراوح بين 10 و19 يومًا لكل رحلة بحرية من موانئ الخليج العربي (مثل رأس لفان في قطر أو جبل علي في الإمارات) إلى الموانئ الآسيوية الرئيسية في تايوان وكوريا الجنوبية والصين، مع زيادة المسافة المقطوعة بحوالي 3500–4000 ميل بحري.

يترتب على هذا التحويل الإجباري ارتفاع حاد في تكاليف الوقود والشحن البحري بنسب تصل إلى 29: 50%، بالإضافة إلى فرض رسوم مخاطر الحرب وأقساط التأمين الباهظة. وتتفاقم الأزمة بشكل كبير عندما تتداخل هذه التداعيات اللوجستية مع العقوبات الدولية الصارمة المفروضة على سلاسل توريد أشباه الموصلات، خاصة العقوبات الأمريكية على الصين وروسيا، والتي تحظر تصدير المعدات المتقدمة والرقائق عالية الأداء.

ونتيجة لذلك، تنخفض الإنتاجية داخل مصانع أشباه الموصلات المتقدمة (Fabs) في تايوان (TSMC) وكوريا الجنوبية Samsung) و (SK Hynix)التي تستحوذان على نحو 68% من الإنتاج العالمي، بسبب نقص المواد الخام الحرجة مثل غاز الهيليوم فائق النقاء (30–35% من الإمدادات العالمية من قطر) ومادة البروم (97.5% من احتياجات كوريا من ساحل البحر الميت)، بالإضافة إلى أزمة الطاقة الناتجة عن تعطل إمدادات الغاز الطبيعي المسال (حوالي 20% من الاستهلاك العالمي). هذه الاضطرابات تعطل سلاسل التوريد العالمية بأكملها، وترفع تكاليف الإنتاج النهائي للرقائق، وتؤثر سلبًا على قطاعات الذكاء الاصطناعي والدفاع والسيارات الكهربائية والأجهزة الطبية، وتبرز هشاشة الاعتماد الكامل على نقاط الاختناق الجيوسياسية مثل مضيق هرمز في ظل تصاعد العقوبات التكنولوجية الدولية.

حوكمة الفضاء السيبراني: النزاع بين التعددية والسيادة

في ظل غياب معاهدة دولية ملزمة وقانونية شاملة تنظم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs) في السياق الأمني الدولي، يظل الفضاء السيبراني ساحة تنافس جيوسياسي مفتوحة بين نماذج حوكمة متعارضة جوهريًا. يدور هذا النزاع حول طبيعة السلطة الذي يجب أن يحكم الفضاء الرقمي: هل يجب أن يكون مفتوحًا وتعدديًا يشمل أصحاب المصلحة غير الحكوميين، أم يجب أن يبقى خاضعًا لسيادة الدول الحصرية؟

(11)U.S. Geological Survey (USGS). (2026). *Mineral commodity summaries 2026: Bromine and rare gases in high-tech manufacturing*. U.S. Department of the Interior.

ينقسم العالم داخل أروقة الأمم المتحدة إلى معسكرين رئيسيين. يدافع المعسكر الغربي – بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي – عن **نموذج أصحاب المصلحة المتعددين(Multistakeholder Model)** ، الذي يرى أن حوكمة الفضاء السيبراني يجب أن تشمل مشاركة متساوية بين الحكومات والقطاع الخاص (مثل الشركات التكنولوجية الكبرى) والمجتمع المدني والمجتمع التقني) مثل ICANN و .(IETFيستند هذا النموذج إلى فلسفة أن الإنترنت يجب أن يبقى مفتوحًا ومبتكرًا، مع التركيز على تطبيق القانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان بشكل كامل على العمليات السيبرانية. أما **نموذج متعدد الأطراف (Multilateral Model)**الذي تتبناه روسيا والصين وإيران وعدد من الدول النامية، فيؤكد على السيادة الوطنية الحصرية للحكومات في إدارة الفضاء السيبراني داخل حدودها، ويطالب بإنشاء معاهدة دولية جديدة ملزمة قانونًا تركز على منع "التدخل في الشؤون الداخلية" وتجريم المحتوى "غير المرغوب فيه"، مع استبعاد الجهات غير الحكومية من عمليات صنع القرار.

بلغ هذا النزاع ذروته في إطار **مجموعة العمل المفتوحة العضوية Open-Ended Working)** **Group – OEWG)**التابعة للأمم المتحدة (2021-2025). أنهى التقرير النهائي للمجموعة، الذي اعتمد بالإجماع في 11 يوليو 2025، مرحلة مهمة من المفاوضات بعد أربع سنوات من المناقشات المكثفة. كان أبرز إنجازات التقرير إنشاء **آلية دائمة جديدة** تحمل اسم "الآلية العالمية بشأن التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي وتعزيز سلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يمثل إنشاء هذه الآلية الدائمة تطورًا تاريخيًا هامًا، إذ ينتقل الحوار من الآليات المؤقتة) مثل مجموعات الخبراء الحكوميين (GGE إلى منصة مستمرة. ومع ذلك، يعكس التقرير التوازن الهش بين المعسكرين: فهو يعيد التأكيد على سيادة الدول كمبدأ أساسي (بما يرضي روسيا والصين)، في حين يحافظ على إمكانية مشاركة محدودة لأصحاب المصلحة غير الحكوميين (بما يرضي الغرب). هذا التوازن يبرز استمرار الانقسامات العميقة حول تطبيق القانون الدولي (خاصة القانون الإنساني) ومسألة "النشاط السيبراني الضار"، مما يجعل الحوكمة الفعالة للفضاء السيبراني تحديًا مستمرًا في مواجهة العقوبات التكنولوجية والصراع على السيادة الرقمية.

بهذا الشكل، يظل النزاع بين النموذجين ليس مجرد خلاف إجرائي، بل صراعًا أيديولوجيًا وجيوسياسيًا يحدد مستقبل الإنترنت: هل سيبقى فضاءً مشتركًا مفتوحًا أم يتحول إلى مجموعة من "الإنترنت الوطني" المنعزل؟ (UN OEWG, 2025; Global Partners Digital, 2025).

المرجع السابق

الاتحاد الأوروبي: السيادة عبر "القوة التنظيمية"

يعتمد الاتحاد الأوروبي نموذجًا فريدًا ومتميزًا في تحقيق السيادة الرقمية، يعتمد على "القوة التنظيمية " (Regulatory Power) أو ما يُعرف بـ"تأثير بروكسل(Brussels Effect) "، بدلاً من الاعتماد على الانعزال التقني أو بناء بنية تحتية كاملة مستقلة. يسعى هذا النموذج إلى فرض معايير أوروبية صارمة على الشركات التكنولوجية العالمية الكبرى(Big Tech) ، مع تعزيز "الاستقلال الاستراتيجي Strategic) " (Autonomy في القطاع الرقمي، خاصة في مواجهة القوانين الأمريكية العابرة للحدود مثل قانون السحابة الأمريكي .(US CLOUD Act) يركز الاتحاد في هذا السياق على تطوير "السحابة السيادية " (Sovereign Cloud) كآلية أساسية لضمان السيطرة الأوروبية على البيانات والخدمات السحابية الحساسة.

يعتمد الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي على تشريعين رئيسيين هما **قانون الأسواق الرقمية Digital)** **Markets Act – DMA)** و**قانون الخدمات الرقمية(Digital Services Act – DSA)** ، بالإضافة إلى مبادرة **Gaia-X** كمشروع بنية تحتية أوروبية مشتركة. دخل DMA حيز التنفيذ في نوفمبر 2022 وأصبح قابلاً للتطبيق في مايو 2023، ويستهدف "الحراس (Gatekeepers) "مثل Alphabet (Google)، Amazon، Apple، Meta، Microsoft، ByteDance (TikTok)، و .Booking.com ويفرض القانون التزامات صارمة تتعلق بالمنافسة العادلة، مثل ضمان التشغيل البيني(Interoperability) ، ومشاركة البيانات، ومنع ممارسات الإغلاق الذاتي .(Self-Preferencing) بحلول أبريل 2026، كانت المفوضية الأوروبية قد أطلقت تحقيقات مكثفة وأصدرت إجراءات مقترحة ضد Google بشأن مشاركة بيانات محرك البحث، مع اجتماعات دورية للمجموعة العليا لـ .DMA يمكن أن تصل الغرامات إلى 20% من الإيرادات العالمية السنوية في حال عدم الامتثال، مما يجعل DMA أداة فعالة لكسر هيمنة الشركات الأمريكية داخل السوق الأوروبية.

أماDSA ، الذي دخل حيز التنفيذ في فبراير 2024، فيُركز على تنظيم المنصات الكبرى Very Large) Online Platforms – VLOPs) والمحركات البحثية(VLOSEs) ، ويفرض التزامات حول الشفافية، تقييم المخاطر النظامية، حماية القاصرين، ومكافحة المحتوى غير القانوني. في عام 2026، شهد التنفيذ تصعيدًا

European Commission. (2026). *Report on the implementation and enforcement of the Digital Markets Act: Addressing gatekeeper compliance in search and data sharing*. European Union Official Publications.

ملحوظًا: مما أدى المفوضية الي فرض غرامات كبيرة) مثل 120 مليون يورو على/X تويتر(، وفتحت تحقيقات ضد TikTok و Sheinو Metaبشأن التصميم الإدماني والمخاطر النظامية. يشترك التنفيذ بين المفوضية (للمنصات الكبرى) والمنسقين الوطنيين للخدمات الرقمية، مع غرامات تصل إلى 6% من الإيرادات العالمية. يعزز DSA من قدرة أوروبا على فرض قيمها الأوروبية (الخصوصية، حقوق الإنسان، الديمقراطية) على المنصات العالمية.

أما **Gaia-X**، فهو مشروع أوروبي مشترك (Franco-German initiative) يهدف إلى بناء بنية تحتية سحابية اتحادية آمنة ومترابطة (Federated Secure Data Infrastructure) تمنح المستخدمين الأوروبيين (الحكومات، الشركات، الأفراد) السيطرة الكاملة على بياناتهم. بحلول 2026، دخل المشروع مرحلة التنفيذ الفعلي مع أكثر من 180 "فضاء بيانات (Data Spaces) "جاهزة للتشغيل، وشبكة من Gaia-X Digital Clearing Housesالمتداخلة. يعتمد على معايير الامتثال الصارمة (Compliance Document)التي تضمن التشغيل البيني، الشفافية، والسيادة دون "قفل (Lock-in) " مع مزودين أجانب. يُعد Gaia-X أداة عملية لتحقيق "السحابة السيادية(Sovereign Cloud) "، حيث يتيح تخزين البيانات الحساسة داخل أوروبا مع ضمانات تقنية وقانونية تحول دون الوصول الأجنبي غير المصرح به.

يواجه هذا النموذج التنظيمي تحديًا مباشرًا من **قانون السحابة الأمريكي(US CLOUD Act – 2018)** ، الذي يسمح للسلطات الأمريكية بطلب البيانات من الشركات الأمريكية بغض النظر عن مكان تخزينها، حتى لو كانت في خوادم أوروبية. يتعارض هذا الامتداد الخارجي مباشرة مع GDPR و Data Act الأوروبيين، اللذين يمنعان نقل البيانات إلى سلطات أجنبية دون إجراءات قانونية متبادلة. لذلك، يركز الاتحاد على "السحابة السيادية" من خلال إجراءات تقنية مثل التشفير من طرف إلى طرف(End-to-End Encryption)مع مفاتيح تحت سيطرة العميل الأوروبي فقط، وشهادات الامتثال) مثل SecNumCloudفي فرنسا(، ومبادرات مثل AWS European Sovereign Cloud (التي أُطلقت في يناير 2026 في ألمانيا كمنطقة مستقلة). كما تخطط المفوضية لاقتراح Cloud and AI" Development Act" (CADA)في 2026 لمضاعفة سعة مراكز البيانات ثلاث مرات بحلول 2035.

المرجع السابق

بهذا النموذج، يحقق الاتحاد الأوروبي سيادة رقمية "ذكية" تجمع بين التنظيم القانوني القوي والابتكار في البنية التحتية، مما يقلل الاعتماد على الشركات الأمريكية دون عزلة كاملة عن الاقتصاد الرقمي العالمي، ويُعد نموذجًا بديلاً عن النماذج الروسية والصينية الأكثر انعزالاً.

السيادة الرقمية في الشرق الأوسط:

تُعد دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، من أبرز النماذج الطموحة والمتسارعة في الشرق الأوسط لتحقيق السيادة الرقمية. لم تعد هذه الدول مجرد مستهلكين للتكنولوجيا الأجنبية، بل تحولت إلى فاعلين استراتيجيين يسعون إلى توطين الصناعة الرقمية، وتعزيز السيطرة على البيانات الوطنية، وبناء بنى تحتية سيادية مرنة وقادرة على الصمود أمام التحولات الجيوسياسية والعقوبات التكنولوجية المحتملة. يأتي هذا التوجه كجزء أساسي من رؤى التنمية الوطنية طويلة الأمد، حيث ترتبط السيادة الرقمية ارتباطًا وثيقًا بالأمن القومي، والتنويع الاقتصادي، والريادة في مجالات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.

النموذج السعودي: رؤية 2030 ودور هيئة البيانات والذكاء الاصطناعي(SDAIA)

تُمثل المملكة العربية السعودية نموذجًا خليجيًا رائدًا في هذا المجال، حيث جعلت التحول الرقمي ركيزة أساسية ضمن **رؤية 2030** .تقود هيئة البيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA) جهود المملكة في بناء سيادة رقمية شاملة، من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسية :**تصنيف البيانات، الامتثال السحابي، و تعزيز الأمن السيبراني.**

يعتمد الإطار السعودي على **قانون حماية البيانات الشخصية (PDPL)** الصادر عام 2021 (مع تعديلات 2023)، والذي ينظم معالجة البيانات الشخصية ويفرض التزامات صارمة على المتحكمين والمعالجين. كما أصدرت الهيئة **اللوائح التنفيذية المؤقتة لإدارة البيانات وحماية البيانات الشخصية(NDGIR)** ، التي تتضمن تصنيف البيانات حسب مستويات الحساسية) مثل الفئة B للبيانات الحساسة في القطاعات الحيوية: المالية.

علي فرجاني ، 2026 ،القوة في عصر الجيوسيبرانية ، روسيا والناتو وإعادة تشكيل الصراع الدولي ، دار السحاب للنشر والتوزيع .

الطاقة، الصحة، والحكومية .(تفرض هذه اللوائح على الجهات الحكومية والقطاعات الحيوية استضافة بياناتها في سحب محلية معتمدة، مع قيود صارمة على نقل البيانات عبر الحدود إلا بموافقة مسبقة من SDAIAأو في حالات استثنائية محددة.

في مجال **الامتثال السحابي**، أصدرت هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية (CST) إطار عمل تنظيمي للحوسبة السحابية يتطلب من مزودي الخدمات الحصول على تراخيص محلية وامتثال لمعايير الأمن السيبراني الصادرة عن الهيئة الوطنية للأمن السيبراني(NCA) ، مثل **Essential Cybersecurity Controls (ECC)**و .**Cloud Computing Cybersecurity Controls (CCC)**يشمل ذلك متطلبات صارمة لتوطين البيانات الحساسة داخل المملكة، مع التركيز على "السحابة السيادية" التي تضمن سيطرة وطنية على المفاتيح التشفيرية والوصول.

أما **مراكز الأمن السيبراني**، فتشكل خط الدفاع الأول، حيث تستثمر المملكة بكثافة في بناء قدرات وطنية متقدمة لمواجهة التهديدات. يُقدر حجم سوق الأمن السيبراني السعودي بحوالي 2.42 مليار دولار في 2026، مدعومًا باستراتيجية وطنية متكاملة. كما أعلنت المملكة عن استراتيجية وطنية لمراكز البيانات تستهدف الوصول إلى قدرة 1.5 جيجاوات بحلول 2030، مع مشاريع عملاقة مثل "Hexagon" للبيانات الحكومية.

تتجاوز الاستثمارات السعودية في هذا المجال **50مليار ريال سعودي** (أكثر من 13 مليار دولار)، موجهة نحو توطين الصناعة الرقمية، بناء مراكز بيانات محلية، وجذب الاستثمارات الأجنبية مع اشتراط نقل التقنية والخبرات. تهدف هذه المبادرات إلى رفع "المرونة الوطنية(national resilience) "، وضمان استمرارية الخدمات الحيوية حتى في ظل النزاعات الدولية أو فرض قيود تكنولوجية خارجية، مع تقليل الاعتماد على التدفقات البيانية العابرة للحدود.

المرجع نفسه

النموذج الإماراتي: التركيز على الذكاء الاصطناعي والسحابة السيادية

تتبنى دولة الإمارات العربية المتحدة نهجًا مشابهًا ولكنه أكثر تركيزًا على الذكاء الاصطناعي، من خلال **الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031**، والاستراتيجية الرقمية الحكومية 2025: 2027. تشمل أبرز مبادراتها تبني "السحابة السيادية" بنسبة 100% في أبوظبي، وتطوير بنى تحتية رقمية محلية متقدمة، مع التركيز على الابتكار في مجالات الـ AI والبلوكشين والحوسبة السحابية لتقليل الاعتماد على المنصات الأجنبية.

تمثل النماذج الخليجية تحولاً نوعيًا من الاستهلاك الرقمي إلى الإنتاج والسيطرة الاستراتيجية. من خلال دمج الإطار القانوني الصارم (تصنيف البيانات، الامتثال السحابي، والأمن السيبراني) مع الاستثمارات الضخمة وتوطين التقنية، تسعى هذه الدول إلى بناء مرونة وطنية قادرة على مواجهة المخاطر الخارجية، مع تعزيز موقعها الإقليمي والعالمي في عصر الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة. ومع ذلك، يظل التحدي الأكبر في تحقيق التوازن بين السيادة الرقمية والانفتاح على الابتكار العالمي، مما يتطلب استمرار تطوير القدرات المحلية والشراكات الاستراتيجية المدروسة.

الشركات الكبرى كـ"سياديين رقميين" وتحدي العقوبات

في العصر الرقمي، لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في تنفيذ أو الالتفاف على العقوبات الدولية، بل برزت شركات التكنولوجيا الكبرى (**Big Tech**) كلاعبين سياديين هجينين يمتلكون نفوذًا يضاهي، وأحيانًا يتجاوز، نفوذ بعض الدول. تُوصف هذه الشركات في الدراسات الأكاديمية بـ"السياديين الرقميين (Digital Sovereigns)"، لأنها تسيطر على ثلاثة محاور أساسية للسلطة كانت تقليديًا حكرًا على الدول: **المعلومات، البنية التحتية، والتفسير** (interpretation). تشمل هذه الشركات(Alphabet) Google ، Meta، Amazon، Microsoft، Apple، و(Starlink) SpaceX، التي تمتلك القدرة على التحكم في تدفق البيانات، والبنية التحتية السحابية، وشبكات الاتصال العالمية.

Cohen, J. E. (2019). *Between truth and power: The legal constructions of informational capitalism*. Oxford University Press.

Bremmer, I. (2022). The technopolar moment: How high-tech companies will shape the next world order. *Foreign Affairs*, *100*(6), 112-128.

تلعب **Big Tech** دورًا مزدوجًا ومتناقضًا في النزاعات الجيوسياسية والعقوبات الدولية، مما يخلق صراعًا بنيويًا بين **السلطة السياسية** (الدول) و**القوة التقنية** (الشركات). من جهة، تعمل هذه الشركات كأداة تنفيذية للعقوبات الحكومية؛ فهي تفرض حظرًا على الحسابات، وتوقف تحديثات الأنظمة، وتزيل التطبيقات من المتاجر

الرقمية، وتقطع الخدمات السحابية بناءً على أوامر حكومية أو ضغوط سياسية. مثال بارز هو الدعم الذي قدمته Microsoft و Googleو Amazon لأوكرانيا منذ غزو 2022، حيث قدمت خدمات سحابية مجانية وأدوات أمن سيبراني لحماية البنية التحتية الحكومية والمصرفية من الهجمات الروسية. كما قامت Appleو Google بحظر تطبيقات روسية أو إزالة محتوى يدعم روسيا استجابة للعقوبات الغربية.

من جهة أخرى، تتصرف بعض الشركات كفاعل أمني مستقل أو حتى كقوة مضادة للسياسات الحكومية. أبرز مثال هو **Starlink** التابعة لـElon Musk، التي قدمت آلاف المحطات لأوكرانيا للحفاظ على الاتصال بعد الهجمات الروسية على البنية التحتية، لكن Musk قرر في بعض الحالات تقييد الاستخدام العسكري (مثل منع هجوم على أسطول روسي في البحر الأسود عام 2023) لأسباب سياسية أو تجارية، مما أثار جدلاً دوليًا حول "الدبلوماسية الخاصة" للشركات. كما قدمت Microsoft خدمات سحابية وأمن سيبراني لأوكرانيا بشكل مستقل نسبيًا عن الحكومة الأمريكية.

يخلق هذا الدور المزدوج صراعًا عميقًا بين السلطة السياسية والقوة التقنية. فالشركات تمتلك القدرة على فرض معاييرها الخاصة (مثل التشفير من طرف إلى طرف) التي قد تعيق قدرة الدول على إنفاذ قوانينها المحلية أو مراقبة المحتوى. في الوقت نفسه، تخضع هذه الشركات لضغوط حكومية قوية؛ فهي تواجه عقوبات ثانوية أو تهديدات قانونية إذا لم تمتثل للعقوبات) كما حدث مع Apple في بعض الحالات المتعلقة بروسيا .(هذا التناقض يؤدي إلى "تسييس التكنولوجيا"، حيث أصبحت قرارات الشركات الخاصة تؤثر مباشرة على نتائج النزاعات العسكرية والاقتصادية.

في سياق العقوبات، أصبحت" Big Tech بوابات (gatekeepers) "حاسمة؛ فهي تنفذ العقوبات الأمريكية والأوروبية ضد روسيا والصين، لكنها في الوقت نفسه تواجه "فخ الامتثال" عندما تتعارض القوانين) مثل CLOUD Actالأمريكي مقابل GDPR الأوروبي أو قوانين الصين .(أدى ذلك إلى إعادة هيكلة عملياتها.

المرجع السابق

مثل فصل قواعد البيانات الإقليمية، أو تقديم خدمات "سحابة سيادية (Sovereign Cloud) "لتلبية متطلبات الدول.

يُعد هذا التحول عميقًا في بنية العلاقات الدولية، حيث بدأت بعض الدول في تعيين "سفراء تكنولوجيا" للتعامل مع وادي السيليكون كما لو كان دولة ذات سيادة. ومع ذلك، يثير هذا النفوذ مخاوف ديمقراطية حول المساءلة، حيث تتخذ قرارات تؤثر على ملايين الأشخاص دون رقابة برلمانية أو قضائية كاملة. في النهاية، يعكس دور Big Tech كـ"سياديين رقميين" إعادة توزيع القوة في النظام العالمي، حيث أصبحت الشركات الخاصة شريكًا أساسيًا – وأحيانًا منافسًا – للدول في صياغة السيادة الرقمية والأمن الدولي.

التشظي التقني (Splinternet): مستقبل الإنترنت العالمي

تؤدي العقوبات التكنولوجية المتزايدة والنزوع المتسارع نحو السيادة الرقمية إلى ظاهرة "التشظي التقني" للإنترنت، المعروفة باسم (Splinternet)، حيث تتفكك الشبكة العالمية الموحدة تدريجيًا إلى مجموعة من "الشبكات الوطنية" أو "الإقليمية" المنعزلة تقنيًا وقانونيًا ومعياريًا. لم يعد هذا التشظي مجرد سيناريو افتراضي، بل أصبح واقعًا ملموسًا ، مدفوعًا بمزيج من السياسات الحكومية والعقوبات الدولية والمخاوف الأمنية.

يتمثل التشظي في ثلاثة مستويات رئيسية مترابطة:

أولاً: التشظي التقني والبروتوكولي

يظهر من خلال ظهور أنظمة بديلة لبروتوكول توجيه الإنترنت (BGP) ونظام أسماء النطاقات (DNS). على سبيل المثال، طورت روسيا نظامًا وطنيًا لإدارة حركة المرور (TSPU) يسمح بعزل RuNet جزئيًا أو كليًا عن الإنترنت العالمي في حالات الطوارئ، كما حدث في اختبارات مارس 2026. كذلك، تعمل الصين على معايير تقنية خاصة بها داخل منظمة الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، بينما تطور أوروبا مبادرة "EU4DNS" لإنشاء خدمات DNS أوروبية موحدة مع قدرة على التصفية القانونية. هذه التغييرات تجعل بعض أجزاء الإنترنت غير قابلة للوصول من مناطق أخرى، مما يؤدي إلى "جزر رقمية" منفصلة.

O'Hara, K., & Hall, W. (2021). *Four Internets: Data, geopolitics, and the governance of cyberspace*. Oxford University Press.

ثانيًا: الانقسام المعياري والقانوني

تسعى دول مثل الصين وروسيا وإيران إلى فرض معايير وطنية جديدة تدمج مفاهيم الرقابة والتحكم في صلب البروتوكولات. يتجلى ذلك في "الجدران النارية" المتقدمة (Great Firewall في الصين) و"الشبكات الوطنية" (National Information Network في إيران)، حيث أدى الانقطاع الواسع في إيران عام 2025–2026 إلى بقاء الخدمات المحلية مفعلة بينما انقطع الوصول إلى الإنترنت العالمي. كما أدت العقوبات الغربية إلى تسريع هذا الاتجاه، حيث أصبحت الشركات مضطرة لفصل عملياتها الإقليمية للامتثال لقوانين متعارضة (مثل CLOUD Act الأمريكي مقابل قوانين السيادة الصينية أو الأوروبية).

ثالثًا: التشظي الاقتصادي والسياسي

يؤدي التشظي إلى إنهاء عصر "**المشاع الرقمي الموحد**"، مما يزيد من تكاليف التجارة الرقمية والابتكار. تقدر بعض الدراسات أن التكاليف الاقتصادية العالمية قد تصل إلى تريليونات الدولارات بحلول 2030 بسبب انخفاض التشغيل البيني وارتفاع تكاليف الامتثال. كما يُسيس التكنولوجيا بشكل متزايد، حيث يصبح الوصول إلى المعلومات والخدمات مرتبطًا بالانتماء إلى كتلة جيوسياسية معينة. في 2025–2026، شهدت روسيا محاولات تدريجية لعزل RuNet، بينما أدت العقوبات إلى تقليل مشاركة بعض الدول في المنتديات الدولية للحوكمة مثل ICANN.

يبرز هذا التشظي هشاشة النظام الرقمي العالمي، حيث تحولت العقوبات من أداة اقتصادية إلى أداة تكنولوجية تعيد رسم خريطة الإنترنت. ومع ذلك، فإن التشظي ليس حتميًا تمامًا؛ فهناك مقاومة من بعض الجهات (مثل مقاومة B2B للانقطاع الكامل)، لكنه يتسارع مع تصاعد التوترات بين المعسكرات الجيوسياسية. في النهاية، يهدد Splinternet بتقويض الابتكار العالمي، وزيادة التفاوت الرقمي، وتعقيد التعاون الأمني السيبراني، مما يجعل مستقبل الإنترنت الموحد مهددًا بوجود "إنترنتات" متعددة تعكس الانقسامات السياسية أكثر من الوحدة التقنية.

المرجع السابق

ويتضح مما سق التعويل على إشكالية السيادة الرقمية في مواجهة العقوبات الدولية حيث أنها لا تمثل مجرد نزاع تقني أو قانوني عابر أو محدود الأبعاد، بل تشكل تحولاً جذريًا وعميقًا ومتعدد الأبعاد في مفهوم القوة الوطنية والسيادة التقليدية خلال القرن الحادي والعشرين. لقد أصبح الفضاء السيبراني ساحة مركزية لإعادة تشكيل موازين القوى العالمية، حيث تتحول البيانات والرقائق والشبكات من مجرد أدوات تقنية إلى عناصر وجودية تحدد مصير الدول واستقلالها الاستراتيجي.

من خلال التحليل المنهجي المقارن للنماذج المتنوعة – الروسية(RuNet) ، والصينية) الحصن الرقمي عبر DSL و(PIPL، والأوروبية) القوة التنظيمية عبر DMA و DSAو(Gaia–X، والخليجية) رؤية السعودية 2030 عبر – (SDAIA توصل البحث إلى عدة نتائج محورية ومترابطة.

أولاً، أصبحت العقوبات التكنولوجية أداة جيوسياسية حديثة فعالة للغاية، تستهدف "الخلايا العصبية" للاقتصاد الرقمي (أشباه الموصلات، الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي)، مما يحول سلاسل التوريد العالمية إلى ساحة صراع استراتيجي مباشر ويفاقم من هشاشة الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية.

ثانيًا، نجحت النماذج الروسية والصينية في بناء مرونة تقنية جزئية ملموسة رغم التحديات الاقتصادية والأمنية المستمرة، مما يثبت إمكانية تحقيق استقلال نسبي من خلال الاستبدال الاستيرادي، والتوطين القانوني، وبناء "حصون رقمية" وطنية.

ثالثًا، يعتمد الاتحاد الأوروبي على "القوة التنظيمية DMA) "و DSAو (Gaia–X كبديل استراتيجي ذكي عن الانعزال التقني الكامل، مما يبرز تنوع النماذج السيادية بين السيطرة المركزية والتنظيم العابر للحدود والقدرة على فرض المعايير الأوروبية عالميًا.

رابعًا، تمثل رؤية السعودية 2030 نموذجًا طموحًا وواعدًا في الشرق الأوسط، يركز على توطين البيانات، والامتثال السحابي، ومراكز الأمن السيبراني، مع استثمارات تتجاوز 50 مليار ريال، بهدف بناء مرونة وطنية قادرة على مواجهة المخاطر الخارجية ودعم التنمية المستدامة.

المرجع السابق

خامسًا، أدى النزوع المتزايد نحو السيادة الرقمية إلى تصاعد ظاهرة "التشظي التقني(Splinternet) "، التي تهدد وحدة الإنترنت العالمي، وتزيد من التكاليف الاقتصادية والأمنية على المدى الطويل، مع دور متزايد للشركات التكنولوجية الكبرى (Big Tech) كفاعلين سياديين هجينين يمتلكون نفوذًا يضاهي نفوذ الدول.

تحمل هذه النتائج دلالات استراتيجية وقانونية واقتصادية واجتماعية عميقة ومتعددة الأبعاد .**جيوسياسيًا**، أصبحت السيادة الرقمية شرطًا أساسيًا لوجود الدولة الحديثة؛ فالدول التي تفشل في بناء قدراتها الذاتية قد تواجه تبعية تكنولوجية طويلة الأمد تحولها إلى "تابع رقمي" في النظام العالمي الجديد .**قانونيًا**، يكشف النزاع حول العقوبات عن فجوات هيكلية خطيرة في الحوكمة الدولية للفضاء السيبراني، مما يستدعي إصلاحًا جذريًا للأطر الحالية أو إبرام معاهدات دولية ملزمة جديدة تحدد قواعد "السلوك المسؤول" في الفضاء الرقمي .**اقتصاديًا**، يؤدي "فخ الامتثال" وتأثير نقاط الاختناق الجيوسياسية (مثل مضيق هرمز) إلى ارتفاع التكاليف العالمية، وزيادة التفاوت بين الدول المتقدمة تكنولوجيًا والدول الناشئة، مع تهديد لسلاسل التوريد العالمية .**اجتماعيًا**، يمس هذا التحول حقوق الإنسان الأساسية، ويغير طبيعة الخصوصية، والوصول إلى المعلومات، والديمقراطية في عصر البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي.

ومع ذلك، فإن البحث يؤكد أن **السيادة الرقمية "الذكية** – "التي تجمع بين القوة التقنية، والحصافة القانونية، والمرونة الدبلوماسية، والابتكار المحلي – تمثل الضمانة الوحيدة للدول لتجنب التحول إلى ضحايا أو تابعين في الفضاء السيبراني المشظى. إن المستقبل يتطلب رؤية استراتيجية شاملة وطويلة الأمد تنظر إلى التكنولوجيا ليس كأداة للرفاهية أو التنمية الاقتصادية فحسب، بل كعنصر سيادي وجودي يحدد مكانة الدول واستقلالها في النظام العالمي الجديد.

وختاما يدعو البحث إلى إعادة التفكير في مفهوم السيادة نفسها: من سيادة جغرافية تقليدية إلى سيادة رقمية شاملة تشمل البيانات والسيليكون والشيفرات البرمجية. إن الدول التي تدرك هذا التحول وتستثمر فيه بذكاء ستتمكن من الحفاظ على استقلالها وازدهارها في عالم يتجه نحو التشظي التقني والتنافس الجيوسياسي الحاد.

التوصيات :

بناءً على التحليل المنهجي المقارن والنتائج التي توصل إليها هذا البحث، يقدم الباحث التوصيات التالية كإطار عملي واضح وقابل للتنفيذ لصانعي السياسات والمؤسسات الحكومية والأكاديمية. تهدف هذه التوصيات إلى تحقيق سيادة رقمية "ذكية" ومستدامة، مع التركيز على التنفيذ العملي، والقياس الكمي، والتوازن بين الاستقلال الوطني والانفتاح الاستراتيجي:

1. **بناء القاعدة التكنولوجية الذاتية كأولوية وطنية استراتيجية** ينبغي على الدول رفع مستوى الاستثمار في المواهب البشرية المحلية من خلال برامج تعليمية وتدريبية متخصصة ومكثفة في مجالات الذكاء الاصطناعي، أشباه الموصلات، الحوسبة الكمومية، وأمن المعلومات. يجب أن يتم ذلك بالتوازي مع توطين الصناعات الحرجة مثل مراكز البيانات، والحوسبة السحابية، ومصانع الرقائق الإلكترونية، عبر شراكات عام/خاص مدعومة بصناديق سيادية وطنية. يُقترح تخصيص نسبة لا تقل عن 2–3% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الغاية على مدى السنوات الخمس المقبلة، مع إجراء تقييم دوري كل سنتين باستخدام مؤشرات كمية واضحة (مثل نسبة الاعتماد على التكنولوجيا المحلية، ومستوى الاكتفاء الذاتي في الرقائق المتقدمة، وعدد البراءات المسجلة محليًا) لقياس تقدم الاستقلال التقني.

2. **تطوير الأطر القانونية المرنة والمتوازنة** يجب صياغة قوانين سيادة رقمية شاملة ومتكاملة تجمع بين توطين البيانات، وحماية الخصوصية، وتعزيز الأمن القومي من جهة، والحفاظ على درجة معقولة من الانفتاح على الاقتصاد الرقمي العالمي والابتكار الدولي من جهة أخرى. ينبغي تضمين آليات قانونية فعالة لتجنب "فخ الامتثال" الناتج عن تعارض القوانين الدولية. يُوصى بإنشاء لجان وطنية مشتركة دائمة تضم ممثلين عن الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، لمراجعة هذه القوانين سنويًا بما يتوافق مع التطورات التقنية السريعة، مع ضمان التوافق مع المعايير الدولية دون المساس بالسيادة الوطنية.

3. **تعزيز الدبلوماسية الرقمية الفعالة والمؤسسية** على الدول الانخراط النشط والمستمر في المنتديات الدولية مثل مجموعة العمل المفتوحة العضوية (OEWG) وآليتها الدائمة الجديدة، وبناء تحالفات تكنولوجية إقليمية ودولية مع "شركاء موثوقين" لضمان تنوع سلاسل التوريد الرقمية وتقليل المخاطر الجيوسياسية. يُقترح إنشاء منصب "سفير تكنولوجيا" متخصص في وزارات الخارجية، مكلف بالتفاوض على اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف حول معايير الحوكمة السيبرانية، وتبادل المعرفة، وحماية الممرات الرقمية الحيوية. كما يُوصى بتطوير استراتيجية دبلوماسية رقمية وطنية متكاملة تُحدث سنويًا.

4. **تعزيز البحوث التطبيقية والدراسات المستقبلية** يوصى بإجراء دراسات مقارنة كمية معمقة حول التكاليف الاقتصادية والأمنية لظاهرة التشظي التقني(Splinternet) ، وتقييم تأثير الذكاء الاصطناعي على السيادة

الرقمية، بالإضافة إلى بحوث ميدانية حول تأثير نقاط الاختناق الجيوسياسية (مثل مضيق هرمز) على سلاسل توريد أشباه الموصلات والتكنولوجيا الحرجة. ينبغي دعم هذه البحوث من خلال برامج تمويل وطنية ودولية مشتركة، وإنشاء مراكز بحثية متخصصة في السيادة الرقمية لضمان تبادل المعرفة بين الدول الناشئة والمتقدمة، مع نشر النتائج بشكل دوري ومفتوح.

5. **تطوير نماذج "سيادة رقمية ذكية" قابلة للتكيف** يُقترح على الدول تبني نهجًا هجينًا متوازنًا يجمع بين السيطرة الوطنية القوية والتعاون الدولي الاستراتيجي، مع إنشاء مراكز وطنية للابتكار الرقمي تركز على التقنيات المفتوحة المصدر (Open Source) لتقليل الاعتماد على الشركات الأجنبية الكبرى. يجب أن تشمل هذه النماذج آليات للاستجابة السريعة للتهديدات، وبرامج لتطوير "السحابة السيادية"، وخطط طوارئ وطنية لمواجهة العقوبات التكنولوجية المفاجئة أو إغلاق نقاط الاختناق الجيوسياسية.

تُعد هذه التوصيات خطوة عملية ومنهجية نحو تحقيق سيادة رقمية مستدامة وقابلة للتكيف مع التطورات السريعة في الفضاء السيبراني. إن تنفيذها يتطلب التزامًا سياسيًا رفيع المستوى، وتنسيقًا بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة، وحوارًا أكاديميًا وبحثيًا مستمرًا لمواكبة التحولات الجيوسياسية والتقنية. إن الدول التي تتبنى هذه التوصيات بجدية ستكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات المستقبلية وحماية استقلالها الرقمي في عالم يتجه نحو التشظي التقني والتنافس الاستراتيجي الحاد.

خاتمة التوصيات

تُمثل التوصيات الاستراتيجية السابقة إطارًا عمليًا متكاملاً يربط بين التحليل النظري الذي قدمه الباحث والتطبيق العملي على أرض الواقع. إنها ليست مجرد قائمة اقتراحات عامة، بل خريطة طريق استراتيجية تهدف إلى تمكين الدول وخاصة الدول الناشئة والنامية من مواجهة التحديات المزدوجة: العقوبات التكنولوجية الدولية من جهة، والنزوع نحو السيادة الرقمية من جهة أخرى.

من خلال ربط هذه التوصيات بجوهر موضوع البحث، يتضح أن بناء **السيادة الرقمية الذكية** لم يعد خيارًا ترفيهيًا أو تقنيًا محضًا، بل أصبح ضرورة وجودية تحدد مستقبل الدول في النظام العالمي الجديد. فالعقوبات التي تستهدف أشباه الموصلات وسلاسل التوريد الرقمية، والتشظي التقني (Splinternet) الذي يهدد وحدة الإنترنت، ودور الشركات الكبرى كـ"سياديين رقميين"، كلها عوامل تؤكد أن الدول التي تفشل في بناء قاعدتها التكنولوجية الذاتية، وتطوير أطرها القانونية المرنة، وتعزيز دبلوماسيتها الرقمية، ستظل عرضة للتبعية والضغوط الخارجية.

إن تنفيذ هذه التوصيات بشكل منهجي ومستمر سيمكن الدول من تحويل التهديدات إلى فرص، ومن "فخ الامتثال" إلى مرونة استراتيجية، ومن هشاشة نقاط الاختناق الجيوسياسية (كمضيق هرمز) إلى استقلال تقني مستدام. كما أنها تدعو إلى إعادة صياغة مفهوم السيادة نفسها: من سيادة جغرافية تقليدية إلى سيادة رقمية شاملة تشمل البيانات، والسيليكون، والشيفرات البرمجية، والقدرة على الابتكار المستقل.

في الختام، يؤكد البحث أن الدول التي تتبنى رؤية استراتيجية شاملة تجمع بين القوة التقنية، والحصافة القانونية، والمرونة الدبلوماسية، ستكون قادرة على الحفاظ على استقلالها وتعزيز مكانتها في عالم رقمي مشظى وتنافسي. أما الدول التي تتردد أو تكتفي بالحلول الجزئية، فستجد نفسها تابعة رقميًا في نظام عالمي يعاد تشكيله يومًا بعد يوم.إن السيادة الرقمية ليست مجرد هدف تقني، بل هي مشروع وطني وجودي يحدد مصير الأمم في القرن الحادي والعشرين.

الكلمات المفتاحية: السيادة الرقمية، العقوبات التكنولوجية، الفضاء السيبراني، RuNet، Splinternet، أشباه الموصلات، الذكاء الاصطناعي، الحوكمة السيبرانية .

المراجع العربية :

علي فرجاني ، القوة في عصر الجيوسيبرانية ، "روسيا والناتو وإعادة تشكيل الصراع الدولي" دار السحاب للنشر والتوزيع 2026.

References

Atlantic Council. (2023).Digital sovereignty: Europe's declaration of independence? https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/report/digital-sovereignty-europes-declaration-of-independence/
Creemers, R. (2020). China's conception of cyber sovereignty. In *Digital sovereignty in the BRICS countries*. Cambridge University Press.
Epifanova, A., & Dietrich, H. (2022). *Russia's quest for digital sovereignty*. German Council on Foreign Relations. https://dgap.org/en/research/publications/russias-quest-digital-sovereignty
Ferri, F. (2025). Union's tech-related sanctions and moving frontiers of digital sovereignty. UE Diritto, 1. https://uediritti.it/wp-ontent/uploads/2025/04/Federico-Ferri-UED-1.pdf
IBM. (2023). *What is data sovereignty? https://www.ibm.com/think/topics/data-sovereignty
OHCHR. (2023). Sanctions in cyberworld. https://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-unilateral-coercive-measures/sanctions-cyberworld

Park, J. (2025). Digital-related sanctions measures against Russia. *Journal of Eurasian Studies. https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/18793665231217303
Red Hat. (2023). *What is digital sovereignty? https://www.redhat.com/en/topics/ai/digital-sovereignty
Trend Micro. (2023). *What is digital sovereignty? https://www.trendmicro.com/en_us/what-is/data-sovereignty/digital-sovereignty.html
United Nations Open-Ended Working Group (OEWG). (2025). Final report*. United Nations. https://docs.un.org/en/A/AC.292/2025/INF/5/Rev.1
Vanderbilt Journal of Transnational Law. (2022). Unilateral cyber sanctions: Between questioned legality and normative value. *Vanderbilt Journal of Transnational Law, 54(4).

(1) Pohle, J., & Thiel, T. (2020). Digital sovereignty. *Internet Policy Review*, *9*(4), 1-19. https://doi.org/10.14763/2020.4.1532

Creemers, R. (2020). China's conception of cyber sovereignty. *Innealtóireacht: Journal* **(2)** *of Digital Law & Policy*, *1*(1), 1-24.
(3)Drezner, D. W. (2021). The ends of oversanctions: How the overuse of economic weapons undermines U.S. interests. *Foreign Affairs*, *100*(5), 142-154.

(6)Zhang, A. H. (2022). The coming conflict of laws: How China's anti-foreign sanctions law affects global business. *Journal of International Economic Law*, *25*(2), 231-248. https://doi.org/10.1093/jiel/jgac013

Sacks, S. (2021). China's emerging data sovereignty regime. *Center on Cyber Policy,* **(7)** *Stanford University*.
(8) Miller, C. (2022). *Chip war: The fight for the world's most critical technology*. Scribner.

(10)Fullerton, R. (2024). *The dragon's silicon shield: China's Big Fund III and the quest for semiconductor independence*. Oxford Strategic Studies Press.

(11)U.S. Geological Survey (USGS). (2026). *Mineral commodity summaries 2026: Bromine and rare gases in high-tech manufacturing*. U.S. Department of the Interior.

European Commission. (2026). *Report on the implementation and enforcement of the Digital Markets Act: Addressing gatekeeper compliance in search and data sharing*. European Union Official Publications.
Cohen, J. E. (2019). *Between truth and power: The legal constructions of informational capitalism*. Oxford University Press.

Bremmer, I. (2022). The technopolar moment: How high-tech companies will shape the next world order. *Foreign Affairs*, *100*(6), 112-128.

O'Hara, K., & Hall, W. (2021). *Four Internets: Data, geopolitics, and the governance of cyberspace*. Oxford University Press.

STARDOM UNIVERSITY

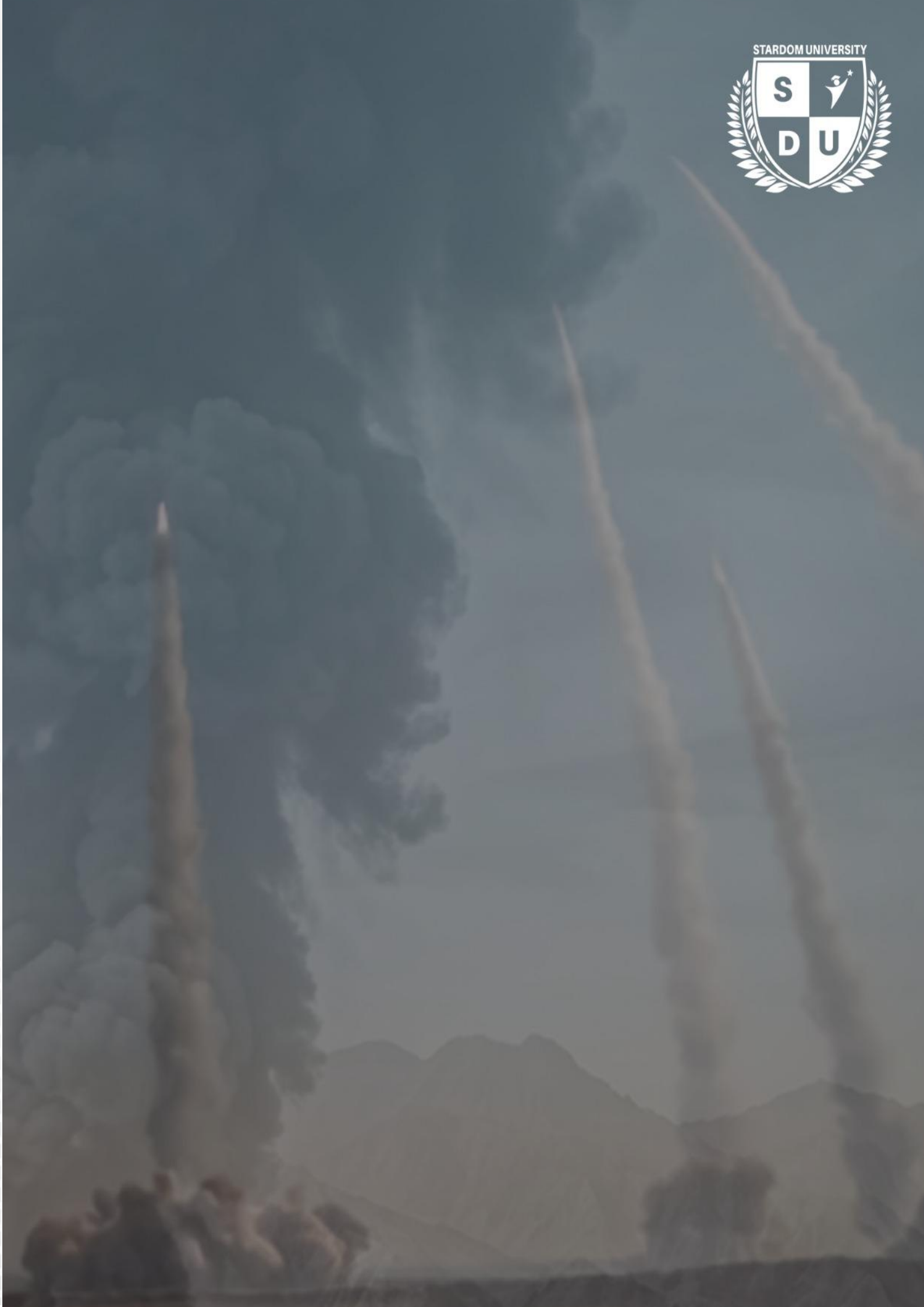
STARDOM UNIVERSITY
S
D U

FROM BOMB SHELTERS TO BLOCK CENTERS: RETHINKING PRESCHOOL TEACHER TRAINING IN THE MIDDLE EAST UNDER FIRE

Luís Castanheira[1],

Osvaldo Furtado[2],

Andréia Heiderscheidt Fuck[3]

[1]https://orcid.org/0000-0002-4921-2114, [2]https://orcid.org/0000-0002-9562-3600, [3]https://orcid.org/0009-0007-4212-7666

luiscastanheira@ipb.pt, vazfurtado1993@gmail.com, 152.andreia@gmail.com

[1]The Transdisciplinary Research Centre in Education and Development (CITeD),

Bragança Polytechnic University, Portugal

[2] State University of Western Paraná (UNIOESTE), Brazil

[3]Joinville Region University – UNIVILLE, Braz

Abstract

This article aims to analyze the training of early childhood educators in preschool education within armed conflict contexts in the Middle East. The objective is to discuss the necessity of reconceptualizing training models in light of the demands of education in crisis scenarios. It is posited that traditional models of teacher training, guided by contexts of institutional stability, are insufficient to address the pedagogical, psychosocial, and communal needs arising from environments characterized by violence, forced displacement, and the destruction of educational infrastructures. Methodologically, the study is grounded in a literature review that articulates theoretical contributions and empirical evidence concerning education in emergencies, trauma-sensitive pedagogies, and child development in adverse contexts. The findings indicate that teaching practices in conflict-affected scenarios extend beyond mere instructional functions, incorporating dimensions of protection, emotional regulation, social mediation, and the rebuilding of relationships. Furthermore, it emerges that educational spaces are reconfigured, transforming shelters, community centers, and improvised environments into hybrid ecosystems of learning and care. In conclusion, it is asserted that teacher training must integrate pedagogical, psychosocial, and contextual competencies, establishing itself as a strategic axis for promoting educational continuity, comprehensive protection of childhood, and social resilience in conflict settings.

Keywords: Preschool education, Teacher training, Education in emergencies; Trauma, Middle East, Childhood.

1 Introduction:

Considering contemporary emergencies, which include armed conflicts, prolonged humanitarian crises, and natural disasters, there have been profound and lasting impacts on the psycho-emotional development and learning trajectories of children (Karpenko et al., 2026). In recent decades, contexts of prolonged instability have intensified children's exposure to violence, forced displacement, loss, and structural insecurity, particularly in regions such as the Middle East. In this context, early childhood education not only remains a fundamental right but also constitutes an essential mechanism of protection, capable of mitigating the adverse effects of these experiences and supporting resilience processes from the earliest years of life.

Early childhood education holds a strategic position in the cognitive, emotional, social, and linguistic development of children, especially in contexts of high vulnerability (Karpenko et al., 2026). However, when it occurs in territories marked by war, infrastructure destruction, and institutional discontinuity, its function expands significantly. Educational spaces are no longer confined to formal institutions but frequently emerge in bomb shelters, temporary structures, or improvised community centers. This reconfiguration is not merely spatial but is deeply pedagogical and symbolic, as learning environments begin to function simultaneously as places of protection, emotional regulation, and the reconstruction of a sense of normalcy.

This transformation from survival shelters to community centers of learning and care represents a paradigmatic shift in the very nature of early childhood education in conflict contexts. In this new scenario, preschool teachers assume an expanded role, acting not only as mediators of knowledge but also as agents of stability, psychosocial support, and community cohesion (Basta, 2025). Consequently, teaching practices require competencies that go beyond traditional didactics, incorporating dimensions related to care, emotional management, and responses to crisis situations.

Despite this structural transformation in educational contexts, many teacher training programmes remain anchored in assumptions of institutional stability, curricular predictability, and the security of the school environment. Such assumptions increasingly prove inadequate in the face of realities where children experience trauma, displacement, mourning, and insecurity as part of their daily lives (Nehrii et al., 2025; Basta, 2025). This disconnection between traditional models of teacher training and the concrete demands of education in conflict contexts highlights a critical gap in contemporary educational systems.

In response to this scenario, this article proposes a critical reflection on the training of preschool teachers in the Middle East, drawing upon approaches related to education in emergencies, trauma-sensitive pedagogies, and frameworks for comprehensive child protection. The aim is to analyze the primary challenges faced by these professionals and to identify formative principles and pedagogical practices that can enhance their effectiveness in environments

marked by violence, displacement, and instability. Based on this methodological assumption, the study relies on a literature review that articulates theoretical contributions and empirical evidence concerning education in emergencies, teacher training, and psychosocial support.

Thus, the study seeks to contribute to the development of more resilient, contextually informed training models that are aligned with the actual needs of children and communities affected by emergencies. By integrating scientific evidence with critical reflection, this work advocates for the reconceptualization of teacher training as a strategic field for protection, care, and the promotion of child development in conflict-affected scenarios.

2 THEORETICAL FRAMEWORK

2.1 Educação da primeira infância em contextos de emergência no oriente médio.

Early childhood education in emergency contexts has been widely recognized as a central component of contemporary humanitarian responses, yet it remains significantly underprioritized in terms of investment and implementation. Ponguta et al. (2022) argue that despite the robust scientific evidence supporting the importance of childhood development in the early years, early childhood education in crisis situations continues to receive a disproportionately small share of global humanitarian resources. This underprioritizing results in limited access and often fragmented, low-quality educational experiences for children living in conflict and displacement contexts.

In regions such as the Middle East, where prolonged conflicts and structural humanitarian crises have intensified, shaping the daily lives of millions of children, the impacts on childhood development are particularly profound. In this context, Miliband, Smith, and Murphy (2018) highlight that a significant number of young children grow up exposed to conditions of war, forced displacement, and the breakdown of social ties—factors that undermine cognitive, emotional, and physiological development. These effects reinforce evidence from the literature on childhood development, which demonstrates that early adversities can have lasting impacts on brain architecture and emotional regulation systems, thereby exacerbating inequalities throughout life. In this context, Education in Emergencies (EiE) (2026) emerges as a fundamental strategy not only to ensure the continuity of learning but also to promote protection, stability, and psychosocial well-being. In this regard, Ashlee et al. (2020) emphasize that educational programs in crisis situations play an essential role in mitigating the

effects of trauma, serving as structured spaces that provide children with a sense of normalcy and security. Similarly, Ulferts et al. (2019) and Slone and Shoshani (2017) highlight that early childhood education can act as a protective factor, contributing to the development of resilience and emotional regulation in adverse contexts.

However, the implementation of early childhood education in emergency scenarios faces complex structural challenges, particularly in regions affected by intense armed conflicts. The destruction of educational infrastructures, political instability, and forced population mobility compromise the continuity and quality of educational services. In this regard, Iriqat et al. (2025) conceptualize the systematic destruction of educational institutions in contexts such as the Gaza Strip, highlighting that the disruption of education goes beyond mere loss of access, directly affecting cultural identity, social cohesion, and the development prospects of communities.

In response to these limitations, there is an increasing diversification of educational delivery strategies, with a focus on flexible and adaptive approaches. Abdulrazzak et al. (2025) demonstrate that in hard-to-reach contexts, such as among refugee populations in Lebanon, remote education programs and family-centered interventions can ensure the continuity of learning and strengthen caregiver engagement. Through these findings, they reinforce the importance of educational models that integrate various stakeholders—teachers, families, and communities—that can adapt to the unstable conditions of emergency contexts.

Thus, early childhood education in emergency contexts in the Middle East should be understood as a complex and multidimensional field, in which pedagogical, psychosocial, and community dimensions intertwine. More than merely ensuring access to learning, these programs play a central role in promoting resilience, reconstructing routines, and safeguarding childhood development. In this regard, the literature converges on the notion that the effectiveness of these interventions depends on the ability of educational systems to adapt to local conditions, reinforcing the need to rethink not only pedagogical strategies but also the teacher training models that underpin educational practices in these contexts.

2.2 Limitations of Traditional Teacher Training Models in Conflict Context

Traditional teacher training models have historically been conceived based on assumptions of institutional stability, pedagogical continuity, and predictability in educational contexts. According to Zagouras et al. (2022), these models prioritise the mastery of curricular content, classroom management, and the application of teaching methodologies in structured and relatively safe environments. However,

when transposed to contexts marked by armed conflict and humanitarian crises, such assumptions prove inadequate to meet the concrete demands of educational practice.

Conflict contexts produce deep and multidimensional impacts on child development and educational systems, significantly affecting the physical, emotional, and behavioural health of children, as well as the continuity and quality of educational processes (Shenoda et al., 2018; Kaplan-Berkley et al., 2026). According to Shenoda, Kadir, Pitterman, and Goldhagen (2018), armed conflicts significantly affect children's physical, mental, and behavioural health, with consequences that can persist throughout their lives. In this scenario, education assumes an expanded role, transforming from merely a process of knowledge transmission into a mechanism for protection, stability, and psychosocial support. Despite this complexity, traditional teacher training programmes continue to maintain a predominantly technical and disciplinary orientation, with limited attention to the competencies required to operate in crisis contexts. Consequently, Trubavina, Tsybulko, Mohyliova, and Ivanchuk (2021) identify a significant gap between the competencies developed in training programmes and the real demands faced by teachers in conflict contexts, particularly concerning child safety, emergency situation management, and pedagogical adaptation. Likewise, Nehrii, Kruty, Desnova, Zdanevych, and Konovalchuk (2025) highlight that the lack of specific training constitutes one of the main barriers to implementing effective pedagogical practices in emergency scenarios, particularly regarding psychosocial support and socio-emotional development. Another central limitation of traditional models lies in their inability to integratively encompass the psychosocial and community dimensions of education. In this regard, Vaccarelli (2018) argues that emergency pedagogy requires an integrated approach that articulates psychological, social, and educational dimensions, overcoming the fragmentation characteristic of conventional training models. This integration becomes particularly relevant when considering that children exposed to war contexts often exhibit high levels of toxic stress, anxiety, and difficulties in emotional regulation, necessitating trauma-sensitive pedagogical interventions.

Moreover, teachers operating in conflict contexts do not merely teach in adverse conditions; they also directly experience these conditions. According to the Inter-agency Network for Education in Emergencies (INEE, 2022), educators often work on the front lines of crises, facing displacement, insecurity, and emotional overload, while simultaneously being responsible for ensuring the continuity of learning and the well-being of their students. However, traditional teacher training models rarely account for strategies aimed at the well-being of the teachers themselves, nor do they provide adequate support to cope with the psychological impacts of working in highly vulnerable contexts.

Another critical aspect concerns the rigidity of training models in the face of the need for pedagogical adaptation in unstable contexts. Based on the studies of

LaBonte, Barbour, and Nagle (2022), it is noted that, in crisis situations, teachers are often compelled to reorganise their practices, prioritising the emotional well-being of children over traditional curricular progression. In this same vein, Kaplan-Berkley, Brody, Muller, and Gelnick (2026) demonstrate that educators in war contexts tend to develop adaptive pedagogies, focused on creating routines, stability, and emotional support, responding flexibly to the emerging needs of children.

Additionally, traditional teacher training models tend to neglect the sociopolitical and cultural dimensions of conflict contexts. In this regard, Higgins and Novelli (2018) criticise decontextualised educational approaches that ignore the structural causes of conflicts and limit the transformative potential of education. This critique is particularly relevant in regions such as the Middle East, where educational processes are deeply intertwined with complex historical, cultural, and political dynamicsIn extreme scenarios such as that of the Gaza Strip, educational infrastructure itself becomes the target of systematic destruction. However, Iriqat et al. (2025) describe this phenomenon as "educide," characterised by the deliberate destruction of educational institutions, compromising access to education and threatening the continuity of the social and cultural development of communities. In these circumstances, teachers are often required to operate in improvised spaces, such as shelters or community centres, necessitating competencies that far exceed those stipulated in traditional training models.

In light of these points, it is evident that the limitations of traditional teacher training models are not merely limited to specific gaps but reflect a structural inadequacy in meeting the demands of education in conflict contexts. Furthermore, the persistence of training approaches based on assumptions of institutional normality contributes to the reproduction of ineffective pedagogical practices, unable to address the multiple pedagogical, emotional, and social dimensions characteristic of education in conflict-affected scenarios.

In this context, recent studies highlight the necessity for a reconceptualisation of teacher training, guided by more flexible, integrated, and context-sensitive approaches capable of responding to the complexity of crisis scenarios (Shenoda et al., 2018; Vaccarelli, 2018; Trubavina et al., 2021; Nehrii et al., 2025). Rethinking preschool teacher training involves recognising that teaching in conflict contexts occurs in deeply transformed environments, where educational spaces are reconfigured, and teaching functions are expanded. This observation underlines the need to develop training models that prepare teachers not only to instruct but also to act as agents of protection, care, and social reconstruction in crisis contexts.

2.3 Trauma-Sensitive Teacher Training and Competencies for Education in Emergencies

With the intensification of armed conflicts and humanitarian crises in recent decades, there has been a reinforced need to reformulate teacher training models, incorporating approaches that recognize the impacts of trauma on child development and learning processes. In this context, teacher training becomes trauma-sensitive, emerging as a fundamental axis for action in emergency scenarios by integrating pedagogical, emotional, and relational dimensions into the educational practice.

Recent studies by Shenoda et al. (2018) and Kaplan-Berkley et al. (2026) have highlighted that children exposed to war contexts exhibit significant changes in cognitive, emotional, and behavioral functioning, necessitating differentiated and context-sensitive pedagogical responses. According to Kaplan-Berkley et al. (2026), educators working in war contexts tend to reorganize their pedagogical practices around four phases: shock, adaptation, stabilization, and reorganization, demonstrating the necessity for teaching competencies that exceed traditional teaching models. In this sense, the approach of trauma-informed education has been widely adopted as a reference for teacher training in crisis contexts.

Brunzell, Waters, and Stokes (2016) assert that trauma-sensitive pedagogical practices should prioritize the creation of safe and predictable environments, promoting emotional regulation and student engagement. However, studies by Higgins and Novelli (2018) suggest that such approaches need to be contextualized and adapted to the cultural and sociopolitical specificities of conflict contexts, avoiding the application of universalized decontextualized models. Furthermore, Nehrii et al. (2025) reinforce that the effectiveness of teaching practices in emergency contexts is directly related to the capacity for pedagogical adaptation and the integration of psychosocial support strategies. Additionally, Nehrii et al. (2025) identify that practices such as play therapy, art therapy, and social-emotional learning are essential for supporting children affected by crises yet emphasize that many teachers lack adequate training to implement these strategies effectively. This disconnects between practical demands, and professional preparation underscores the need to reformulate teacher training curricula.

In the field of education in emergencies, international reports, such as those produced by the Inter-agency Network for Education in Emergencies (INEE, 2022) and UNESCO (2024), highlight that teachers play a central role in ensuring continuity of learning and promoting the well-being of children, even in extreme conditions. The INEE (2022)

underscores that teachers are often responsible for adapting methodologies, reorganizing content, and creating learning environments under adverse conditions, frequently without the necessary support.

Another relevant contribution from the recent literature pertains to the necessity of integrating teacher well-being as a central component of training. Teachers working in conflict contexts often face high levels of stress, insecurity, and emotional exhaustion, which can compromise the quality of pedagogical practices (INEE, 2022). Therefore, teacher training programmes should include strategies for emotional support, resilience development, and self-care promotion, recognising teachers not only as agents of intervention but also as individuals affected by crisis conditions.

Thus, trauma-sensitive teacher training oriented towards education in emergencies should be understood as a dynamic and contextualised process that articulates pedagogical, psychosocial, and adaptive competencies. More than merely incorporating new content, it involves promoting a transformation in how teaching practice is conceived, recognising the complexity of conflict contexts and the need for integrated educational responses.

In this way, rethinking preschool teacher training entails developing training models capable of preparing educators to operate in environments marked by instability, vulnerability, and the constant need for adaptation. This approach not only enhances the quality of education in emergency contexts but also contributes to building more resilient and socially responsive educational systems.

2.4 Reconfiguration of Educational Spaces and Pedagogical Strategies in Conflict-Affected Contexts.

In the context of armed conflicts, the materiality and function of educational spaces undergo profound transformations, necessitating a reconceptualization of the very idea of "school." Consequences such as the destruction of infrastructure, territorial insecurity, and forced displacement lead to the discontinuity of traditional schooling models, shifting educational processes to alternative spaces such as shelters, community centers, domestic environments, and remote formats. In this scenario, the educational space is no longer understood as a fixed structure but is conceived as a relational and adaptive environment, where pedagogical, psychosocial, and community functions are articulated.

Based on this premise, Kaplan-Berkley, Brody, Muller, and Gelnick (2026) suggest that in war contexts, the reorganization of educational spaces does not occur solely out of logistical necessity but reflects a broader transformation of

pedagogical practices and educational relationships. Their studies also demonstrate that early childhood educators, when working in conflict scenarios, develop adaptive pedagogies aimed at creating routines, predictability, and emotional support, often shifting the focus from the formal curriculum to stabilizing the learning environment (Kaplan-Berkley, Brody, Muller, 2026). These findings suggest that the educational space, in these contexts, is reconfigured as a device for emotional regulation and meaning reconstruction, rather than merely as a location for content transmission.

This perspective is reinforced by contemporary research on education in conflict zones, which highlights the centrality of spatial and pedagogical flexibility for the continuity of learning (see Mustafa & Bukhari, 2024; Abdulrazzak et al., 2025; LaBonte et al., 2022). Within this framework, Mustafa and Bukhari (2024) emphasize that in countries like Syria, the interruption of formal education due to war has led to the development of hybrid solutions, including temporary learning spaces, community programs, and technology-mediated initiatives. These strategies demonstrate that educational continuity depends on the ability of systems and teachers to adapt both spaces and practices to local conditions.

At the same time, the literature on education in emergencies has emphasized the importance of integrating psychosocial dimensions into the organization of educational environments. According to Nehrii et al. (2025), practices such as play therapy, art therapy, and social-emotional learning are fundamental in supporting children in crisis contexts, often being implemented in unconventional spaces. Such approaches contribute to transforming environments marked by instability into spaces of expression, interaction, and emotional reconstruction, highlighting that the quality of the educational environment does not depend solely on its infrastructure, but on the relationships and practices that develop within it.

Furthermore, studies by Abdulrazzak et al. (2025) indicate that the reconfiguration of educational spaces is intrinsically linked to the participation of families and communities. Based on Abdulrazzak et al. (2025), they demonstrate that in contexts of displacement and limited access to schools, caregiver involvement becomes a central element for the continuity of learning, requiring teachers to establish new forms of collaboration and pedagogical mediation. This shift of the school boundaries into domestic and community spaces redefines the role of the educator, who increasingly acts as a facilitator of expanded educational networks.

The technological dimension also emerges as a relevant element in the reconfiguration of educational spaces. LaBonte, Barbour, and Nagle (2022) highlight that situations of school interruption, such as health crises and conflicts,

accelerate the adoption of remote and hybrid teaching modalities, while also stressing the need for adequate teacher preparation to ensure pedagogical quality. In war contexts, where access to technology can be limited and unequal, the use of low-tech solutions such as radio, printed materials, and family-mediated activities also plays a strategic role in maintaining educational processes (LaBonte, Barbour, and Nagle, 2022).

However, the reconfiguration of educational spaces in conflict-affected contexts cannot be understood merely as an adaptive response; it is also a deeply political and cultural process. In this regard, Higgins and Novelli (2018) argue that education in conflict contexts must be analyzed in light of the structural dynamics that produce and sustain violence, avoiding decontextualized approaches that reduce the role of schools to a mere technical instrument. Similarly, Iriqat et al. (2025) demonstrate that the systematic destruction of educational institutions, a phenomenon termed "educide," compromises not only access to education but also the continuity of memory, identity, and social cohesion within communities.

In this context, the transformation of shelters, community centres, and other informal spaces into educational environments takes on a significance that transcends the pedagogical dimension, serving as a form of resistance and social reconstruction. Teaching in such spaces requires creating minimal safety conditions, fostering trust bonds, and sustaining practices that reaffirm dignity and the continuity of community life, even in extreme conditions. Thus, the symbolic transition from "bomb shelters" to "community centres" can be interpreted as a paradigmatic reconfiguration of educational spaces in conflict contexts. From this perspective, these environments embody a hybrid nature, articulating pedagogical, protective, and psychosocial care functions, in line with recent evidence on education in crisis scenarios (Nehrii et al., 2025; Abdulrazzak et al., 2025; Kaplan-Berkley et al., 2026).

Consequently, the reconfiguration of educational spaces highlights that teacher training must prepare educators to operate in unstable, uncertain environments that are deeply marked by vulnerability. In this context, the preschool teacher ceases to be merely a transmitter of knowledge and takes on the role of a mediator, caregiver, and symbolic restorer of children's experiences. It is in this sense that rethinking teacher training in the conflict-affected Middle East involves recognising that educating in times of war also means transforming survival spaces into spaces of learning, belonging, and hope.

3 FINAL CONSIDERATIONS

Starting from the premise that armed conflict contexts in the Middle East impose structural and multidimensional challenges to early childhood education, while unequivocally exposing the limitations of traditional teacher training models, it

becomes clear that when education occurs in settings marked by displacement, loss, instability, and constant threat, the work of teachers significantly transcends the boundaries of formal instruction. Teachers assume roles related to protection, emotional regulation, social mediation, and the daily reconstruction of meaning, going far beyond what is typically expected within a conventional educational framework. In this context, the persistence of training models designed for stable environments proves to be not only inadequate but also epistemologically insufficient to address the real conditions in which children and educators live and learn.

Throughout the development of this article, it was presented that preschool teacher training in conflict-affected contexts must be reconceptualised from an integrated, trauma-sensitive framework, guided by the principles of education in emergencies and anchored in the comprehensive protection of childhood. This reconceptualisation entails shifting the focus of teacher training from a logic centered exclusively on content transmission to an approach that recognises the complexity of educational contexts and the centrality of psychosocial and community dimensions in pedagogical practice.

The study makes a significant contribution by articulating different fields—early childhood education, teacher training, trauma-sensitive pedagogies, and education in emergencies—which are often addressed in a fragmented manner in the literature. By integrating these perspectives, the article proposes an expanded view of teaching professionalism in preschool education, understanding the teacher as an agent of care, stability, and social reconstruction in crisis contexts.

From a practical standpoint, the results point to the necessity of revising teacher training curricula to include competencies related to pedagogical adaptation, psychosocial support, collaboration with families and communities, and engagement in unconventional educational environments. From a political and institutional perspective, the importance of recognizing teacher training as a strategic element in educational responses to humanitarian crises is emphasized, requiring investments, specific public policies, and collaboration between educational systems and international organizations.

Finally, reimagining teacher training in conflict-affected contexts is not merely a pedagogical necessity but an ethical and social imperative. In scenarios marked by destruction and uncertainty, early childhood education remains one of the few spaces capable of sustaining processes of development, dignity, and human continuity. Thus, transforming shelters into community learning centres is not just an adaptation to circumstances, but a synonym for resistance—an affirmation that, even amidst war, it is possible to educate, care for, and rebuild futures.

REFERÊNCIAS

Abdulrazzak, S., Michael, D., Youssef, J., Torossian, L., Kheir, O., Hajal, D., & Schwartz, K. (2025). Navigating remote early childhood education in hard-to-access settings: A qualitative study of caregivers' and teachers' experiences in Lebanon. *Journal on Education in Emergencies, 10*(1), 42–68. https://doi.org/10.33682/09ag-war7

Ashlee, A., Clericetti, G., Gladwell, J., Mitchell, J., & Torrance, R. (2020). *Education in emergencies: Rapid evidence review*. EdTech Hub. https://doi.org/10.5281/zenodo.4058181

Basta, L. (2025). Formação docente e os desafios da educação básica no século XXI. *Perspectivas em Diálogo: Revista de Educação e Sociedade, 12*(32), 42–65. https://doi.org/10.55028/pdres.v12i32.22820

Brunzell, T., Waters, L., & Stokes, H. (2016). Teaching with strengths in trauma-affected students. *Teaching and Teacher Education, 56*, 1–11.

Higgins, S., & Novelli, M. (2018). The potential and pitfalls of peace education: A cultural political economy analysis of the emerging issues teacher education curriculum in Sierra Leone. *Asian Journal of Peacebuilding, 6*(1), 29–53. https://doi.org/10.18588/201805.00a056

Inter-agency Network for Education in Emergencies. (2022). *Teachers in crisis contexts: Promising practices in teacher well-being, management, and school leadership* (2nd ed.).

Iriqat, D., Alousi, R., Aldahdouh, T. Z., AlDahdouh, A., Dankar, I., Alburai, D., Buheji, M., & Hassoun, A. (2025). Educide amid conflict: The struggle of the Palestinian education system. *Quality Education for All, 2*(1), 83–101. https://doi.org/10.1108/QEA-10-2024-0120

Kaplan-Berkley, S., Brody, D. L., Muller, M., & Rifkin Gelnick, A. (2026). War-time pedagogy among early childhood educators in two cultural contexts. *Pedagogy, Culture & Society, 1–23*. https://doi.org/10.1080/14681366.2026.2657388

Karpenko, O., Smidt, W., Ziv, Y., & Resnick, G. (2026). Preschool education in war and conflict zones. *Early Childhood Research Quarterly*.

LaBonte, R., Barbour, M. K., & Nagle, J. (2022). *Teaching during times of turmoil: Ensuring continuity of learning during school closures*. Canadian e-learning Network.

Miliband, D., Smith, S., & Murphy, K. (2018). Mudar o sistema humanitário em prol das crianças pequenas que vivem imersas em crises e conflitos. *Early Childhood Matters*, 21–27.

Mustafa, J. J. A., & Bukhari, Y. M. E. (2024). *Early childhood education in conflict zones*.

Nehrii, O., Kruty, K., Desnova, I., Zdanevych, L., & Konovalchuk, I. (2025). Models of pedagogical support for early and preschool-aged children affected by emergencies: Global perspectives and adaptation for Ukraine. *Journal of Curriculum and Teaching, 14*(1), 283–301. https://doi.org/10.5430/jct.v14n1p283

Network for Education in Emergencies. (2026). *Education in emergencies at HNPW inter-agency 2026*. https://inee.org/events/education-emergencies-hnpw-2026

Ponguta, L. A., Moore, K., Varghese, D., Hein, S., Ng, A., Alzaghoul, A. F., Benavides Camacho, M. A., Sethi, K., & Al-Soleiti, M. (2022). Landscape analysis of early childhood development and education in emergencies. *Journal on Education in Emergencies, 8*(1), 138–186. https://doi.org/10.33682/w69a-bhpt

Shenoda, S., Kadir, A., Pitterman, S., & Goldhagen, J. (2018). The effects of armed conflict on children. *Pediatrics, 142*(6), e20182585. https://doi.org/10.1542/peds.2018-2585

Slone, M., & Shoshani, A. (2017). Children affected by war and armed conflict: Parental protective factors and resistance to mental health symptoms. *Frontiers in Psychology, 8*, 1397. https://doi.org/10.3389/fpsyg.2017.01397

Trubavina, I., Tsybulko, L., Mohyliova, N., & Ivanchuk, V. (2021). Theoretical foundations of the regional training program “Education in conflict” for teachers’ professional development. *Ukrainian Journal of Educational Studies and Information Technology, 9*(4), 57–69. https://doi.org/10.32919/uesit.2021.04.05

Türk, V. (2026, March 27). Statement on the protection of children and educational institutions in international armed conflicts. Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights.

UNESCO. (2025). *Education in emergencies*. https://www.unesco.org/en/emergencies/education

Ulferts, H., Wolf, K. M., & Anders, Y. (2019). Impact of process quality in early childhood education and care on academic outcomes: Longitudinal meta-analysis. *Child Development, 90*(5), 1474–1489. https://doi.org/10.1111/cdev.13296

Vaccarelli, A. (2018). Pedagogy of emergency and teacher training after a catastrophe: Autobiographical narrative and resilience for supporting teacher professionalism. *Ricerche di Pedagogia e Didattica, 13*(1), 29–48.

Zagouras, C., Egarchou, D., Skiniotis, P., & Fountana, M. (2022). Face to face or blended learning? A case study: Teacher training in the pedagogical use of ICT. *Education and Information Technologies, 27*(9), 12939–12967.

STARDOM UNIVERSITY

Stardom University

The Middle East Stands at a Critical Juncture as ongoing Conflict

- Reshapes the regional balance of Power and Conflict -

Stardom University- Stardom Scientific Peer Reviwed Journals

Special Issue- 4th Volume